

٩٧ / ٧
١٧ ص
٨

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

٥٠٠
٥٠٠
٥٠٠

المصطلحات البلاغية والنقدية

بين

أبن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني

كلية الدراسات العليا

م. إعداد
سليم سليمان حسن الأنصاري

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بكلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية.

كانون الأول ١٩٩٦م

تجـ ١٩٩٧/٥/١٣ بعد إقرار التعديل المطلوب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٢ م.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة:

.....

الأستاذ الدكتور عبد الجليل عبد المهيدي / رئيساً

.....

الأستاذ الدكتور محمود السمرة / عضواً

.....

الأستاذ الدكتور نصرت عبد الرحمن / عضواً

.....

الدكتورة عصمة عبدالله غوشة / عضواً

شكر وتقدير

أتوجه للأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي، المشرف على إعداد هذه الرسالة، بالشكر والتقدير لقاء ما قدمه من عون أثناء إعدادها، وما بذل من الجهد حتى انتهت إلى ما هي عليه.

ويقتضي الواجب أن أزجي الشكر أيضاً إلى كل عضو من أعضاء لجنة المناقشة، نظر في محتوى هذه الرسالة، فأضفى عليها من آرائه ما جعلها تخرج في صورة أفضل، وكان لملاحظاته تأثير في إغناء محتواها، وتبرئتها مما كان يلحق بها من أخطاء.

وما كان لهذه الرسالة أن تكتمل من دون تلك الرعاية العلمية التي أحاطني بها أساتذتي رئيس وأعضاء قسم اللغة العربية، وكثير من العاملين في الجامعة الأردنية، وإنه ليملاً صدري حبوراً أن أشكرهم جميعاً على ما أعانوا به، ولا أستثني منهم أحداً.

والحمد لله من قبل ومن بعد

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	شكر وتقدير
د-هـ	فهرس المحتويات
و-ط	ملخص باللغة العربية
٢٨-١	الفصل الأول
	١. التعريف بالعالمين
٦-٢	ابن سنان الخفاجي
١٥-٧	عبدالقاهر الجرجاني
٢٢-١٦	٢. المهاد الأولي للكلام في المصطلح
٣٠-٢٣	المصطلح البلاغي والنقدي
١٢٢-٣١	الفصل الثاني
	المصطلح البلاغي والنقدي عند ابن سنان
	الابتذال-الأديب-الارداف والتتبيع-الاستحالة والتناقض-الاستدلال
	بالتعليل-الاستدلال بالتمثيل-الاسهاب-الايطاء-البلاغة-البيان-التبديل-
	التجميع-التحرز-التذليل-الترصيع-التشبيه-التصريع-التضاد-التضمين-
	التفسير-التقسيم-التكرار-التمثيل-التناسب-التوشيح-الجائز والممتع-
	الجرس-الحقيقة والمجاز-حمل اللفظ على اللفظ-السجع والازدواج
	والقواصل-السناد-الشعر-الصحة-صحة الاقسام-صحة الاوصاف-صحة
	المقابلة-صحة النسق-الغرابة-الغموض والوضوح-الفصاحة-القافية
	وعيوبها-القديم والحديث-الكلام-الكناية-لزوم ما لا يلزم-اللغة-اللف
	والنثر-اللفظ-المجاز-المساواة-المعاظلة-مؤلف الكلام-النثر-الوزن-
	الوصف.

٢٠٩-١٢٣

الفصل الثالث

المصطلح البلاغي والنقدي عند عبد القاهر

الابتذال-الاحتذاء-الاستخبار أو الاستفهام-الاستقصاء-الإشارة-الاعجاز-
 الإيجاز-البديع-البلاغة-البيان-تتابع الإضافات-التجريد-التجنييس-
 التحليل-التخييل-التزواج-التشبيه:الصريح، غير الصريح، المركب،
 المتعدد، تشبيه شيئين بشيئين، تشبيه المبالغة، التشبيه المقلوب، التشبيه
 التفصيلي، التشبيه الغريب-التطبيق-التعريض والكناية-التقديم والتأخير-
 التمثيل-الحذف-الحشو-الحصر-الحقيقة والمجاز-الخطاب بالجملة
 الفعلية-الذوق-الرمز-السجع-السرقعة-الصدق والكذب-الصورة-
 الغموض-فرط الاستقصاء-الفصل والوصل-اللفظ والمعنى-المعاني-
 المعقد والملخص-معنى المعنى-المغالطة-الملاحن-المماثلة-الموازنة-
 النظم-النمط-الوزن.

٢٣٦-٢١٠

الفصل الرابع

الموازنة بين المصطلحات البلاغية والنقدية لدى كل من:

ابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني.

جدول المصطلحات عند ابن سنان الخفاجي

جدول المصطلحات عند عبد القاهر الجرجاني

الفصاحة-البلاغة-النظم-الاعجاز-معنى المعنى-الفصل والوصل-الفروق
 في الخبر-التقديم والتأخير-التشبيه-التمثيل-المجاز-الاستعارة-الكناية-
 البديع-الجناس-السجع-الطباق-الحشو-حسن التعليل-التوشيح.

٢٥٦-٢٣٧

مصادر البحث ومراجعته

٢٦٠-٢٥٧

ملخص باللغة الانجليزية

الملخص

المصطلحات البلاغية والنقدية بين ابن سنان الخفاجي وعبدالقاهر الجرجاني

إعداد: سليم سليمان حسن الأنصاري

المشرف: الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي

تناولت هذه الرسالة جهود كل من ابن سنان الخفاجي وعبدالقاهر الجرجاني في المصطلحات، فرجعت إلى آثار كل منهما، البلاغية والنقدية، أمعن النظر فيها، وفي غيرها من آثار مطبوعة تعين على معرفة ما قدمه كل منهما، إضافة إلى ما أمكنني الوقوف عليه من دراسات وبحوث عنهما، وقد قرأت كثيراً لكنني لم أوظف ما قرأته جميعه في كتابة هذه الدراسة، لأن منه ما هو مفيد لها، ومنه ما هو بعيد عن موضوعها، وإن كانت فيه جوانب مضيئة في حياة كل منهما.

وعمدت الدراسة إلى تعريف موجز بكل من العالمين المتعاصرين خلال القرن الخامس للهجرة، وإلماح إلى ثقافة كل منهما وصلته بمعاصريه، فأظهرت تباين التكوين المعرفي لكل منهما، فابن سنان تلميذ أبي العلاء المعري وأحد أتباع مدرسة الاعتزال، عربي الأرومة ويرى رأي الشيعة الإمامية، وكان للأحداث السياسية في حياته تأثير، إذ أوفد رسولا إلى القسطنطينية ليعرض على الحكام الروم فيها تظلم محمود بن نصر من عمه، ثم إنه تولى إمارة قلعة عزاز من أعمال حلب ولقب بالأمير. ومات عن نحو أربعين عاما ونيف، وهذا يفسر لنا ضالة إنتاجه الأدبي قياساً إلى معاصره عبدالقاهر الذي لم يرد في المصادر التي أوردت سيرته أنه كان من أهل السياسة، بل إنها وصفته بالمتمبرم من الحياة لأنه كان يعيش عيشة الكفاف، ولم يشفع له شعره الذي مدح به ذوي السلطان في أن يجد ما يلبي به مطالب حياته، بينما ابن سنان يمتلئ شعره بالمديح لذوي الجاه والسلطان، وبه كان يتكسب، ولكن عبدالقاهر تفرغ للتدريس والتأليف، أو لم يجد غيرهما، فكان في العلم أغزر نتاجاً من ابن سنان، وعاش قريباً من سبعين عاماً، وكان ما يفرق به عن ابن سنان أنه فارسي الأرومة شافعي المذهب متكلماً على مذهب الأشاعرة، ومات بجرجان حيث كان يقيم فيها ولم يبرحها، وكانت خاضعة للسلاجقة الذين احتلوا قبل

وفاته بأربعين عاماً، فعاش ما يقرب من نصف عمره في ظلّ احتلالهم. كلّ هذه الفروق جعلتني أنتهي إلى أنه لم تكن ثمة صفات مشتركة في حياة الرجلين، اللهم إلا في ميدان العلم، إذ أقبل كلّ منهما على تحصيله فأثر في تكوينه الثقافي والعلمي، وكتب عن الإعجاز القرآني، تلك المسألة التي شغلت أهل ذلك الزمان. ولم يعرف أحدهما الآخر، بل لم تذكر المصادر أنهما إتقيا، وكثير من المصادر رجّح أن الرجلين لم يتصل أحدهما بصاحبه بأيّ لون من الاتصال!.

وكان يجمل بعد التعريف بالرجلين أن تُعنى الدراسة بمهاد أولي عن المصطلح إطلاقاً، والبلاغي والنقدي على وجه الخصوص، فتتناول ما له من أهمية باعتباره الدماء الذي تغذي أي علم، وأي فوضى فيه تؤدي إلى اضطراب ذلك العلم، فلا بد من ضبط مسائله واتفاق أهل الاختصاص على وجوده وتداوله بينهم، وإتاحة المجال للاحتكاك معرفياً بما لدى الأمم الأخرى من مصطلح بلغاتها حتى يزدهر المصطلح ويكتب له الذبوع والنماء. فإذا عمّر يعاود النظر فيه للتأكد من استمرار الانتفاع به، وهكذا. ثم توجهت الدراسة نحو المصطلحات البلاغية والنقدية، فتبين أن المصطلح أصلاً مما للبلاغة عناية به، ليس هو خروج اللفظ عن المعنى الأصلي إلى معنى آخر يكتسبه على يد المشغلين بالعلم؟ فهو فن بلاغي! يوضع في علوم البلاغة في إطار علم المعاني مثلاً أو ربما اجتهد الباحثون فجعلوه في علم البديع. ومهما يكن من أمر، فقديمًا اصطلاحوا، ولم نجد المصطلح البلاغي والنقدي طارئاً علينا، وقد أشارت الدراسة إلى هذا وأخذت به.

ودقّت الدراسة أبواب القول في المصطلح عند ابن سنان وعند عبدالقاهر، وحينما فتحت الأبواب على مؤلفات كل منهما، استقصيت تلك المصطلحات فانتهت إلى أن لابن سنان إسهام في بعض المسائل عنه؛ فهو يتتبع إلى التطور التاريخي للألفاظ، ويدرك أن لأهل كل حرفة ألفاظهم المخصوصة المتولدة عن طبيعة ما يعملون فيه، ويذكر لفظاً كلمة "اصطلاح" بمعناها العرفي، ولكن لم يكن خوض ابن سنان في المصطلح شافياً كافياً، بيد أنه تمثله تمثلاً صحيحاً، أمّا عبدالقاهر فلم تتوصل الدراسة إلى ما يبعث الاطمئنان لتزعم أنه دون شيئاً عن المصطلح بمفهومه

العرفي، مع سعيها وتنقيبها ومحاولتها الوصول إلى شيء ينبئ عن أن عبد القاهر له محاولات -ولو يسيرة- للكتابة فيما يمس المصطلح أو حتى التلميح إلى ما يقاربه.

وحوت الدراسة ما لدى ابن سنان من مصطلحات بلاغية ونقدية استقصتها، وما لدى عبد القاهر منها، والطريقة التي تناول كل منهما المصطلح عليها. فرتبت المصطلحات ترتيباً ألفبائياً، ودوّنت كلام كل من العالمين في تلك المصطلحات التي وردت في مؤلفاتهما. وعلقت في بعض المواطن على تناول ذلك المصطلح بما يساعد في تقريبه من الأذهان.

ثم توجهت نحو ما لم تقم به دراسة قبلها، أعني المقارنة بين المصطلحات البلاغية والنقدية عند عالمين متعاصرين من علماء البلاغة والنقد، المشهود لهما بالتقدم في ميدان البحث البلاغي والنقدي، فأجملت في جدولين منفصلين عناوين المصطلحات التي ذكرها كل منهما، ثم وازنت وأبانت ما التقيا عليه وما انفرد به أحدهما وما اختلف فيه عن صاحبه، وهذا كله في ميدان المصطلح البلاغي والنقدي.

وخلصت الدراسة إلى ما تبين خلال الموازنة بينهما، فكان أظهر ما انتهت إليه -في اطمئنان- أن ذلك المصطلح لم يستقر نهائياً على يد أحد منهما، بل إن بعض المصطلحات لما تأخذ شكلها النهائي بعد، فابن سنان -مثلاً- يطلق مصطلح (المطابق) على المتضاد، والمخالف، والمقابل، والسلب والإيجاب، وعبد القاهر يطلق (المذيل) على ما يعرف عند غيره بمسمى آخر مثل: الناقص أو الزائد أو المتوّج. وعبد القاهر يعتبر (التخييل) مصطلحاً بلاغياً ونقدياً معاً. بل قد يتداخل المصطلح عنده تداخلاً محيراً مثل مصطلح: اللفظ والمعنى ومعنى المعنى وهو لا يفرق مثلاً بين مصطلحات: البلاغة والفصاحة والبراعة والبيان. هذا عند الواحد منهما، ومما عندهما معاً من اختلاف مثلاً: مصطلح حسن التعليل فابن سنان يسميه: الاستدلال بالتعليل، وعبد القاهر يسميه التخييل، وابن سنان -مثلاً- يعارض الألفاظ وغموض المعنى بينما عبد القاهر يستحسنه! صحيح أن كثيراً من المصطلحات التي

أوردها كل منهما لم يضعها بنفسه بل انتهت إليه من سابقه، لكن بعضها كان عليه كانت فوقه بصمات أحدهما.

وإن هذه الدراسة، تأسيساً على ما حوته من إحصاء وتبويب وموازنة للمصطلحات، تخلص إلى أن أكثر الذي رصدته من مصطلحات بلاغية ونقدية لدى كلا العالمين، لم يتحدد مفهومه بدقة كما حدد فيما بعد عند اللاحقين، فلم تكن قد تشكلت، حتى ذلك العصر، صورة نهائية للمصطلح البلاغي ولا للمصطلح النقدي، بحيث يأتي جامعاً مانعاً وتستكمل أدوات البحث فيه. وما انتهت إليه هذه الدراسة من رصد للمصطلحات وهي -في مجملها- لا تكون معجماً مصطلحياً وافياً مستوعباً معظم ما عرفناه من مصطلحات بلاغية ونقدية، ولكنها استطاعت أن تقف على جهود العالمين في هذا المضمار، وانتهت إلى أن معجماً البلاغي والنقدي، يحتاج إلى مثلها لتضع أمام الباحثين سيرة كل مصطلح وأهميته في الدلالة على مسماه. فيرصدوا -في اطمئنان- أول مصطلح بلاغي بقي على مرّ الأيام وتطور ونما معها، وأي اتجاه نقدي -مثلاً- أو قضية ما، شغل حيزاً أكبر من غيره على مدى تاريخنا النقدي.

هذه هي نتائج الدراسة التي نهضت بها، ومنحتها ما وسعني الجهد لتخرج في صورة علمية مرضي عنها. ولست ازمع أنني بلغت الغاية، فهي أول خطواتي على الطريق.

والحمد لله الذي أعان، وسبحانه بكرة وعشيّاً على أنه أراد لهذه الدراسة أن تكون، وباسمه ابتدأت وإليه المنتهى.

قل بفضل الله وبرحمته، فبذلك فليفرحوا، هو خير مما يجمعون.

الفصل الأول

١ . التعريف بالعالمين .

٢ . المهاد الأولي للكلام في المصطلح .

ابن سنان الخفاجي: ٤٢٣ - ٤٦٦ هـ

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي^(١). يتحدر نسبه من سلالة بني حزن أحد أحفاد خفاجة بن عمرو بن عقيل، إحدى بطون قبيلة هوازن^(٢)، وموطنها الأصلي جزيرة العرب، غير أن موجات منها تدفقت نحو جنوبي العراق ثم صعدت منه حتى بلغت الجزيرة الفراتية، وانتهت إلى حلب.

ولد ابن سنان نحو عام ٤٢٣ للهجرة في مدينة حلب^(٣)، وتلقى العلم على يد أبي العلاء المعري وأبي نصر المنازي^(٤)، ولقب بالشيخ لأنه كان قارئاً للقرآن الكريم^(٥).

وكان ابن سنان الخفاجي شيعياً إمامياً يرى رأي المعتزلة^(٦)، وتأثر بأعلام المعتزلة فيما كتب، وممن تأثر بهم القاضي عبد الجبار الاسترأبادي والجبائيان: الكبير أبو علي، والصغير أبو هاشم^(٧).

وتفياً ظلال دولة بني مرداس الكلابيين العامريين^(٨)، إذ ولد ابن سنان في عهد شبل الدولة أبي كامل نصر بن صالح^(٩)، وشهد الحقبة التي سيطر فيها

(١) السمعاني، الأنساب: ٧٠/٥.

(٢) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب: ٤٦٩. وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب: ١: ٣٨١.

(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان: (حلب). وفصلت القول في ولادته في أطروحتي للماجستير بعنوان: كتاب

سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، تحقيق ودراسة: ٧.

(٤) ابن شاکر، فوات الوفيات: ٢٢٠/٢.

(٥) تعريف القدماء بأبي العلاء: ٢٥١.

(٦) ابن شاکر، فوات الوفيات: ٢٢٠/٢.

(٧) سليم الأنصاري، كتاب سر الفصاحة: ١٧.

(٨) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ٢٢٧/٩، وابن خلدون، العبر: ٥٨١/٤، سهيل زكار، إمارة حلب: ٥٧، ١٠٥.

(٩) سهيل زكار، إمارة حلب: ٢٥.

الذبري عامل الفاطميين في الشام على المنطقة^(١)، ثم عاد حكم المرداسيين لحلب عام ٤٣٤هـ واستمر هذا الحكم في اضطراب سياسي ونزاعات بين المرداسيين والفاطميين. وانتدب ابن سنان عام ٤٥٣ هـ إلى القسطنطينية رسولا لمحمود بن نصر بن صالح أمير بني مرداس في حلب^(٢).

كان ابن سنان شاعراً، مدح أمراء بني مرداس وغيرهم، وترك ديوان شعر متوسط الحجم، طبع مرتين في بيروت^(٣)، ورتبت قصائده على حروف الهجاء، وقد شملت معظم أغراض الشعر العربي في المديح والرثاء والغزل والهجاء والخوانيات التي من بينها مراسلات شعرية. وهو أحد أعلام شعراء القرن الخامس للهجرة، ومنهم أبو العلاء المعري الذي وقف على قبره أربعة وثمانون شاعراً يرثونه^(٤)، منهم ابن حيّوس وابن أبي حصينة وابن الخياط وهؤلاء بالإضافة إلى ابن سنان "يؤلفون طبقة تتميز عن غيرها بخصائص الشعر"^(٥).

وترك ابن سنان، غير ديوان شعره، كتاباً عنوانه سر الفصاحة، طبع مرة بتحقيق علي فودة^(٦)، وأخرى بطبعات متكررة صححه فيها عبدالمتعال الصعيدي^(٧)، ولم يصل إلينا غيرهما. أما آثاره المفقودة فمنها: كتاب عنوانه "العادل في الامامة"^(٨)، وكتاب ألفه في "الصرافة"^(٩)، وكتاب بعنوان "عبارة المتكلمين في أصول الدين"^(١٠)، وآخر "في رؤية الهلال"، و"حكم منثورة" و"الحكم بين النظم والنثر".

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ٢٣١/٩. وابن العديم، زبدة الحلب: ٢٢٣/١.

(٢) ابن العديم، زبدة الحلب: ٢٨٢/١.

(٣) المرة الأولى: مطبعة جريدة بيروت عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، والثانية: بتحقيق عبد الرزاق حسين، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء: ٣٠٣/١ (إحسان عباس)..

(٥) عبد الكريم الأصيل، الشعر في بلاد الشام خلال القرن الخامس للهجرة: ٢٩.

(٦) الطبعة الأولى على نفقة مكتبة الخانجي بمصر، المطبعة الرحمانية- القاهرة: ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م.

(٧) الطبعة الأولى، مطبعة محمد علي صبيح بمصر: ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م. وأصدرت دار الكتب العلمية في بيروت مصورة عنها كتبت عليها الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٢م.

(٨) ابن شهر آشوب، معالم العلماء: ٦٨.

(٩) ياقوت الحموي، معجم الأدباء: ٣٢٥/١. وابن شاعر الكتبي، فوات الوفيات: ٢٢٢/٢.

(١٠) ابن شاعر الكتبي، فوات الوفيات: ٢٢٢/٢.

وكتاب "العروض" المجدول^(١).

وتوفي ابن سنان الخفاجي في قلعة عزاز، من أعمال حلب، مسموماً كما نقلت المصادر التي ذكرته^(٢)، وكان ذلك سنة ست وستين وأربعمئة للهجرة، فحمل إلى حلب، وصلى عليه الأمير محمود بن صالح حيث دفن فيها.

ومن شعره قوله: [الكامل]

يا صاحبي وما وثقت بصاحب إلا تغير ودّه وتَنكرا
أرايتما مثلي يرام قياده من بعد ما نشط العقال وجرجرا^(٣)

وقوله: [البسيط]

إذا هجوتكم لم أخش سطوتكم وإن مدحت فما حظي سوى التعب
فحين لم ألف لا خوفاً ولا أملاً رغبت في الهجو إشفاقاً من الكذب^(٤)

سر الفصاحة:

كتاب ابن سنان هذا هو الأثر الوحيد بين أيدينا المتضمن جهود ابن سنان البلاغية والنقدية، ولا سبيل إلى دراسة ابن سنان من خلال ديوان شعره، لالتقاط مصطلحات نقدية وبلاغية منه، لأن هذه الدراسة تعنى بالمصطلح الذي أوضح مفهومه، ومثّل له، وعالج قضاياها، وهو ما لا نجده في أبيات شعرية ضمها ديوانه، والكتاب هو الحصن الذي اكتنف نتاجه البلاغي والنقدي، وأفكاره فيه أصبحت أصولاً ثابتة، خاصة في دراسته للفصاحة وشروطها في الألفاظ المفردة والمؤلفة،

(١) ابن شاعر الكتبي، فوات الوفيات: ٢٢٢/٢. وقد فصلت القول في الضائع من مؤلفات ابن سنان في مقدمة تحقيقي كتابه سر الفصاحة ص ٣٢.

(٢) ابن شاعر الكتبي، فوات الوفيات: ٢٢٠/٢.

(٣) ابن سنان الخفاجي، ديوانه: ٣٩.

(٤) نفسه: ١٣.

مما لا نجد مثيلاً له عند غيره. بل إنه عرض مستويات نقدية متعددة مثل الصوت، والحرف، والكلمة المفردة وفصاحتها، وعلاقة اللفظ بالتركيب، وشروط نظم الكلام وتأليفه، ومسائل أخرى في البلاغة والعروض واللغة. ويمكن القول إن كتاب سر الفصاحة بمثابة نقطة التقاء البلاغة بالنقد الأدبي، في نزعة علمية تتفوق على الأحكام الذوقية التأثرية، إذ شفع مسأله بشيء من التعليل والمناقشة. ويتميز كتاب سر الفصاحة بقابليته لتعدد قراءاته ومعاودة النظر فيه، إغناء لقضايا البلاغة والنقد الأدبي. فصاحبه ينقل عن الجاحظ والرماني والآمدي والصولي والسيرافي وابن جني والقاضي الجرجاني وغيرهم. ورأى محمد زغلول سلام أنه "تأثر بفلسفة أرسطو وآرائه، وحاول تطبيقها على دراسته للفصاحة"^(١). وأن كتابه "يجيء جامعاً لما تفرّق من مذاهب المتكلمين وأصحاب النحو وأهل نقد الكلام، ساداً ما فيها من نقص"^(٢) وأن جهود ابن سنان "منها نرى أنه عالم يحكم عقله، وليس ناقداً يحكم ذوقه وخبرته بالنصوص، وتلمسه لأسرار الجمال فيها، وإن كنا لا ننفي جهده في الكتاب، ولا ننكر فضله في أنه وضع به الأساس العلمي لاتجاه أصحاب البديع، وبذلك صار سر الفصاحة حجتهم في الاهتمام بالألفاظ، كذلك كان كتابه عمدة علماء البلاغة في مصر والشام، فقد كشف عن فلسفتهم في البديع"^(٣).

ويجمل شوقي ضيف ما عالجته سر الفصاحة بقوله: "وواضح أن الكتاب عالج فنون البلاغة والبديع في ثلثها حديثه عن سر الفصاحة، إذ هي عنده تشمل حسن اللفظ وحسن المعنى... وقد جمع فيه كل محاسن الكلام في رأيه، مع تحليلات لبعض الأبيات، ومناقشات دقيقة لمن سبقوه في عرض بعض وجوه البديع، ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن صور البديع الأساسية ضبطت ضبطاً دقيقاً منذ القرن الرابع الهجري، بخلاف صور علمي المعاني والبيان، فقد كانت لا تزال تفتقر إلى ضبط أدق، أما علم المعاني فكل ما جاء فيه إنما كان نظرات جزئية متفرقة أو متناثرة، لا

(١) محمد زغلول سلام، تاريخ النقد العربي: ٢٥٣/٢.

(٢) نفسه: ٢٥٤/٢.

(٣) نفسه: ٢٦٣/٢.

تجمع بينها نظرية عامة ولا ما يشبه نظرية. وأمّا علم البيان فتحددت حقاً صوره من تشبيه ومجاز واستعارة وكناية، ولكنها كانت لا تزال تنتظر من يرسم حدودها وشعبها رسماً دقيقاً بحيث تتألف منها نظرية متشابكة، تعمها وحدة متناسقة^(١).

ويقول علي مهدي زيتون "كان ابن سنان في مقدمة مفكري عصره الذين أحسوا بعقريته الواعدة، فاعترفوا له بمقامه الفكري والأدبي وانتظروا الكثير منه، لكن المنون التي عاجلته لم تسمح له إلا بإعطاء القليل مما كان بمقدوره أن يعطيه..."^(٢).

(١) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ: ١٥٨-١٥٩.

(٢) في مقالاته المجترأة من أطروحته للماجستير المرقونة، وعنوانها: ابن سنان الخفاجي ناقدًا وشاعرًا، المنشورة في حوليات فرع الآداب العربية (معهد الآداب الشرقية) بجامعة القديس يوسف مج ٣ ص ١٩٩.

عبد القاهر الجرجاني: ٤٠١-٤٧١هـ؟

أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ويبدو أن أسرته لم تكن لها أصالة في جاه، فلم يعرف التاريخ من نسبه سوى جدّه محمد، ولا ندري من أمرها سوى أنها فارسية^(١). ولم نهتد إلى السنة التي ولد فيها عبد القاهر، ولم يتحدث من ترجموا له عن عمره، "وإذا كان قد مات سنة إحدى وسبعين وأربعمئة، في أرجح القولين، -ورواية أنه مات سنة أربع وسبعين وأربعمئة تسبق بقليل دالة على ضعفها- فربما كان ميلاده في أوائل القرن الخامس الهجري"^(٢).

ولد عبد القاهر في جرجان، المدينة المعروفة بين طبرستان وخراسان من أعمال بلاد فارس، ونسب إليها وفيها نشأ وتلقى العلم على يد أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي النحوي نزيل جرجان^(٣). وهو ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي وعن خاله أخذ العلم. ودحض أحمد أحمد بدوي رواية ياقوت الذي زعم فيها أن عبد القاهر أخذ العلم عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، المتوفى (٣٩٢هـ). إذ لا يعقل أن يولد عبد القاهر في مفتتح القرن الخامس للهجرة، ويتلقى العلم من القاضي الجرجاني؟! مما يرجح أن أخذ عبد القاهر كان عن كتبه لا شخصه^(٤). فقد تتلمذ عبد القاهر على الكتب يقرؤها بفكر ويقف متريثاً أمام نصوصها. ولم يخرج من جرجان في طلب العلم^(٥) "ولم يلق شيخاً مشهوراً في علم

(١) ابن شاکر الکتبی، فوات الوفيات: ٣٦٩/٢.

وأحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني: ١٦.

(٢) أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني: ١٨-١٩.

(٣) القفطي، إنباء الرواة: ١٨٨/٢.

(٤) أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني: ٦.

(٥) أبو البركات الأنباري، نزهة اللبّاء: ٣٦٣، وأحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني: ١٦.

العربية يأخذ عنه غير أبي الحسين محمد الفارسي^(١) ولا يدل على حياته سوى القليل من شعره الذي ينبض بالسخط، كقوله:

كَبَّرَ عَلَى الْعِلْمِ لَا تَرْمُهُ وَمَلَّ إِلَى الْجَهْلِ مِثْلَ هَائِمٍ
وَعَشَ حِمَاراً، تَعَشَ سَعِيداً فَالسَّعْدُ فِي طَالِعِ الْبَهَائِمِ^(٢)

وقوله: [مجزوء الكامل]

هَذَا زَمَانٌ لَيْسَ فِيهِ سِوَى النِّدَالَةِ وَالْجِهَالَةِ
لَمْ يَرُقْ فِيهِ صَاعِذٌ إِلَّا وَسَلْمَةُ النِّدَالَةِ^(٣)

وما وصل إلينا من شعره فيه شكوى من الزمان وأهله، ومدح لنظام الملك ذهب في غير موضعه^(٤). ومنه يبدو أن معيشتَه كانت ضنكى.

غير أنه اشتهر بعلمه شهرة واسعة، وعرف عنه أنه كان شافعي المذهب متكلماً على طريقة الأشعري^(٥) ولقب بالنحوي^(٦) وشدّت إليه الرحال^(٧)، يقرأ التلاميذ عليه كتبه ويأخذونها عنه. ويعدّون من صفاته تدينه الشديد وورعه، وكان معاصره صاحب دمية القصر شديد الإعجاب بعبد القاهر^(٨) ويحمل له إجلالاً عميقاً. ويكفيه أنه عاش في عصر ورث فيه جهود أربعة قرون من العلم، أهمها القرن الرابع

(١) عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي: ٣٥٨.

(٢) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٣/٣٤٠.

(٣) الباخريزي، دمية القصر: ١٣/٢.

(٤) القفطي، إنباه الرواة: ١٨٩/٣.

(٥) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٣/٣٤٠.

(٦) السيوطي، بغية الوعاة: ٢٩٠.

(٧) القفطي، إنباه الرواة: ١٨٨/٢.

(٨) الباخريزي، دمية القصر: ١٢/٢.

للهجرة الذي "كان من أوفر الأزمنة خطراً على السياسة الإسلامية، وكان على ذلك أعظمها أثراً في الثقافة والحضارة عند المسلمين، فهو من أعجب العصور، يتجلى فيه التناقض بين الثقافة والسياسة"، كما نص سامي الدهان عليه^(١) وفصل القول فيه.

مهما يكن من أمر، فترجمة عبد القاهر عند الذين كتبوا عنه كانت موجزة، متشابهة، تدل على أن حياة الرجل ليس فيها شيء بارز غريب، وإنما هي حياة وهبها صاحبها للدراسة والانتاج، إلى أن وافاه الأجل سنة إحدى وسبعين وأربعمئة^(٢) تاركاً آثاره العلمية تدل عليه.

٤٨٠٥٩١

ولا يتسع بنا المقام لسرد جميع مؤلفاته بين يدي هذه الدراسة، فأكتفي بالإشارة إليها، وأرى من نافلة القول أن أذكر مظان ورودها، مكتفياً بالإلماح إلى أن الباحثين الذين كتبوا عن عبد القاهر في أيامنا هذه، سردوا مؤلفاته فيما قدّموا لتحقيقهم كتاباً له، أو دراسة عنه، ومنهم: أحمد أحمد بدوي^(٣)، وأحمد مطلوب^(٤)، ومحمد رضوان الداية بالاشتراك مع فايز الداية^(٥)، ومحمد أنوار الحق الخطيبي^(٦) وغير هؤلاء من الباحثين الذين لا سبيل لحصر جهودهم في التعريف بعبد القاهر الجرجاني وآثاره.

ولكن ما يرتبط بدراستنا هذه هي كتب البلاغة والنقد الأدبي، التي كانت سبباً في شهرته العلمية وانتشار صيته، فلا سبيل لنا إلا أن نذكرها ونأتي على وصف موجز لكل منها، وهي:

(١) سامي الدهان (محقق)، كتاب في السياسة للوزير المغربي: ٢٨.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية: ٢٤٢/٣.

(٣) في كتابه: عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية.

(٤) في كتابه: عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده.

(٥) في تحقيق كتاب عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز: ٩-١٠.

(٦) في مقالة بعنوان: الامام عبد القاهر الجرجاني وآثاره العلمية منشورة في مجلة "الدراسات الإسلامية"، الصادرة عن مجمع البحوث الإسلامية بإسلام آباد/باكستان ع ٢٨ مج ٢٨/١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م ص ٧٥-٩٩.

أ) دلائل الإعجاز:

يمثل هذا الكتاب البحث في المعاني والنظم، بدأه مؤلفه بالحديث عن الدافع له إلى تأليفه وهو البحث عن دلائل الإعجاز في القرآن الكريم، وأول ما يهدي إلى هذه السبيل ويعرف به الإعجاز استقراء كلام العرب وتتبع أشعارهم والنظر فيها. وفي الكتاب فصول تتناول فضل العلم وفضل الشعر والنحو والبلاغة، وموازنات بين نظم الكلام بحسب المعاني وبحسب الكلمات والحروف، وترجيح الخيال على الحقيقة المحض، ومواضع التقديم والتأخير للمسند إليه، والحذف وأسبابه، والفصل والوصل، والقصر والاختصاص ثم باب في الإعجاز يشمل أسرارها ومذاهب العرب فيه والرد على القائلين بالصرفة، ثم الاستدلال مما في القرآن على أن الفصاحة بحسب المعاني، ويختتم الكتاب بأثر الذوق في إدراك البلاغة، منع التمثيل لذلك كله من الشعر والأقوال المأثورة.

وتعود أهمية الكتاب إلى أنه أخرج البلاغة إلى ميدان تحليل النصوص والكشف عن أسرارها والموازنة بين بعضها وبعض، والاستدلال على تفضيل بعضها على بعض، وقد حفل بنظرات نقدية ومسائل نحوية وصرفية للدلالة على ما عرف باسم "نظرية النظم عند عبد القاهر".

ودلائل الإعجاز فيه من عمق الفكرة ما جعل بعض الدارسين يعدونه مبنياً على طريقة المتكلمين في الجدل المنطقي والقضايا العقلية، حتى إن القارئ يضل كثيراً في تتبعه للرأي الذي يريده في متاهات من القضايا والبراهين العقلية والمنطقية^(١). غير أن "من يقرأ الدلائل يشعر بمدى سيطرة المباحث النحوية والبلاغية على بيان الإعجاز في القرآن نفسه، مما يدل على أن عبد القاهر قد نسي الغرض الذي أفل الكتاب من أجله، أو انحرف عن الطريق المرسوم"^(٢).

(١) محمد زغلول سلام، تاريخ النقد العربي: ٢/٢٢١. وينظر ما نقله من كلام لابراهيم أنيس عن كتابه من أسرار اللغة.

(٢) عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي: ٣٥٩.

وطبع الكتاب على أيدي أساتذة فضلاء، لهم في العلم مكانة لا ينبغي جردها، وأعيدت طبعاتهم فصدرت عدة مرات، عدا طبعة محمد بن تاويت، فلم تصدر إلا مرة واحدة، وتحضرني هذه الطبعات من الكتاب:

١. طبعة السيد محمد رشيد رضا، وظهرت في مفتتح هذا القرن العشرين الذي نوشك أن نودع سنيّه، بعناية الامام الشيخ محمد عبده، باعث النهضة الحديثة ورائد التنوير في أوليات هذا القرن، واشترك معه في العناية بالكتاب الشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي، تغمدهما الله برحمته. وكان طبع الكتاب في مطبعة الترقى بالقاهرة، ١٣١٩-١٣٢١هـ/١٩٠١-١٩٠٣م.

٢. طبعة محمد بن تاويت الطنجي في جزئين صدرا بتطوان/المغرب ١٩٥٠.

٣. طبعة أحمد مصطفى المراغي، بالقاهرة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

٤. طبعة محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة القاهرة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٥. طبعة محمد رضوان الداية وفايز الداية، في دمشق ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٦. طبعة محمود محمد شاكر بالقاهرة، ولم يوضع عليها تاريخ، مع أنها صدرت عام ١٩٨٤م.

وكثرة طبعات الكتاب وتكرارها تدل على أهميته، بيد أنه لا غنى للباحث عن إمعان النظر فيها جميعاً حين يعترضه نصّ مبهم في إحدى الطبعات!.

٢. أسرار البلاغة:

تكفل هذا الكتاب بالبحث في حسن البيان وطرقه. وعنه يقول إحسان عباس "ربما كان أدق كتاب باللغة العربية في الحديث عن ضروب البيان، وفيه من التفسيرات الجمالية ما يدل على ذوق نقدي أصيل، وربما كان عيب الكتب التي اعتمدت عليه في البلاغة من بعد أنها جرّدت من تلك المسحة الجمالية، وجعلت

قواعده أحكاماً صارمة، ليس فيها إحساس الناقد الأصيل، ولا قوة التعليل الذوقي أو الفكري، فهنا يدرس الجرجاني التشبيه والتمثيل والاستعارة، وهو يلمح دائماً أن (معنى المعنى) يقوم على مستويات متفاوتة في الدلالة والتأثير معاً...^(١).

وعلى نحو ما وضع عبدالقاهر نظرية المعاني في الدلائل، وضع أيضاً "نظرية البيان لأول مرة في تاريخ العربية...، وتدل مباحثه أنه صنف هذا الكتاب بعد الدلائل، لما يجري في كلامه من دقة واستيعاب وضبط وإحكام، ولما ينشر فيه من آراء نفيسة لا عهد لنا بها في الدلائل^(٢). غير أن محمود محمد شاكر يرجح أن عبدالقاهر "كتب دلائل الاعجاز في أواخر حياته"^(٣).

استهل عبدالقاهر أسرار البلاغة بالكلام في الجنس والسجع، ثم عرض لبعض أمثلة الاستعارة ووقف وقفة قصيرة عند التشبيه والتمثيل، كما يخصص فصلاً لبيان الفروق بين التشبيه المركب والتشبيه المتعدد الطرفين، ويولي اهتمامه بوقع التعبير البياني في التشبيه والاستعارة في النفس، مظهرًا الأثر النفسي للصورة البيانية، ويبحث في الفرق بين الاستعارة والتمثيل، ثم يتناول السرقات، والتخييل، والحقيقة والمجاز، وهكذا يضع في كتابه نظرية البيان العربي، مع أنه أهمل الكلام في الكناية بهذا الكتاب، كأنه اكتفى بما قال فيها من قبل في الدلائل. ومع أنه لم يحاول وضع نظرية في علم البديع، إلا أنه فصل القول في أسرار البلاغة عن الجنس والسجع وحسن التعليل، وأشار غير مرة إلى الطباق.

طبع "الأسرار" طبعات متعددة، وصدرت هذه الطبعات مرات ومرات، شأنه شأن "الدلائل"، ويحضرني من طبعاته:

(١) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٤٢٩.

(٢) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ: ١٩٠. وعرض عبدالقادر حسين أقوال الباحثين في أسبقية الدلائل أو

الأسرار لفي كتابه: أثر النحاة في البحث البلاغي: ٣٦٠.

(٣) محمود محمد شاكر، مقدمة تحقيق دلائل الاعجاز لعبدالقاهر، ص: هـ.

١. طبعة نادرة صدرت في دمشق ١٣٠٩هـ/١٨٩١م ثم ١٣١٩هـ/١٩٠١م،
ثم ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م.

٢. طبعة محمد رشيد رضا، بمطبعة الترقى بالقاهرة ١٣٢٠هـ/١٩٢٠م.

٣. طبعة أحمد مصطفى المراغي، بالقاهرة ١٩٣٢م.

٤. طبعة هلموت ريتر، بدار المعارف باستنبول ١٩٥٤م.

٥. طبعة محمد عبدالمنعم خفاجي، بالقاهرة ١٩٧٦م.

٦. طبعة محمود محمد شاكر، بالقاهرة ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

ولعل أكثرها انتشاراً وتداولاً بين أيدي الدارسين طبعة ريتر، وهي موافقة
لمنهج التحقيق العلمي السليم، وهي التي اعتمدتها في هذه الدراسة.

٣. الرسالة الشافية:

كانت هذه الرسالة قطعة من إحدى مخطوطات كتاب دلائل الإعجاز،
فاستلها محققاها^(١) من المخطوطة، ونشراها ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز،
للرمانى، والخطابى، وعبدالقاهر الجرجاني. ثم أعاد محمود محمد شاكر طبعتها في
النسخة التي قرأها وعلق عليها وأصدرها مطبوعة ضمن "دلائل الإعجاز"^(٢).

والرسالة موضوعها إعجاز القرآن، وصاحبها في رأي إحسان عباس "أكبر
متحدث عن الإعجاز في هذا القرن الخامس"^(٣). بل إنه يرى أن عبدالقاهر: "سلك

(١) محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ١١٥-١٥٨. ومعها خلاصة
فكرة عبدالقاهر في إعجاز القرآن بنظمه، مستلة من كتابه دلائل الإعجاز، وقد ألحقت بثلاث رسائل ص ١٩٧-
٢٠٥. مع أنهما ص ١٧ نصا على أن الرسالة الشافية ليست نصاً خارجاً من دلائل الإعجاز.

(٢) محمود محمد شاكر، دلائل الإعجاز للجرجاني، مقدمة التعليق ص: هـ.

(٣) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٤١٩.

طريقاً معاكسة حين جعل منطلقه فكرة الإعجاز نفسها، وعن هذه الطريق أسهم في توضيح مفهوم البلاغة، -على نحو لم يسبق له مثيل- كما أسهم في معالجة كثير من النظريات النقدية بمعدات جديدة من الفحص الدقيق والتغلغل النافذ إلى بواطن الأمور^(١).

ولم تكن الرسالة مجرد ربط الاعجاز بنظرية النظم عنده، ولكنها إلى جانب ذلك حملت ردود عبدالقاهر على القائلين بالاعجاز من طرق أخرى، وإلى هذا أشار عبدالرؤوف مخلوف بقوله: "وكانه يردّ على الباقلاني حين ذهب إلى أن مخالفة القرآن لسائر أجناس كلام العرب وجه في إعجازه"^(٢).

وقرأتُ الرسالة الشافية لعبدالقاهر قراءة متدبر لما حوته من كلام عبدالقاهر، وانتهى بي الأمر إلى التوكيد أن الرسالة لم تحقق بعد تحقيقاً علمياً وافياً، وأنها مليئة بتداخل الفصول وتناثرها بحيث يشعر القارئ أن فيها تكراراً ينبغي أن يعالج حتى تتضح الرسالة، وتخلص مما وقع فيها من اضطراب فقراتها، ولعل الأيام تتيح لأحد الباحثين إعادة تحقيقها وتقويم الخلل في المطبوع منها.

على أن أحد الباحثين يرى أن "عبدالقاهر قد شرع في تصنيف رسالة جديدة ليستدرك ما فاتته في الدلائل، ويشفي بها صدور المعارضين في الإعجاز ودلائله، وتقويض حججهم المزعومة، والرد عليها بما يفهم، وكأنه بذلك يريد أن يستكمل كتاب الدلائل حتى يتحقق الغرض الديني والدفاع عن العقيدة، ولعل هذا يرجح أن عبدالقاهر كتب الرسالة الشافية بعد الدلائل"^(٣).

(١) إحسان عباس، تاريخ النقد العربي عند العرب: ٤١٩.

(٢) عبدالرؤوف مخلوف، من قضايا اللغة والنقد والبلاغة، حيث أفرد في كتابه هذا فصلاً بعنوان: خاطرة حول عبدالقاهر الجرجاني في رسالته (الشافية) في قضية إعجاز القرآن: ٣١١-٣٢٠.

(٣) عبدالقادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي: ٣٥٩-٣٦٠.

وقال السبكي: "ومن مصنفاته كتاب المغني على شرح الايضاح في نحو ثلاثين مجلداً، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ايضاً ثلاث مجلدات، وكتاب اعجاز القرآن الصغير، والعوامل المئة، والمفتاح، وشرح الفاتحة، والعمدة في التصريف، وكتاب الجمل المختصر المشهور" (١) .

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٢/٢٤٢.

المهاد الأولي للكلام في المصطلح:

١. ماهيته:

أ. في المعنى اللغوي:

مما اكتسبت به مادة (ص.ل.ح) في المعجم العربي: الصلاح ضد الفساد، وصلاح (كمنع) أفصح من ضم اللام فيها، وإن كانت اللغة المشهورة صلاح (كنصر) يصلح (بفتح اللام وضمها) صلاحاً وصلوحاً. وأصلحه: ضد أفسده، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه. ورأى الامام المصلحة في كذا (واحدة المصالح) أي الصلاح. واستصلح: نقيض استفسد....^(١). واصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف واصطلحوا على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا. وتصلحوا: اصطلحوا. والاصطلاح: مصدر اصطلاح، وهو: اتفاق طائفة على شيء مخصوص. ولكل علم اصطلاحاته^(٢).

ب. في المعنى الدلالي:

المصطلح في معناه اللغوي: عرف عام، وهو في معناه الدلالي (الاصطلاحي) عرف خاص، فالمصطلح هو كلمة أو عبارة تختار للدلالة على غير معناها اللغوي، أو كلمة لها حد متفق عليه عند أهل الاختصاص، والمصطلح لغة خارج اللغة أو فوقها، وله مسافة تميزه عن سائر مفرداتها. فاللغة الاصطلاحية "تكريس لطبقية اللغة"^(٣) وللمصطلح دلالة عرفية أولى قد يحملها معه، أو يخرج بدلالة جديدة من نطاق العرف اللغوي العام إلى عرف خاص به. ويمكن القول أن المصطلح عبارة عن كلمة، أو مجموعة من الكلمات، تتجاوز دلالتها اللفظية

(١) ابن منظور، لسان العرب: (ص.ل.ح)

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط: (ص.ل.ح)

(٣) عز الدين اسماعيل، أما قبل، عدد مجلة فصول عن قضايا المصطلح الأدبي: مج ٧ ع ٣+٤ (١٩٨٧):

ص(٤).

والمعجمية إلى مفهوم جديد يكون علامة دالة ومحددة في حقل معرفي معين. بل إن المصطلح لغة واصفة ذات جوهر وليست دالة وحسب.

يقول عز الدين اسماعيل: "إن الفكرة الأساسية في المصطلح هي أن يكون أداة تجميع لطائفة من المعلومات أو الصفات النوعية أو الخصائص في أصغر حيز لغوي دالّ هو: اللفظة، بحيث تقوم اللفظة بديلاً في الفكر عنها. لكن المصطلح كذلك أداة ضبط للمعرفة، وتوحيد للفكر. فالمصطلح بمثابة سور منيع يحول دون اختلاط ما يضمّ في داخله بما هو واقع في خارجه، وهو -في الوقت نفسه- القاعدة الموحدة للفكر في المجالات المختلفة، التي على أساس منها ينمو هذا الفكر ويتطور" (١).

ويقول تمام حسان: "والمصطلح -كما نعلم- يعدّ اسم علم على الفكرة العلمية" ويرى أن المصطلحات "تستند إلى عرف فني خاص"، إذ "يخالف المصطلح اسم العلم في: أنه عرفي، وأن دلالاته لا تحتل المجاز، وأن دلالاته تحدد قبل الاستعمال، ويراعى في صوغه سهولة التداول والاختصار، حتى يمكن أن يقوم على حرف واحد مثل: س، ص، وأنه لا توازيه كنية ولا لقب" (٢).

ويقول ريمون طحان: "والمصطلح أصلاً هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص يتصل بتغيير مدلولات الألفاظ... وتحديد المصطلح هو فرع من فروع البحوث العلمية.... وما تقدّم علم إلا لوجود مصطلح خاص به، وما تأخر علم إلا لعدم وجود مصطلح خاص به..." (٣).

ويقول صلاح فضل: "المصطلح تسمية فنية تتوقف على دقّتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر، بسيطها ومركبتها، ثابتها ومتغيرها. وهو يركز في أساسه

(١) عز الدين اسماعيل، أما قبل، عدد مجلة فصول عن "قضايا المصطلح الأدبي": مج ٧ ع ٣+٤ (١٩٨٧). وكذلك فصل القول في مفهومه أحمد مطلوب، منجم النقد العربي القديم: ١٠/١.

(٢) تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، عدد مجلة فصول عن "قضايا المصطلح الأدبي": مج ٧ ع ٣+٤ (١٩٨٧) ص (٢١) ..

(٣) ريمون طحان، ودينيز بيطار طحان، مصطلح الأدب الانتقادي المعاصر: ٣٢.

على منطلقين هما: الوضع والنقل؛ ويظل مجرد اقتراح لعلامة منظّمة للأفكار أو دالة على نسقها، حتى يتم قبوله وشيوعه وتداوله...^(١).

هذا عن "المصطلح" على إطلاقه، وبقيت كلمة في "علم المصطلح": فهو "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها"^(٢). ويعرف باسم (المصطلحية)، وهو "علم مشترك بين علوم: اللغة والمنطق والإعلامية وحقول التخصص العلمي، ويهمّ هذا العمل المتخصصين في العلوم والتقنيات والمترجمين والعاملين في الاعلاميات وكل من له علاقة بالاتصالات المهنية والتعاون العلمي"^(٣).

ويرى علي القاسمي أن "المصطلحية علم تحت الصنع: رأى النور في هذا القرن، وشهد تطوراً هائلاً سريعاً في السنوات القليلة المنصرمة، أجمعه بالاندفاع تقدم المعرفة البشرية في العلوم والتكنولوجيا، ودجّجه بالارتفاع تفاقم تبادل المعلومات بين أقطار الدنيا الناطقة بلغات متباينة، وما زال هذا العلم ينمو رأسياً وأفقياً..."^(٤).

أمّا صياغة المصطلح، فلها آلية مخصوصة ينبغي أن تراعى عند وضعه، وقد أشار إلى هذه الآلية أحمد مطلوب^(٥). وعبد السلام المسدي^(٦). فما دام المصطلح تحصيناً للعلم أو الفن من عبث غير الواعين الطارئین على ذلك العلم أو الفن، لا بد

(١) صلاح فضل: إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، ضمن عدد خاص يتضمن ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم، نشرته مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية - فاس، المغرب. عدد ٤ لسنة ١٩٨٨م: ص ٦٩.

(٢) علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح: ١٧-١٨.

(٣) نفسه ١٨.

(٤) نفسه: ٦.

(٥) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم: ١٤/١.

(٦) عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته، (ضمن عدد خاص موضوعه: المصطلح؛ قضايا وإشكالات، نشرته مجلة "علامات" الصادرة عن النادي الأدبي في جدة السعودية. مج ٢ ج ٨ (١٩٩٣م) ص (٥٣-١٠٨).

له من أن يكون مشروطاً بشروط لوضعه، أهمها: أن يكون جماعياً لا فردياً، اتفاقياً لا اعتباطياً، مرتيناً بالحقل المنتمي إليه لا ارتجالياً، مقصوداً لضرورة معرفية ومنهجية وليس ترفاً (موضبة) تموت بعد انتهاء موسمها، إنه إبداع على نمط مخصوص. وبهذه الشروط يتم تحصين المصطلح من الموت، وتناط حياته برصيده في الاستعمال عند أهل الاختصاص، وبالتالي مقدار دورانه في الحياة اليومية العملية، وليس الأمر على هذا النحو فحسب، بل الاصطلاح هو أساس المنهج العلمي السليم^(١).

وعن أهمية وجود المصطلح يقول ناصر الحاني: "عالم اليوم لا يحتمل أن تتفرد أمة بما عندها من أدب أو فن أو علم، أو تسد منافذها دون التيارات الوافدة من الأنحاء البعيدة والقريبة. فلقد صغرت الأرض وانكشبت دروبها،... ولقد شرقت اصطلاحات وتعابير أدبية وفدت من الغرب، شأنها شأن سيل من الاصطلاحات العلمية والاجتماعية والفلسفية والاقتصادية، وصرنا نقرأ عن هذه ونتقصى أخبارها وسير أعلامها ونتاجهم الفكري، وتغلغل بعضها بنفوس أدبائنا، وطبعوا بطابعها، وانقسموا طبقات وفرقاً تعضد كل منها رأياً أو مدرسة هناك..."^(٢) ويمضي ناصر الحاني في تبیین تأثير الاحتكاك المعرفي بالعالم، ومدى الحاجة إلى الإحاطة بالمصطلح. وليس في دعوته إلى اتقان المصطلح أية غرابة، لأن المصطلح باب لأي علم من العلوم أو فن من الفنون أو معلومة من المعارف الإنسانية، ولمعرفة أي علم أو فن أو حتى معلومة صغيرة، علينا أن ندخل البيوت من أبوابها، وأبوابها هي مصطلحاتها!.

وما دمنا نبحث في أهمية المصطلح ودوره في الحياة، فلا بأس من الإشادة بما له من مكانة اكتسبها خلال رحلته الطويلة عبر الطريق المعرفي للإنسان منذ

(١) سعيد علوش، أعطني اصطلاحاً اعطك منهجاً، أو هبني منهجاً أهيك اصطلاحاً. مقالة منشورة في الأعلام العراقية، عدد أيلول (١٩٨٦). ص (٥٠-٦٠).

(٢) ناصر الحاني، المصطلح في الأدب الغربي: ٨.

نشأته، ولا ريب في أن ما للمصطلح من أهمية أوجدت له مكانة متقدمة، فصار حاجة ضرورية، ما دام " تحليل المفاهيم الأساسية لأي فرع أو حقل معرفي يعتبر المدخل الأول لتفكيك ذلك الفرع أو الحقل... فالمفاهيم ليست ألفاظاً كسائر الألفاظ، وما هي مجرد أسماء أو كلمات يمكن أن تفهم وتفسر بمتراذفاتها... بل هي مستودعات كبرى للمعاني والدلالات، كثيراً ما تتجاوز البناء اللفظي وتتخطى الجذر اللغوي... وإذا كان المفهوم مغايراً للأسماء من حيث الدلالة والوظيفة المعرفية، وإن كان اسماً من حيث الإعراب، فإنه مغاير للمصطلح كذلك، فالمصطلح بمثابة الاسم: يصطلح جماعة من الناس يجمعهم حرفة أو مصلحة أو سواها على إطلاق لفظ بإزاء معنى أو ذات، لا يَنَازَعون فيما اصطَلَحوا عليه، حيث لا مشاحة في الاصطلاح..."(١).

وقد أفاض أحمد مطلوب في بيان أهمية المصطلح في حياتنا، ولعلّ أبرز ما في هذا الأمر أن العناية بالمصطلح مدعاة "لتكون سبباً من أسباب جمع الشمل" وما أحوجنا في البلاد العربية إلى ذلك(٢).

وما يميز علماً عن آخر هو دقة المصطلح فيه وعدم تداخله بغيره، فالقدرة على ضبط المصطلح تسعف الباحث بأدوات ضبط لبحثه، وتسهل عليه بسط المعرفة التي يريد توصيلها. وكلما سعينا في استخدام مصطلح واضح مبسط، وفق منهج علمي منضبط، أمكننا زيادة الوعي بالعلم الذي ينتمي إليه هذا المصطلح.

والحديث في المصطلح له أول، غير أنه لا ينتهي، فنحن نتكلم عن المصطلح، ونعقد الندوات والمؤتمرات حوله، وربما وجد المرء نفسه مزدحم الأفكار عن المصطلح، وذلك لأن قضية المصطلح تقع في قلب الحركة الفكرية، ومن

(١) نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، المقدمة بقلم: طه جابر العلواني : ٧-٨..

(٢) أحمد مطلوب، دور المجمع العلمي العراقي في وضع المصطلحات، الموسم الثقافي التاسع لمجمع اللغة العربية الاردني، ١٩٩١، ص. ٦١ وما بعدها.

الباحثين من يقول: "لقد بات معروفاً جداً أن ثمة أزمة في المصطلح، والأزمة هي الشدة والقحط"^(١)... ويقال: إن الشدة إذا تتابعت انفجرت، وإذا توالى تولت"^(٢)، وينتهي إلى القول: "إن المصطلح وسيلة لطرح معنى طارئ، فلا بدّ إذن من توضيح المعنى أولاً"^(٣).

ونحن العرب لم يكن المصطلح طارئاً جديداً علينا، فأسلافنا قديماً اصطلموا، وإلى جهود السابقين في الوعي بطبيعة المصطلح وشروط إطلاقه، ذهب أحد الباحثين إلى أن ذلك "من أبرز منجزات الفكر العلمي العربي، وارتبط ذلك بمشروع تأصيل المعارف الإسلامية وتوثيقها، فقرروا أن المصطلح يعتمد على العرف الخاص، وأن أهل هذا العرف هم الذين يملكون حق وضعه، وهم الذين يتعين عليهم أن يقوموا بتغييره إذا لم يف بمقتضيات الدلالة الدقيقة على مسماه، وليس من حق فئة أخرى أن تتازعهم في ذلك، ما دامت لا تشاركهم الصنعة، ولا تأخذ في أسباب العلم بها"^(٤).

ويعرض الباحث لجهود الأقدمين في سبيل تطوير المصطلحات، فيتناول الاختراع عند قدماء مثلاً، وتحذير ابن دقيق العيد من التفرد في المصطلح، وما بذل اللغويون منذ وعيهم بمشكلة المصطلح، ولعلّ رصده قنوات وضع المصطلح عند القدماء خير دليل على عنايتهم بأمره، فهو يعدد تلك القنوات^(٥)، ومنها الوضع أو

(١) عبد الواحد لؤلؤة، أزمة المصطلح النقدي، مجلة "علامات" في النقد الأدبي، مج ٢ ج ٨، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ١٦١. ويبدأ مقالته بالقول: وددت لو تخطى كلمة أزمة من التداول في الكتابات الأدبية، أو يخف استعمالها، لأنها في نظري دليل على الاضطراب في استعمال المصطلح.

(٢) محمد اسماعيل بصل، نحو رؤية لسانية لوضع المصطلح، مجلة البحرين الثقافية، ع ٦٤، أكتوبر/١٩٩٥م ص ١٤٥ وما بعدها.

(٣) نفسه.

(٤) صلاح فضل، إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، عن "ندوة المصطلح النقدي" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، ع ٤٤ سنة ١٤٠٩/١٩٨٨ ص ٦٩-٨٦.

(٥) نفسه: ٦٩-٨٦.

الاختراع، والنقل، والترجمة، وبعث الدلالة في موروث قديم وغيرها. ولم يكن وحده في رصد جهود القدماء، فكثير من أهل الاختصاص تناولوا اهتمام العرب منذ القديم بالمصطلحات، فهذا -مثلاً- أحمد مطلوب يعرض لرافد من تلك الروافد، وهو كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي (٣٨٧هـ) (١). ومثلما تناول هذا الرافد، يمكننا أن ننشئ برافد آخر، أو على الأصح عدة روافد أغنت المصطلح عند العرب مثل المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي (٥٤٠هـ)، وألف باء البلوي (٦٠٤هـ)، والتعريفات للجرجاني (٨١٦هـ) وبصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي (٨١٧هـ)، ورسالة في تعريب الكلمة الأعجمية لابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، وكليات أبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ) وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١١٥٨هـ) وغير هؤلاء كثير، وإنما أوردتهم على سبيل التمثيل لا الحصر وقد وسّع القول فيهم علماء كثيرون (٢)، ومالي أذهب بعيداً وهذا فرانز روزنتال ينصّ على عناية المسلمين قديماً بالمصطلح قائلاً: "كانت المصطلحات والتعريفات (الحدود) من موضوعات النقاش المحببة لدى المفكرين المسلمين الذين نشأوا في ظل تقليدين؛ أحدهما: عربي، وثانيهما: فلسفي أرسطي...." (٣). وكلامه هذا لم يصدر من فراغ، فرسائل الحدود والرسوم في تراثنا معروفة، أفرد لها عبد الأمير الأسم كتاباً حقق بعضها فيه (٤).

ولا يفوتني أن أذكر في هذا المقام ما للغة العربية من خصائص (٥) جعلتها لغة نابضة بالحياة، وجعلت توليد المصطلح فيها أمراً سهلاً المنال، لأنها تفيد واضع المصطلح في أي علم أو فن بما لديها من طرق متعددة كالاشتقاق والنحت والمجاز

(١) أحمد مطلوب، بحوث لغوية: ١٦١ وما بعدها.

(٢) إبراهيم بن مراد، المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية: ٣١/١ وما بعدها.

(٣) روزنتال. فرانز، مفهوم الحرية في الاسلام، ترجمة معن زيادة: ٢١.

(٤) عبد الأمير الأسم، المصطلح الفلسفي عند العرب: مقدمة الخبير العلمي لجامعة بغداد، الصفحة الداخلية للغلاف الأول.

(٥) أحمد مطلوب، من خصائص اللغة العربية، ضمن اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت ص ١١٥-١٤٤.

والتعريب والنقحرة والافتراض، وغيرها مما لا نطيل الكلام فيه، تجنباً للإطالة والتكرار، وقد كفانا مؤونة بسط القول فيها علماء كثيرون، منهم عبد السلام المسدي مثلاً، إذ تناول طرق وضع المصطلح بالتحليل والشرح^(١).

أمّا ما هذه الدراسة بصدده، وهو المصطلح البلاغي والنقدي، فليس إلى التجاوز عنه من سبيل.

المصطلح البلاغي والنقدي:

لماذا هو؟

ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، علينا التسليم بأننا إلى الآن "ما زلنا ندرس هذه اللغة التي فرض عليها أن تساير العصر، بطرائق العصور المتأخرة في تاريخ العربية. وما زالت مصنفات القرن السادس والسابع الهجريين، بل حتى القرون اللاحقة هي مفصل الرأي في علم النحو العربي!".

وكان ليس بيننا وبين أهل العلوم في هذا العصر من صلة الرحم وشائج تفرض علينا السير في طريق واحد، ومنهج واحد هو منهج العصر الحديث^(٢).

ولا بدّ لنا من تقريب جهود القدماء وعرض آرائهم على جيل هذا العصر بلغة العصر، وليت شعري ما الذي يمكن لأبناء هذا الجيل أن يحققوه في ميدان الدرس البلاغي والنقدي، ونحن نسمع أكثرهم يشكون من صعوبة فهمه، ويجارون بالقول: إن دراسة البلاغة في مناهجنا مشوشة مختلطة مرتبكة، وليتها تتخلص من التعقيد والغموض! وهم على حق، فجيل اليوم يقرأ تراثنا بإحدى عينيّه، ويرسل

(١) عبد السلام المسدي، اللسانيات وعلم المصطلح العربي، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، الجامعة التونسية، ١٩٨٣.

(٢) إبراهيم السامرائي، الأصل القديم للمصطلح الحضاري، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية: العدد ٣٠، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ص ٨٤.

الثانية إلى ما يراه من أفانين هذا العصر، فيظلّ مشدوداً بين ماضٍ موروث وواقعٍ مُعاش، وتختلط عليه أمور كثيرة، فيترك ما يستعصي منها على الأفهام!

إن نبش التراث ومناقشة ما فيه، من القضايا الملحة لتأسيس مستقبل علمي أكثر تفتحاً، ولعلّ من الخير أن يكون أول التجديد قتل القديم فهماً، ليكون التطور على قاعدة متينة من الفهم والتفهم. وفي تراثنا حشد من كتب البلاغة والنقد الأدبي، تناولنا منه أقلّه بالتحليل والرعاية، وإخراجه في صورة جلية مشرقة قريبة من المعاصرة! فاستحالت البلاغة بين أيدينا مادة عسيرة الهضم على الناشئة، وهي التي تُعرف باسم فن القول، وتُعنى بدراسة الأساليب. فكيف توصم "بالجوانية" وهي التي إن سمرت عن علومها ظهرت بأبهى صورها، وكلّما طرّقنا باباً من أبوابها انفتح لنا عن بُعد جديد أو ظاهرة جمالية كنا في غفلة عنها. فالبلاغة لا تتحقق شروطها إلا بعد عمق النظر في مسائلها، للوصول إلى درجة من حسن الدلالة ووضوحها فيما نقول ونفكر وندون.

ومن أسباب النهوض بالبلاغة "دراسة مصطلحاتها وتطورها وإيرازها بثوبها العربي الأصيل، ولن يتم ذلك إلا بوضع معجم يجمع جزئياتها وينسقها في عرض تاريخي يظهر تطورها ويحدد معالمها"^(١).

وعليّنا التسليم بأن البلاغة من العلوم التي تحوي كتبها مصطلحات كثيرة، غير أنها تفتقر إلى التنسيق والتبويب لينتفع بها، فيسهل علينا تنمية حاسة التذوق الجمالي وتربية ملكة النقد ومعرفة جيد الكلام من رديئه، وصياغة الأساليب المختلفة باقتدار، أليست البلاغة علم صناعة الكلام؟!

هذا شيء عن ضرورة المصطلح البلاغي ومدى الحاجة إليه، وكذلك الحال في المصطلح النقدي، إذ "كان النقد الأدبي عند العرب في مراحله المبكرة يفتقر إلى المنظومة الاصطلاحية... وكانت حاجة الناس إلى النقد الأدبي - علماً - أقل من حاجتهم إلى علوم أخرى لها علاقة ماسّة بشؤون حياتهم اليومية. فنشأ النقد علماً له

(١) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٥/١.

مصطلحاته، ولم يكن له أن ينجز في مرحلة مبكرة، ولا أن يوجد في عمل نقدي كبير كالنحو والفقه مثلاً^(١).

نشأ المصطلح البلاغي والنقدي في بواكير الحضارة العربية الإسلامية، وتطور على تعاقب الأيام والليالي، فمنذ أن بدأ عند ابن المعتز (٢٩٦هـ) بخمسة فنون للبدیع، وهو في ازدياد ونماء حتى بلغ تعداده اليوم في معجم المصطلحات البلاغية ألفاً ومئة مصطلح^(٢).

وهذه الزيادة في عدد المصطلحات البلاغية لم تأت اعتباطاً، إذ مرّ المصطلح البلاغي بتطور تاريخي على يد علماء البلاغة، وكان منه المشترك، والمخالف في التسمية مع أن الدلالة واحدة، والمتعدد الأسماء والمدلول واحد، وما خلق منه ليبقى ويحيا على مرّ العصور، وما كتب له من البقاء أمداً محدوداً ثم ما لبث أن فارق الحياة! لقد حوى معجم المصطلحات البلاغية نماذج وأمثلة كثيرة لما خضع له المصطلح من نشأة وتطور وتجدد واندثار^(٣).

والمصطلح البلاغي ورد قديماً عند الجاحظ (٢٥٥هـ)، وابن قتيبة (٢٧٦هـ)، وثعلب (٢٩١هـ)، وابن المعتز (٢٩٦هـ)، وابن طباطبا (٣٢٢هـ)، وقدامة (٣٣٧هـ)، وأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ) صاحب كتاب الفروق في اللغة.

هذا قبل ابن رشيق القيرواني (٤٦٣هـ) وابن سنان (٤٦٦هـ) وعبد القاهر (٤٧١هـ) أقطاب البلاغة في القرن الخامس للهجرة.

وكذلك حال المصطلح النقدي، يضاف فيه إلى السابقين: أبو بكر الصولي (٣٣٥هـ)، وأبو القاسم الأمدي (٣٧٠هـ) والرماني (٣٨٤هـ)، والقاضي الجرجاني (٣٩٢هـ)، وأبو علي الحاتمي (٣٨٨هـ).

(١) عبد الاله نبهان: الأسس الموضوعية لنشأة المصطلح، مقالة في مجلة التراث العربي، العدد ٥٩، ص ٣٧.

اتحاد الكتاب العرب - دمشق، نيسان ١٩٩٥.

(٢) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٨/١.

(٣) نفسه: ٨-٧/١.

وقد عرض لتطور المصطلح عند هؤلاء أحمد طاهر حسنين^(١)، وفصل القول في ذلك، مما لا يتيح لي تكرار ما رصده وكشف عنه، وإن كنت لا أذهب إلى ما ذهب إليه جميعه، إلا أن ما أتفق معه عليه أكثر مما اختلف فيه، ويمكن أن أضيف إلى ما أورده، مما لا يتسع له المقام في هذا المكان.

وكذلك الحال في المصطلح النقدي، كتب فيه متخصصون، وصدرت أعداده خاصة من الدوريات العلمية فيها قضايا وإشكالاته، لعل أبرزها: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس-المغرب^(٢). ومجلة علامات في النقد الأدبي الصادرة عن النادي الأدبي الثقافي بجدة^(٣). ومجلة فصول: مجلة النقد الأدبي التي تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب^(٤). وثمة دوريات أخرى خصصت صفحات من أعدادها لبحوث ودراسات في المصطلح النقدي. منها مجلة اتحاد الكتاب التونسيين "المسار"^(٥). والمجلة الثقافية الصادرة عن الجامعة الأردنية^(٦). ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، إضافة إلى مواسم ثقافية أقيمت فيه وخصصت لندوات عن المصطلح عموماً إلى جانب المصطلح النقدي^(٧). ومجلات غيرها لا نستقصي ذكرها جميعاً، وهي مما لا يخفى على الباحثين المتخصصين.

ولا يفوتني أن أشير إلى دراسات جامعية في المصطلح، منها ما هو قريب للتناول، ومنها ما تسمع به ولا تراه! وفيما يلي نماذج من عناوين تلك الدراسات:

(١) أحمد طاهر حسنين، المصطلح البلاغي وتطوره حتى نهاية القرن الرابع الهجري. مجلة الآداب - جامعة الإمارات، العدد السادس، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ص ٣٠٣-٣٣٨.

(٢) عدد خاص، ٤ السنة ١٤٠٩/١٩٨٨ عن: ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم.

(٣) عدد خاص. ج ٨ مج ٢ محرم ١٤١٤هـ/يونيه ١٩٩٣م. عنوانه: المصطلح: قضايا وإشكالاته.

(٤) أبرز أعدادها عنوانه: قضايا المصطلح الأدبي، مج ٧ ع ٤٣، إبريل-سبتمبر ١٩٨٧م.

(٥) العدد المزدوج ٢٤-٢٥ جوان ١٩٩٥ وفيه مقال: دعوة إلى دراسة المصطلح النقدي بقلم مسلم الزبيق.

(٦) لا تخلو أعدادها من مقالات في موضوع المصطلح، ومنها العدد الثلاثون مثلاً، وفيه مقال الأصل القديم للمصطلح الحضاري بقلم إبراهيم السامرائي.

(٧) مثل الموسم الثقافي الثاني عشر، وأبرز ما جاء فيه: وضع المصطلح العربي في البلاغة والنقد والعروض:

١. مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ (٢٥٥هـ) للشاهد البوشخي، وهو مطبوع في بيروت.
 ٢. المصطلح النقدي في عيار الشعر لابن طباطبا (٣٢٢هـ) لمنتهى علي خليل حسين.
 ٣. المصطلح النقدي في نقد الشعر لقدامة (٣٣٧هـ) لإدريس الناقوري، وهو مطبوع بالمغرب.
 ٤. المصطلح البلاغي والنقدي عند أبي علي الحاتمي (٣٨٨هـ) لبديع أحمد حسن العزام.
 ٥. المصطلح البلاغي في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري (بعد ٣٩٥هـ) لعبد الرحيم بخيت الشهاب.
 ٦. المصطلح البلاغي في كتاب العمدة لابن رشيق (٤٦٣هـ) لمحمد خليل محمود الخلايله.
 ٧. المصطلح البلاغي والنقدي عند عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) لابراهيم محمد سالم.
 ٨. المصطلحات البلاغية والنقدية في كتاب الطراز للعلوي (٦٥٦هـ) لعبد الرزاق أبو زيد زايد.
 ٩. المصطلح النقدي عند حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) معجم وتفسير ومصادر وإشكالية، لعباس عبد الحليم عباس.
 ١٠. مصطلحات نقدية: أصولها وتطورها إلى نهاية القرن السابع للهجرة، لخير الله علي السعداني.
- وعلى رأس هذه الجهود، ذلك الأثر العلمي الذي خطه يراع أحمد مطلوب وهو:

١. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. في ثلاثة أجزاء.
٢. معجم النقد العربي القديم. في جزئين.
٣. مصطلحات بلاغية.

وكذلك لا تغفل كتاب بدوي طبانة:

معجم البلاغة العربية، صدر في جزئين، ثم في مجلد واحد يضم الجزئين.
وأصدر عبده عبد العزيز قليقة كتاباً عنه عنوانه:

معجم البلاغة العربية: نقد ونقض!

ولا ننسى كتباً أخرى في المصطلح عموماً، إضافة إلى دراستين لهما صلة وثيقة هما:

المصطلح البلاغي وتطوره حتى نهاية القرن الرابع الهجري لأحمد طاهر حسنين. نشرها في مجلة كلية الآداب بجامعة الإمارات.

معجم لمصطلحات النقد الحديث لحماّدي صمود، نشرها في حوليات الجامعة التونسية.

بقي أن نشير في مسألة المصطلح إلى ابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني، هل ورد ذكر للمصطلح عندهما؟ وكيف نظر كل منهما إليه؟.

أما ابن سنان فله نصوص متناثرة في سرّ الفصاحة، مثل قوله: "...فأما النثر فيجري على هذا المنهاج، ويحتاج فيه إلى معرفة المواضع في الخطاب والاصطلاحات، فإن للكتب السلطانية من الطريقة ما لا يستعمل في الإخوانيات، وللتوقيعات من الأساليب ما لا يحسن في التقاليد، وهذا الباب - أعني المواضع والاصطلاح في الخطاب - يتغير بحسب تغير الأزمنة والدول، فإن العادة القديمة قد هجرت ورفضت، واستجد الناس عادة بعد عادة، حتى إن الذي يستعمل اليوم في الكتب غير ما كان يستعمل في أيام أبي اسحق الصابي، مع قرب زمانه منا، وإذا كان الأمر على هذا جارياً، فليس يصح لنا أن نضع رسوماً نوجب اقتفاءها، لأننا نحن في هذا الزمان قد غيرنا الرسم المتقدم لمن قبلنا، وكذلك ربما جرى الأمر فيما بعدنا"^(١).

ويقول في موضع آخر: "وبعض البغداديين يسمي تساوي اللفظتين في الصفة مع اختلاف المعنى - المماثل - ... ويسمي المجانس ما توافقت فيه اللفظتان بعض

(١) ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة: ٣٠٢.

الاتفاق. وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمي هذا الفن المجانس ويسمي المطابق: المتكافئ، وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي... والصواب ما قاله أبو القاسم^(١).

وكذلك أشار إلى اختلاف نقاد الشعر في تسمية المصطلح الدال على الفن نفسه^(٢) وهذا يدل على اضطراب وفوضى في وضع المصطلح نص عليها ابن سنان. كما أشار إلى أن نقاد الشعر ربما جعلوا للمعنى الواحد عدة أسماء، كالترصيع الذي يسمونه ترصيعاً وموازنة وتسميماً وتسجيماً، وهو كله يرجع إلى شيء واحد^(٣). وأشار إلى اختلاف الأمدي وقدامة في التسمية مرة أخرى^(٤)، وكذلك ظهر اضطراب في تسمية مصطلحات أخرى^(٥). كما ينص ابن سنان صراحة على أن: "لأن في الألفاظ مواضع واصطلاحاً يختلف الناس في المعرفة بهما بحسب اختلافهم في معرفة اللغة، وفهم الاصطلاح والمواضع، والمعاني ليس فيها شيء من ذلك، وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن"^(٦). وفي الفصل الذي عقده بعنوان "فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته"، ينص ابن سنان على حاجة المؤلف إلى: "معرفة اللغة التي هي لغة العرب قدر ما يعرف كل شيء باسمه الذي وضعته له، ويجب أن يكون ذلك الاسم أفصح أسمائه إذ كانت له عدة أسماء..."^(٧) ويرى ابن سنان أن: "الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وكلام أصحاب تلك الصناعة، وبهذا شرف كلام أبي عثمان الجاحظ، وذلك أنه

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) نفسه: ٢٣٤.

(٣) نفسه: ٢٣٦.

(٤) نفسه: ٢٣٤.

(٥) نفسه: ٢٥٨.

(٦) نفسه: ٢٧٦.

(٧) نفسه: ٣٤١.

إذا كاتب لم يعدل عن ألفاظ الكتاب، وإذا صنف في الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلمين، فكانه -في كل علم يخوض فيه- لا يعرف سواه، ولا يحسن غيره^(١).

هذه مقتطفات مما أورده ابن سنان، وكأنني به قد لمح ما للمصطلح من مسائل يقف عندها النقاد، فأتى على شيء منها في ثانيا كتابه، ولم يفرد لها مكاناً واحداً، فجاءت منجّمة.

ولم ترد لفظة مصطلح أو مشتقاتها عند عبد القاهر، غير ما أورده في أسرار البلاغة من نص وردت فيه لفظة اصطلاح دونما قصد، فهو بعد أن يفصل القول في الفرق بين الاستعارة والتشبيه ينتهي إلى قوله: "وإذا افترقا هذا الافتراق وجب أن نفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة ... " إلى أن يقول عن أولئك الذين تركوا الدراسة البلاغية تقتازعها الأهواء والأذواق: "وهو أحد ما غفل عنه الناس، ودخل عليهم اللبس فيه، حتى ظنوا أن ليس لهذا العلم قوانين عقلية، وأن مسائله مشبهة باللغة في كونها اصطلاحاً يتوهم عليه النقل والتبديل، ولقد فحش غلطهم فيه"^(٢).

ويبدو لي أن قول عبد القاهر "باللغة في كونها اصطلاحاً" أشبه في المعنى بقول ابن سنان عن اللغة: "اللغة عبارة عما يتواضع القوم عليه من الكلام أو يكون توقيفاً"^(٣)، وعاد فقال: "وهي أن الواضع لها -إن كانت مواضعة- تجنب في الأكثر..."^(٤) فاللغة عنده إما أنها توقيف، أو ربّما تواضع الناس (اصطلاحاً) عليها.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٩٥.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٠٢-٣٠٤.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٤٦.

(٤) نفسه: ٥٠.

الفصل الثاني

المصطلح البلاغي والنقدي
عند ابن سنان

الابتدال:

من شروط اللفظة الفصيحة عند ابن سنان أن تكون غير ساقطة عامية، فقد جعلها الشرط الرابع من شروط فصاحة اللفظ وهو:

"أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية... ومنه قول أبي نصر عبد العزيز بن نباته:

[الطويل]

أقام قوام الدين زيغ قناته وأنضج كي الجرح وهو فطير^(١)

فتأمل لفظة (فطير) تجدها عامية مبتذلة، وإن كانت لعمرى قد وقعت هنا موقعا لو كانت فصيحة هجتها وأذهب طلاوتها^(٢). والكلمة المبتذلة يكره الناس إيرادها في الكلام الفصيح لأن العامة قد تخالف ما وضع له اللفظ في الأصل أو تصوغه على غير ما ينبغي له.

الاحتراس:

يدعوه ابن سنان: التحرز، وينظر هناك.

الإخلال:

ينظر: التذييل

الأديب:

هو الشاعر أو الناثر، وسماه ابن سنان مؤلف الكلام: الشاعر أو الكاتب، وسيرد في مصطلح مؤلف الكلام لأن ابن سنان تداول لفظة "التأليف" غير مرة في كتابه.

(١) ابن نباتة السعدي، ديوانه: ٢: ٤٢٥. والبيت من قصيدة يمدح فيها بهاء الدولة أبو نصر خسرو بن عضد

الدولة البويهية، والفطير: كل ما أعجل عن إدراك غايته.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٧٨.

الإرداف والتتبع:

أوضح ابن سنان أن "من نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد الدلالة على المعنى، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التابع دلالة على المثبوع، وهذا يسمى الإرداف والتتبع، لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه... ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة:

[الطويل]

بعيدة مهوى القرط إما لنوفل أبوها وإما عبد شمس وهاشم^(١)

فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق، فلو عبّر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال: طويلة العنق، فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه وليس هو الموضوع له، فقال: بعيدة مهوى القرط، فدلّ بعد مهوى قرطها على طول الجيد، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله: طويلة العنق، لأن بعد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه: طويلة العنق، لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط، إذا كان الطول في عنقها يسيراً... (٢).

ويورد ابن سنان أمثلة أخرى من هذا الفن: الإرداف، ثم يعقب على الأمثلة بقوله: "وأصحاب صناعة البلاغة يذكرون الإرداف ولا يشرحون العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي نبهنا عليها"^(٣).

وعلق محقق سّر الفصاحة "عبد المتعال الصعيدي" على هذا المصطلح قائلاً: اصطلح أخيراً على تسميته بالكناية^(٤).

(١) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه: ٢٠٨، والبيت في محبوبته هند، ومهوى القرط ما بين شحمة أذنها والكتف.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٧٠.

(٣) نفسه: ٢٧٢.

(٤) نفسه: ٢٧٢، والتسمية قديمة كما نصّ أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢٥-٢٧.

الإرصاد:

أو التوشيح، ينظر: التوشيح.

الارصاد والتسهيم:

ينظر: التوشيح

الازدواج:

ينظر: السجع والازدواج والفواصل.

الاستحالة والتناقض:

يرى ابن سنان من صحة المعاني: "تجنب الاستحالة والتناقض، وذلك أن يجمع بين المتقابلين من جهة واحدة، والتقابل يكون على أربع جهات: إما على طريق المضاف وهو الشيء الذي يقال بالقياس إلى غيره، مثل: الضعف بالقياس إلى نصفه، والاب إلى ابنه، والمولى إلى عبده. وإما على طريق التضاد: مثل الأبيض والأسود، والشرير والخير، وإما على طريق العدم والقنية^(١)، كالأعمى والبصير، والأمرد وذو اللحية، وإما على طريق النفي والاثبات، مثل أن يقال: زيد جالس، زيد ليس بجالس. فإذا ورد في الكلام جمع بين متقابلين من هذه المتقابلات من جهة واحدة، فهو عيب في المعنى. والمراد بقولنا: جهة واحدة، أن لا يكون المتقابلان من جهتين، فإنهما إذا كانا من جهتين لم يكن الكلام مستحيلاً، مثال ذلك أن يقال: العشرة ضعف ونصف، لكنها ضعف الخمسة ونصف العشرين، فيكون هذا صحيحاً لأنه تقابل من جهتين، فأما لو كان من جهة واحدة حتى يقال: إن العشرة ضعف الخمسة ونصفها لكان ذلك محالاً. وكذلك يقال في المتقابلين بالعدم والقنية: زيد أعمى العين بصير القلب، فيكون ذلك صحيحاً، فأما لو قيل: زيد أعمى العين بصير العين كان ذلك محالاً. وكذلك في التضاد أن يقال: الفاتر حار عند البارد وبارد عند الحار ولا

(١) العدم: يراد بها ما سلب من صفة. والقنية: ما اكتسب من صفة.

يكون حاراً بارداً عند أحدهما. زيد كريم بالطعام بخيل بالثياب ولا يصح أن يقال: كريم بالثياب بخيل بها.

وإذا كان هذا مفهوماً، فالذي يقع في النظم والنثر من هذا التناقض على هذا النحو عيب في المعاني بغير شك... ولم يختلفوا في أن البيت إذا ولي البيت وكان معنى كل واحد منهما متعلقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون في أحدهما ما يناقض الآخر، وإنما أجازوا ذلك مع عدم الاتصال والتعلق، على أن تجنب هذا في القصيدة - وإن كانوا قد أجازوه - أحسن وأولى، وقد قال أبو عثمان الجاحظ: إن العرب تمدح الشيء وتذمه، لكنهم لا يمدحون الشيء من الوجه الذي يذمونه به. وما أحسن ما قال أبو عثمان، لعمرى إنهم على ذلك يتصرف قولهم...^(١). ويتابع ابن سنان إيراد الأمثلة، ويرد على قدامة بن جعفر فيما عده متناقضاً فيغلطه، ويغلط معه أبو القاسم الأمدي، ويورد أحد أبيات أستاذه المعري مدافعاً عما يمكن تأويله بالمتناقض، حتى يقول: "وقد فرّق بين المستحيل والممتنع بأن المستحيل هو الذي لا يمكن وجوده ولا تصوره في الوهم، مثل كون الشيء أسود أبيض وطالعا نازلاً، فإن هذا لا يمكن وجوده ولا تصوره في الوهم. والممتنع: هو الذي يمكن تصوره في الوهم وإن كان لا يمكن وجوده مثل أن يتصور تركيب بعض أعضاء الحيوان من نوع في نوع آخر منه، كما يتصور يد أسد في جسم إنسان، فإن هذا وإن كان لا يمكن وجوده فإن تصوره في الوهم ممكن. وقد يصح أن يقع الممتنع في النظم والنثر على وجه المبالغة ولا يجوز أن يقع المستحيل البتة....^(٢).

الاستدلال بالتعليل:

وهو ما يسمّى حسن التعليل، ولم يورد ابن سنان له تعريفاً، ولكنه مثل له بعد كلامه في الاستدلال بالتمثيل، وسيأتي، وهو ما عرف عند البلاغيين بالمذهب الكلامي.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٨١-٢٨٢.

(٢) نفسه: ٢٨٧.

الاستدلال بالتمثيل:

وفيه يقول ابن سنان: "وأما الاستدلال بالتمثيل: فأن يزيد في الكلام معنى" يدل على صحته بذكر مثال له، نحو قول أبي العلاء: [البسيط]

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يُهجر للافراط في الخصر^(١)

فدلّ على أن الزيادة فيما يُطلب ربّما كانت سبباً للامتناع منه، بتمثيل ذلك بالماء الذي لا يشرب لفرط برده، وإن كان البرد فيه مطلوباً محموداً^(٢). ويورد أمثلة أخرى، إلى أن يقول: "وأما قول أبي عباد: [الخفيف]

ورجال جاروا خلائقك الغرّ وليست يلامق من دروع^(٣)

فليس بتمثيل جيد، لأن السبق في الجري لا يليق تمثيله بتفضيل الدروع على اليلامق، وإنما كان يحسن ذلك لو قال: رجال جاروك في كونهم عصمة لي أو جنة دوني، أو ما جرى هذا المجرى. فيكون تمثيل ذلك بالدروع واليلامق موافقاً، فأما على الوجه الذي ذكره، فإنّ ذلك من رديء الاستدلال بالتمثيل ...

وأما الاستدلال بالتعليل فكقول أبي الحسن التهامي: [السريع]

لو لم يكن ريقته خمرّة لما تشنى عطفه وهو صاح^(٤)

وقوله: [البسيط]

لو لم يكن أقحواناً ثغرُ مبسمها ما كان يزداد طيباً ساعة السحر^(٥)

(١) الخوني، شرح التنوير على سقط الزند: ٤٥/١، ويخاطب في البيت الحبيبة، والخصر: البرودة.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) البحري، ديوانه: ١٢٨١/٢، من قصيدة في مدح محمد بن يحيى الواقفي من قادة خراسان، واليلامق: جمع يلمق وهو القباء.

(٤) التهامي، ديوانه: ٢٢، من قصيدة يمدح فيها الوزير المغربي أبو القاسم الحسين بن علي.

(٥) نفسه: ٤٣.

.... وقول الله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ٢٢/ الأنبياء.

جار هذا المجرى، فهذا مبلغ ما نقوله في المعاني مما يستدل به على غيره، لأن حصرها مما لا سبيل إليه على ما بيّناه وقد قدّمنا ذكره^(١).

وهذا الذي أورده ابن سنان هو من المذهب الكلامي عند البلاغيين، أمّا ما تقدم فهو من الاستعارة بالتمثيل.

الاستعارة:

نقل ابن سنان عن أبي طالب العبدى ما أنشده سيبويه: [المتقارب]

وداهية من دواهي المنون ترهبها الناس لا فإلها^(٢)

وعلق عليه بقوله: فجعل للداهية فماً، استعارة^(٣)، وابن سنان فيما نقله عن أبي طالب لم يعارض تسميته: استعارة، فهو يوافقها عليها. وفي موضع آخر يقول ابن سنان: "ومن وضع الألفاظ في موضعها: حسن الاستعارة، وقد حدّثنا أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني فقال: هي (تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة)^(٤) ويعقب ابن سنان على حد الرّماني قائلاً: "وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل: (واشتعل الرأس شيباً) مريم/ ٤ استعارة، لأن الاشتعال للنار ولم يوضع في أصل اللغة للشيب، فلما نقل إليه بان المعنى لما اكتسبه من التشبيه، لأن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ويسعى فيه شيئاً فشيئاً حتى يحيله إلى غير لونه الأول، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب وتسري حتى تحيله إلى حاله المتقدمة. فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان. ولا بد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها، لأن الحقيقة لو قامت مقامها

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٢٦-٣٢٧.

(٢) الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب: ٢٠٤. وفيه ينسب هذا البيت للنساء، وينسب كذلك لعامر بن جوين

الطائي، ومعنى لا فإلها: لا مدخل إلى معاناتها والتداوي منها.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣١.

(٤) الرّماني، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل: ٨٥.

كانت أولى، لأنها الأصل والاستعارة الفرع. وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز اسمه (واشتعل الرأس شيباً) مريم/٤ أبلغ من: كثر شيب الرأس، وهو حقيقة هذا المعنى^(١).

ويأتي ابن سنان على ذكر الفرق بين التشبيه والاستعارة، ثم يستأنف القول في الاستعارة فيقول: "ولا بد للاستعارة من حقيقة هي أصلها، وهي: مستعار، ومستعار منه، ومستعار له. فالمستعار: لفظ الاشتعال فيما مثّلنا به، والنار مستعار منه، والشيب مستعار له. ولها تأثير في الفصاحة ظاهر، وعلاقة وكيدة. والبعيد منها يقضي باطّراح الكلام، ويذهب طلاوته ورونقه، ولأجل هذا احتاج إلى إيضاحها ووصف ما يحسن منها ويقبح، والاكثار من الأمثلة التي تدل على ما أريده.

وهي على ضربين: قريب مختار، وبعيد مطّرح. فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قويّ وشبه واضح. والبعيد المطّرح إمّا أن يكون: لبعده مما استعير له في الأصل، أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك. والقسمان معاً يشملهما وصفي بالبعد، لكن هذا التفصيل يوضح. وإذا ذكرت الأمثلة بأن القريب في الاستعارة من البعيد، وعرف المُرضيّ منها والمكروه، وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة إلى الطرفين^(٢).

ولم يكن ابن سنان مجرد ناقل عن الرماني كلامه في الاستعارة، بل إنه إلى جانب عرضه لآراء الرماني راجعه وناقشه فيما ذهب إليه، ومن ذلك رأي الرماني في أن التشبيه في الكلام تصحبه دائماً أداة التشبيه، وهو يعني: كأن والكاف وما جرى مجراهما، فقد ردّ ابن سنان عليه بقوله: "وليس يقع الفرق عندي بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط، لأن التشبيه قد يرد بغير الالفاظ الموضوعة له، ويكون حسناً مختاراً، ولا يعدّه أحد في جملة الاستعارة لخلوّه من آلة التشبيه^(٣)". وكذلك قال

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٣٤.

(٢) نفسه: ١٣٥-١٣٦.

(٣) نفسه: ١٣٥.

ابن سنان بعد أن أورد رأياً للصولي: "هذا جملة ما قاله أبو بكر، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر" (١). أما الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، فعقب ابن سنان على رأي له في أقرب الاستعارات من الحقيقة بقوله: "وهذا الذي قاله أبو القاسم لا أرضى به غاية الرضى" (٢). واعتبر ابن سنان ما عدّه الآمدي من جيد الاستعارة: من الوسط بين جيدها ورديتها. وكذلك عرض ابن سنان لرأي الآمدي في بيت أبي تمام: (لا تسقني ماء الملام) ولم يرض به (٣). ومن الذين عرض ابن سنان لأقوالهم في الاستعارة القاضي أبو الحسن الجرجاني صاحب "الوساطة" فقال ابن سنان: "وذكر القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني صاحب كتاب الوساطة بين المتبني وخصمه: أن بعض أصحابه جراه أبياتاً أبعد أبو الطيب فيها الاستعارة وخرج عن حد الاستعمال والعادة..." (٤) وبعد أن نقل ابن سنان حكاية كلام القاضي أبي الحسن، وافقه قائلاً: "وأما قول القاضي... فلعمري أن الأمر على ما ذكره" (٥)، ولم يلبث أن صرح بأنه لا يوافق الجرجاني في مسائل أخرى عرض لها. وكان ابن سنان في محاورته لعلماء البلاغة قبله وهم: أبو بكر الصولي (٣٣٥هـ) وأبو القاسم الآمدي (٣٧٠هـ) والرماني (٣٨٤هـ) والقاضي الجرجاني (٣٩٣هـ) ينقل كلامهم في الاستعارة ويعقب على رأي كلّ منهم مناقشاً محللاً منتصراً لما يراه صواباً في القول. وقد شغلت الاستعارة عند ابن سنان حيزاً واسعاً من كتابة "سر الفصاحة"، ومن جملة ما عرض له فيها تقسيمها إلى حسنة وقبيحة، إذ مرّ بنا قوله إنها على ضربين: قريب مختار وبعيد مطّرح. وهو يذكر نوعاً من الاستعارات يعده وسطاً بين المحمودة والمذمومة، فيقول: "وأما قول أبي ذؤيب الهذلي: [الكامل]

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٦٣.

(٢) نفسه: ١٣٩.

(٣) نفسه: ١٦٥.

(٤) نفسه: ١٤٤.

(٥) نفسه: ١٤٨.

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع^(١)

فليس من أحسن الاستعارات ولا أقبحها، ولا أراه نظير ما اخترته، ولا الأمثلة البعيدة التي ذكرتها، بل هو وسط، وإن كان إلى الاختيار أقرب، لما جرت به العادة من قولهم: علقت به المنية ونشبت وما أشبه ذلك، ولأجل كثرة هذا حسن، ولأنه مبني على غيره لم أجعله من أبلغ الاستعارات، على ما قدمت ذكره^(٢).

أما نوعاً الاستعارة فقال فيهما: "وقد كنت مثلت في بعض المواضع الاستعارة المحمودة والمذمومة ببيتين، أحدهما: قول أبي نصر بن نباتة: [الكامل]

حتى إذا بهر الأباطح والرُّبَا نظرت إليك بأعين النّوَارِ^(٣)

فنظر أعين النّوَارِ من أشبه الاستعارات وأليقها، لأن النّوَارِ يشبه العيون، وإذا كان مقابلاً لمن يجتاز فيه ويمر به كان كأنه ناظر إليه، وهذه الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيه.

والبيت الثاني قول أبي تمام: [البسيط]

قرّت بقرّان عين الدين وانتشرت بالاشتريين عيون الشرك فاصطلما^(٤)

وقرّة عين الدين وانتشار عيون الشرك من أقبح الاستعارات، لعدم الوجه الذي لأجله جعل للدين والشرك عيوناً، ومع تأمل هذين البيتين يفهم معنى الاستعارة،

(١) السكري، شرح أشعار الهذليين: ٨/١، والمنية: الموت، أنشبت أظفارها: لم تفارق كالسبع إذا أخذ لا يفارق حتى يعض.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٤٢-١٤٣.

(٣) ابن نباتة السعدي، ديوانه: ٤٨٣/٢، الضمير في بهر يعود إلى الربيع، في البيت الذي قبله: (فحذار إن صدق الربيع حذار).

(٤) أبو تمام، ديوانه: ١٦٩/٣. قرآن: اسم مكان في بلاد الحرّمية، والانتشار: من أمراض العين، يرتفع جفنها الأعلى حتى لا يغطي بباضها، الأشر: موضع بين نهاوند وهمدان، والاصطلام: الاستئصال.

لأن النوار والشرك لا عيون لهما على الحقيقة، وقد قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر. وبيان العلة فيه أن النوار يشبه العيون، والدين والشرك ليس فيهما ما يشبهها ولا يقاربها، وهذه طريقة متى سلكت ظهر المحمود في هذا الباب من المذموم^(١).

ويبدو أن ابن سنان كان في جدل علمي قاده إلى أن يقول في استعارة وردت في أحد أبيات أبي الطيب وهو:

[البسيط]

مسرة في قلوب الطيب مفرقها وحسرة في قلوب البيض واليلب^(٢)

"فمن أبعد ما يكون في هذا الباب، ولا عذر يتوجه له في الاستعارة للطيب والبيض واليلب قلوباً تسر وتتحسر... أما الذي أنكر على أبي الطيب استعارته (هذه) فلم يضع يده إلا على ما تشهد الأفهام له وتقطع العقول على صحته، وأما اعتذار القاضي له بالأبيات التي ذكرها، فإن كان قصد بذلك التنبيه على أن أبا الطيب غير مبتدع لهذا الزلل ولا مخترع، بل هو مشارك فيه مماثل به، وقد تقدمه من سلك هذا الطريق ونحا هذا النحو، فإن وجب أطراح شعر أبي الطيب لهذا السبب، وجب أطراح الأشعار كلها، لأن العلة واحدة، فعلى هذا الوجه الكلام في موضعه، وإن كان القصد بذلك إقامة العذر للمتنبّي وترك الإنكار عليه، إذ كان النهج الذي سلك فيه مطروقاً، فليس هذا الرأي من معتقده بصواب، لأن القول في استعارة أبي الطيب إذا كانت بعيدة غير مرضية كالقول في كل استعارة كذلك، سواء كانت لمنقدم أو لمتأخر، وليس يتميز قببحها بإضافتها إلى رجل من الرجال، ولا زمان من الأزمنة، وإنما هذا شيء يقع للعامة وأشباههم من أغمار الأدباء، فيتخيلون أن للحسن والقبح حكماً يرجع إلى التاريخ، ويتعلق بالإضافة.... ومن لم يعلم الصواب فيه

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٤٠-١٤١.

(٢) المتنبّي، ديوانه (شرح العكبري): ٩٠/١، والبيت في رثاء أخت سيف الدولة، يريد أن البيض والدروع يتحسران عليها لأنهما للرجال، بينما الطيب يسر باستعمالها له، واليلب: الدروع اليمانية.

ابتداء من نفسه، فأجدر به ألا يعرف مواقع الأدلة عليه والحجج فيه، لكننا نذكره على كل حال مستوفى مستقصى^(١).

الاسهاب:

عرض له ابن سنان في كلامه على البليغ قائلاً: "وليس كل فصيح بليغاً كالذي يقع فيه الاسهاب في غير موضعه^(٢)" فهو يراه مذموماً أحياناً وليس دائماً. وهو ما أشار إليه في الإيجاز والاختصار، فمن الكلام ما يحسن فيه الاسهاب والإطالة^(٣).

وإن كان في فاتحة كتابه احترس بقوله: "ولم أمل بالاختصار إلى الإخلال، ولا مع الاسهاب إلى الإملال"^(٤).

الإشارة:

وفيها يقول ابن سنان: "وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام، أحدها: المساواة، وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ. والثاني: التذييل، وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه، والثالث: الإشارة، وهو^(٥) أن يكون المعنى زائداً على اللفظ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة. وقالوا: إن التذييل يصلح للمواقف الجامعة... والإشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضي حسن الأدب عنده التخفيف في خطابه وتجنب الإطالة فيما يتكلف سماعه... والذي عندي في هذا ما ذكرته وهو أن المختار في الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه. وأعني بقولي:

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٤٤-١٤٨.

(٢) نفسه: ٦٠.

(٣) نفسه: ٢٤١-٢٤٢.

(٤) نفسه: ٣.

(٥) في طبعة عبدالمتعال الصعيدي: هو، والتصويب من طبعة فودة.

زائداً عليه، أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته، حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر، فإن هذا عندي عيب في الكلام ونقص، على ما أبينه فيما بعد^(١).

ثم لم يلبث ابن سنان أن قال: "يجب أن نحدّ (٢) الإيجاز المحمود بأن نقول: هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ، وهذا الحدّ أصح من حد أبي الحسن الرماني (٣) بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ، وإنما كان حدنا أولى لأننا قد احترزنا بقولنا: إيضاح، من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كان موجزة غير موضحة له، حتى يختلف الناس في فهمه، فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن وصحة التصوّر، فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار، فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة، وقد قدّمنا ما ورد في القرآن من أمثلة ذلك، وإن كانت كثيرة يطول استقصاؤها. ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام^(٤): قيمة كل امرئ ما يحسن، فإن هذه الألفاظ على غاية الإيجاز وإيضاح المعنى وظهور حسناتها يغني عن وصفه..."^(٥).

الإطناب:

سماء ابن سنان: التذييل، فينظر حيث يرد.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) في طبعة فودة: يحد.

(٣) في طبعة فودة: الروماني، وورد عند حلمي خليل في كتابه العربية والغموض: ١٥١ الروماني خطأ.

(٤) يريد علي بن أبي طالب، وبهذه العبارة يذكره من يرى رأي الشيعة كابن سنان. وكذلك حين ذكر الحسن والحسين قرنهما بدعاء عليهما السلام، سر الفصاحة: ٢٠٨. وكذلك علي بن الحسن عليه السلام: ٢٠٨.

(٥) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٤٨.

الإعجاز:

تقترن لفظة الإعجاز بكتاب العربية الأكبر، فما أن يلفظ أحدنا كلمة إعجاز حتى يستكمل ذهن السامع الصورة بإضافة الكلمة إلى القرآن الكريم. ولعل هذا راجع إلى تلك الدراسات الهائلة التي شغلت حيزاً واسعاً من تراث الفكر العربي الإسلامي. وكأني بدارسي الإعجاز قد اقتفوا أثر المفسرين في الاقبال على الكتابة في الإعجاز طمعاً في مثوبة الله تعالى، وكان العالم المسلم لا يقنع بما دوتّه من العلوم إلا بعد أن يخدم كتاب العربية الأكبر تفسيراً وبيان إعجاز.

وابن سنان الخفاجي وضع "سر الفصاحة" لبيان الوجه البلاغي للقرآن الكريم، وكان الإعجاز أول هاجس يخطر بباله، فهو في بدء كتابه ينصّ على "أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة (وقد رأى الناس مختلفين في ماهيتها وحقيقتها) والعلم بسرّها... أمّا العلوم الأدبية فالأمر في تأثير هذا العلم فيها واضح... وأمّا العلوم الشرعية، فالمعجز الدال على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم هو القرآن. والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين، أحدهما: أنه خرق العادة بفصاحته، وجرى ذلك مجرى قلب العصاحيّة، وليس للذهاب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقعاً خرج عن مقدور البشر. والقول الثاني: أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف. وأمر القائل بهذا يجري مجرى الأول في الحاجة إلى تحقق الفصاحة ما هي؟ ليقطع على أنها كانت في مقدورهم ومن جنس فصاحتهم..."^(١).

إن رأي ابن سنان في الإعجاز، يفسّر لنا خمول انتشار صيت كتابه لما أودعه من قول في فصاحة القرآن، بأن فيه ما بعضه أفصح من بعض، فهو يقول: "فإن قيل: كلامكم الماضي يدل على أن في القرآن ما بعضه أفصح من بعض، وفي الناس من يخالفكم ويأبى ذلك، فما عندكم فيه؟ قلنا: أمّا زيادة بعض القرآن على

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٤ وكررها ص ٢٦٥.

بعض في الفصاحة، فالأمر فيه ظاهر لا يخفي على من علق بطرف من هذه الصناعة... وإنما تدخل الشبهة في هذا ومثله على الأعاجم من الفقهاء والمتكلمين لجهلهم بهذه الصناعة وعدم فهمهم لقوانينها^(١).

وينتصر لرأيه هذا، ويستأنف الحوار فيقول: "ثم ليس أحد ممن ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يتمنع من القطع على أن القرآن في لغته أفصح من التوراة في لغتها والانجيل في لغته والزبور في لغته، لأن تلك الكتب عنده لم تكن معجزة لخرقها العادة بالفصاحة، وإن كان الجميع كلام الله تعالى، فما المانع من أن يكون بعض كلامه الذي هو القرآن أفصح من بعض؟ حتى تكون آية منه أفصح من آية، والجميع كلام الله، كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصح من الانجيل، وإن كان الجميع كلام الله، وهذا لا يخفى على محصل. فإن قيل: الذي يمنع أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض القول بأن قدر كل سورة من قصار سور المفصل منه قد خرق العادة في الفصاحة بفصاحته وكان معجزاً لعلوه في الفصاحة، وما كان خارقاً للعادة في الفصاحة لا يكون غيره أفصح منه. قيل: الجواب عن هذا أولاً أن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته، وأن فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصرف، وهذا هو المذهب الذي يعول عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم، وقد سطر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره، فالسؤال على هذا المذهب ساقط. ثم لو سلم أن وجه الإعجاز هو الفصاحة، لم يمنع أن يكون كلام معجز يخرق العادة بفصاحة أفصح من كلام معجز يخرق العادة بفصاحته..."^(٢).

وهكذا يمضي ابن سنان، وقد انحدر في كلامه إلى درجة لا يطيقها المرء المسلم، فهو يقول: "ولا فرق بين القرآن وبين فصيح الكلام المختار في هذه القضية، ومتى رجع الانسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة : ٢٦٣.

(٢) نفسه: ٢٦٤-٢٦٥.

العرب ما يضاهي القرآن في تأليفه^(١). وهذا قول من ابن سنان أودى بمكانة كتابة سر الفصاحة، على ما فيه من أسلوب واضح وقضايا بلاغية ونقدية عرضها بوضوح ومثل عليها بنصوص شعرية ونثرية جميلة، فكان كتابه "بحق" صالحاً لتثنية جيل يخطو نحو الريادة في علوم العربية، ولولا ما أودعه صاحبه من كلام في مضاهاة بعض كلام العرب لتأليف كتاب العربية الأكبر. وقد أصابت نسخاً مخطوطة من كتاب "سر الفصاحة" سورة الغضب عند بعضهم فأعمل فيها خرقاً أو طمساً أو تمزيقاً، تبين لي أثناء تحقيقه على خمس نسخ خطية، لم تسلم واحدة منها من الحذف المتعمد لما كان يراه.

أخذ ابن سنان برأي النظام في الإعجاز، وأقر بأن وجه الإعجاز هو ما يعرف بالصراحة، فهو يقول: "وإذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته، بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكنون من المعارضة في وقت مرامهم ذلك... ثم لو ذهبنا إلى أن وجه إعجاز القرآن الفصاحة، وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن، لم يفتقر في ذلك إلى ادعاء ما قاله (يريد الرماني) من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة في الفصح من كلام العرب، وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحاً، وإنما الفصاحة لأمر عدة تقع في الكلام، من جملتها التلاوم في الحروف وغيره، وقد بينا بعضها، وسنذكر الباقي..."^(٢). وينتهي في معارضة أبي الحسن علي بن عيسى الرماني إلى القول: "وليس ينازعنا في كلمة من كلم القرآن إذا أوضحنا له تأليفها ويقول: ليس هذا في الطبقة العليا إلا ونقول مثله في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض، لأن الدليل على الموضوعين واحد، فقد بان أن الذي يجب اعتماده أن التأليف على ضربين: متلائم ومتاقر، وتأليف القرآن وفصح كلام العرب من المتلائم، ولا يقدح هذا في وجه من وجوه إعجاز القرآن، والحمد لله"^(٣).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة : ١١٠.

(٢) نفسه : ١١٠.

(٣) نفسه : ١١١-١١٢.

هذا هو رأي ابن سنان، مرة يرى أن القرآن معجز لأنه خرق العادة بفصاحته التي وقع التزايد فيها موقعاً خرج عن مقدور البشر، ولكنه جعل فصاحة القرآن على طبقات متفاوتة. ومرة أخرى يقول بالصرفة. "والذي عليه القاضي الباقلاني أن نظم القرآن وتأليفه لا يتفاوت ولا يتباين، على ما يتصرف إليه من الوجوه التي يتصرف فيها، وأن كل كلمة موصوفة بالذروة العليا، وإن كان بعض الناس أحسن إحساساً من بعض، وهذا كما أن بعضهم يفتن للوزن بخلاف بعض، وذكر الإمام السيوطي أن العلماء اختلفوا في تفاوت القرآن في مراتب الفصاحة بعد اتفاقهم على أنه في أعلى مراتب البلاغة بحيث لا يوجد في التراكيب ما هو أشد تناسباً ولا اعتدالاً في إفادة ذلك المعنى منه.."(١).

الاعنات:

ينظر: لزوم ما لا يلزم/ اللزوميات.

الإغرام:

ينظر: المجاز

الإقواء:

وفيه يقول ابن سنان: "ومن تناسب القوافي تجنب الإقواء فيها، وهو اختلاف إعرابها، فيكون بعضها مثلاً مرفوعاً وبعضها مجروراً، وهذا يوجد في أشعار العرب، وقد روي أن النابغة كان يقوي حتى دخل المدينة وسمع أهلها يغنون بقوله في قصيدته التي أولها:

[الكامل]

أمن آل مية رائح أو مغتدي عجلان ذا زاد وغير مزود

(١) عبدالعزيز عبدالمعطي عرفة، قضية الاعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية: ٤٨٥-٤٨٦، وقد عرض آراء مختلف العلماء، فأغنى ما أورده عن التكرار هنا.

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود^(١)

ففتن للاقواء، فتركه^(٢).

هذا ما أورده ابن سنان وهو يتكلم في القوافي التي تجري مجرى السجع، وأن المختار منها ما كان متمكناً يدل الكلام عليه. وسمي إقواء لأنه نقص من عروضه قوة^(٣). وهو يدعى أيضاً الإكفاء، ومن البلاغيين من يخلط بينهما^(٤).

الإلغاز:

أو الغموض في المعنى وإخفاؤه، وعنه يقول عبد القاهر: "إن الموضوع على وجه الإلغاز قد قصد قائله إغماض المعنى وإخفاءه، وجعل ذلك فناً من الفنون التي يستخرج بها أفهام الناس وتمتحن أذهانهم، فلما كان وضعه على خلاف وضع الكلام في الأصل، وكان القول فيه مخالفاً لقولنا في فصيح الكلام، حتى صار يحسن فيه ما كان ظاهرة يدل على التناقض، أو ما جرى مجرى ذلك، كما قال بعضهم في الشمع: [المنسرح]

تحيا إذا ما رؤوسها قطعت وهن في الليل أنجم زهر^(٥)

وقد كان شيخنا أبو العلاء يستحسن هذا الفن ويستعمله في شعره كثيراً، ومنه قوله:

[الطويل]

وجئت سرايباً كان إكامه جوار ولكن ما لهن نهود

(١) النابغة الذبياني، ديوانه: ٢٨. يريد: أرائح أنت أو مغتد من آل مية، عجلان: من العجلة.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢١٧-٢١٨.

(٣) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم: ٢١٥/١.

(٤) محمد علي الشوابكة وأبور أبو سويلم: معجم مصطلحات العروض والقافية: ٢٩ وما بعدها.

(٥) لم أقف على نسبه ولا مظان روايته.

تمجّس حرباء الهجير وحوله رواهب خيط والنهار يهود^(١)

فألغز بقوله: جوار، عن الجواري من الناس، وهو يريد كأنهن يجرين في السراب، وبقوله: نهود عن نهود الجواري وهو يريد بنهود: نهوض أي كأنهن يجرين في السراب وما لهن على الحقيقة نهوض وأراد بقوله: تمجّس حرباء: أي صار لاستقباله الشمس كالمجوس التي تعبدها وتسجد لها، وجعل الرواهب النعام لسوادها، ويهود: يرجع، وهو يلغز بذلك عن اليهود لما ذكر المجوس والرواهب.. "فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشيء، وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أخرى"^(٢).

وبعد أن يورد الحكاية التي تحكى عن محاوراة أبي تمام حين قيل له: لم تقول يا أبا تمام من الشعر ما يفهم فأجاب: وأنت... لم لا تفهم من الشعر ما يقال يعاود الكلام في غموض المعنى قائلاً: "وإذا كان هذا مفهوماً فأمثلة الكلام الذي يظهر معناه ولا يحتاج إلى الفكر في استخراج كثيرة، وعمامة شعر أبي عبادة البحتري عليه. فأما الذي يسأل عن معناه ويفكر في فهمه فكالآيات التي من شعر أبي الطيب المتنبي، وقد نعاها عليه الصاحب أبو القاسم بن عباد رحمه الله، وكان يسميها رقى العقارب، والناس إلى اليوم مختلفون في معاني بعضها، وكلّ يذهب إلى فن، ويسبق خاطرة إلى غرض... وقد قال بشر بن المعتمر في وصيته: إياك والتوعر في الكلام، فإنه يسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويمنعك من مراميك..."^(٣).

ويقول ابن سنان: "وَجَرى بين أصحابنا في بعض الأيام ذكر شيخنا أبي العلاء بن سليمان، فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة، واستدل على ذلك بأن

(١) المعري، اللزوميات: ٣١٤/١. جبت: قطعت، سرايباً: نسبة إلى السراب، وأراد قفراً يلمع فيه السراب.

جوارم: من جرى أي مشى، وحرباء الهجير: دويبة تقابل الشمس برأسها كأنها تحاربها، وتكون معها كيف دارت، وتتلون ألواناً بحرّ الشمس، فجعل السراب مستقبلاً للشمس، ملازماً لها كأنه يعبدها.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٦٥-٢٦٦.

(٣) نفسه: ٢٦٧-٢٦٨.

كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء، فعجبنا من دليله، وإن كنا لم نخالفه في المذهب. وقلت له: إن كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التي يتعذر فهمها فقد عدلت عن الأصل أولاً المقصود بالفصاحة التي هي البيان والظهور، ووجب عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم، لأن الفهم من إشاراته بعيد عسير، وأنت تقول: كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح...^(١).

ومما أورده ابن سنان عن إيضاح المعنى قوله: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل لفهمه، وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً"^(٢). ويعارض رأي أبي اسحق ابراهيم بن هلال الصابي فيما زعمه أن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومماثلة، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه، ففرق بين النظم والنثر في الحكم، وابن سنان لا يرى فرقاً بينهما، "فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام"^(٣).

الإنشاد:

كان ابن سنان الخفاجي أحد تلاميذ أبي العلاء المعري، وفي سر الفصاحة نصوص على إنشاد الشعر في حضرة الأستاذ، كقوله: "وكنيت حاضراً عند شيخنا أبي العلاء وقد قرئت عليه قصيدة لأبي الطيب، فلما وصل القارئ إلى البيت..."^(٤). وقوله: "وأجاز لنا في بعض الأيام شيخنا أبو العلاء بن سليمان قول الشاعر...، وقال: من حبه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً..."^(٥).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة : ٧٥.

(٢) نفسه: ٢٥٩.

(٣) نفسه: ٢٥٩.

(٤) نفسه: ١٠٨.

(٥) نفسه: ١١٤-١١٥.

ويقول ابن سنان: "وما زلت أسمع أبا العلاء يقول: إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها، وهذا البيت عندي من ذلك القبيل حسناً وصحة نسج وعذوبة لفظ.... (١). وكذلك يقول ابن سنان: "وقال أبو العلاء أحمد بن سليمان فيما قرأته عليه... وقال أيضاً... (٢). وكذلك وردت العبارة ذاتها في مواضع عن أخرى (٣) من سر الفصاحة، ولا ريب أن إنشاد الشعر في حلقة أبي العلاء التدريسية يستلزم إجادة الترنم ومد الصوت لإظهار عيوب القافية التي تحدث عنها ابن سنان في كتابة بإسهاب، وإنشاد الشعر فنّ.

الإيجاب والسلب:

هكذا سمّاه ابن سنان، وأورده في حديثه على المخالف في الكلام الذي يقرب من التضاد فقال: "وأما الإيجاب والسلب فكقول أبي عبادة: [الطويل]

يقيض لي من حيث لا أعلم النوى ويسري إليّ الشوق من حيث أعلم (٤)

وكقول السموأل: [الطويل]

وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول (٥)

فقول لا أعلم وأعلم، وننكر ولا ينكرون... من السلب والإيجاب (٦).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٥٥-١٥٦.

(٢) نفسه: ١٥٩.

(٣) نفسه: ١٩٦، ٢١٣، ٢٣٨.

(٤) البحتري، ديوانه: ١٩٢٨/٣. يقيض: يهيا، أراد أن فراقها له من غير سبب يعلمه، وأنه يعلم سبب شوقه إليها وهو حبه لها.

(٥) السموأل، ديوانه: ٩١.

(٦) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٤٠.

الإيجاز:

ينظر: الإشارة، الإيماء.

الإيطاء:

هو من عيوب القافية، وعنه يقول ابن سنان: "والإيطاء في القوافي عيب، وهو أن تتفق القافيتان في قصيدة واحدة، وأمثال ذلك كثيرة، فأمّا أن يكون معنى القافيتين مختلفاً ولفظها واحداً فذلك ليس بعيب، مثل أن تأتي العين ويراد بها الجارحة، والعين ويراد بها الذهب.

وإذا بعدما بين القافيتين المتكررتين في القصيدة كان أصلح، وإن كان الإيطاء عيباً على كل حال" (١).

الإيماء:

ينظر: الإشارة.

البلاغة:

فرّق ابن سنان بينها وبين الفصاحة قائلاً: "والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني، لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة، وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً" (٢). ولا يأخذ ابن سنان بما عرّف سابقوه به البلاغة فهو يقول: "وقد حدّ الناس البلاغة بحدود إذا حقّقت كانت كالرسوم والعلائم، وليست بالحدود الصحيحة، فمن ذلك قول بعضهم: لمحة دالة، وهذا وصف من صفاتها، فأمّا أن يكون حاصراً لها وحداً يحيط بها فليس ذلك

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢١٨.

(٢) نفسه: ٦٠.

بممكن لدخول الإشارة من غير كلام يتلفظ به تحت هذا الحد^(١). وكذا قال آخر: البلاغة^(٢): معرفة الفصل من الوصل، لأن الإنسان قد يكون عارفاً بالفصل والوصل عالماً تمييز مختار الكلام من مطّرحه، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره. والحدود لا يحسن فيها التأول، وإقامة المعاذير، وغرابة ألفاظ لا تدل^(٣) على المقصود، لأنها مبنية على الكشف الواضح، موضوعة للبيان الظاهر، والغرض بها السلامة من الغامض، فكيف يوقع في غامض بمثله؟ وكذلك قول الآخر: البلاغة أن تصيب فلا تخطيء، وتسرع فلا تبطئ. لأن هذا يصلح لكل الصنائع، وليس بمقصود على صناعة البلاغة وحدها.... وبهذا أيضاً يفسر قول من ادّعى أن حدّها الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خطأ. وقول من قال: البلاغة اختيار الكلام وتصحيح الأقسام. لأن هذين إنما سُئلا عن حد يبين الكلام المرفوض من المختار، والخطأ من الصواب، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً، ومتى يقع الإطناب مرضياً محموداً، فأحالا على ما السؤال فيه باق، وعدم العلم معه موجود حاصل. وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو...^(٤). ويقول: "وما أحسن ما قال إبراهيم بن محمد المعروف بالامام: يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا الناطق من سوء فهم السامع، وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة"^(٥).

وأورد ابن سنان ما رواه أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب عن أحمد بن يوسف أنه قال: "دخلت يوماً على المأمون وفي يده كتاب وهو يعاود قراءته تارة بعد أخرى، ويصعد ويصوب فيه طرفه. قال: فلما مرّت على ذلك مدة من زمانه التفت إليّ فقال: يا أحمد، أراك مفكراً فيما تراه مني! قلت: نعم، وقى الله أمير المؤمنين

(١) في طبعة فودة: الحق، وهو تصحيح.

(٢) في طبعة فودة ص ٥٦، والبلاغة.

(٣) في طبعة فودة ص ٥٦ تدل.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٦١-٦٢.

(٥) نفسه: ٦٣.

المكاره، وأعاده من المخاوف. قال: فإنه لا مكروه في الكتاب، ولكني قرأت فيه كلاماً وجدته نظير ما سمعت الرشيد يقوله في البلاغة، فإنني سمعته يقول: البلاغة التباعد عن الإطالة، والتقرب من معنى البغية، والدلالة بالقليل من اللفظ على المعنى، وما كنت أتوهم أن أحداً يقدر على المبالغة في هذا المعنى حتى قرأت هذا الكتاب. ورمى به إليّ، وقال: هذا كتاب عمرو بن مسعدة إلينا...

فلما قرأته قال لي: ان استحساني إياه بعثني على أن أمرت للجند قبله بعطاياهم لسبعة أشهر، وأنا على مجازاة الكاتب بما يستحق من حل محله في صناعة^(١).

البيان:

قرن ابن سنان البيان بالفصاحة والبلاغة فقال: "إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة وعظم قدر البيان والبلاغة، ونبهوا بطرق كثيرة والفاظ مختلفة. وقد قال عز اسمه: (الرحمن. علم القرآن خلق الإنسان. علمه البيان). ولم يكن تعالى يذكر البيان هاهنا إلا وهو من عظيم النعم على عبده، وجميع البلاء عندهم. لا جرم وقد قرن ذلك بذكر خلقهم.... ولا خلاف في أن الصمت أفضل من مطرح الكلام ومنبوذه، وأوفق للسامع من كلف ذلك، فقد صار مع التخريج الفصل المميز، والفضل اللائح إنما هو للإفصاح، والبيان، والبلاغة، وحسن النطق، دون ما يسمّى كلاماً فقط..."^(٢).

وليس -فيما رأيته- صواباً ما أشار إليه أحد الدارسين وهو أن ابن سنان "ترد كلمة البيان عنده ويراد منها الكشف والظهور والوضوح، ثم نراه بعد ذلك يعرف الفصاحة بأنها عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار وهذا التعريف

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) نفسه: ٦٣-٦٤.

ينطبق على البلاغة ايضاً كما ينطبق على البيان^(١). فابن سنان "لم يحدد البيان"^(٢). وإن كرر القول: "الفصاحة هي الظهور والبيان"^(٣).

التبديل:

عدّه ابن سنان من الطباق بقوله: "ومما يجري مجرى المطابق أن يقدم في الكلام جزء ألفاظه منظومة نظاماً، ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني، وما كان مؤخراً مقدماً. وقد سمي قدامه بن جعفر الكاتب هذا الفن: التبديل، ومثله بقول بعضهم: اشكر لمن أنعم عليك، وأنعم على من شكرك. وبقول الحسن البصري: إن من خوفك حتى تلقى الأ من خير لك ممن أمنتك حتى تلقى الخوف، وقول عمرو بن عبيد في بعض دعائه: اللهم اغنني بالفقر، إليك، ولا تفقرني بالاستغناء عنك. وقول رجل لآخر وكان يتعهده بالبر: أسأل الذي رحمني بك أن يرحمك بي"^(٤).

التجميع:

أشار ابن سنان إليه بقوله: "وقد سمي قدامه بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول: التجميع، ومثل ذلك بقول سعيد بن حميد في أول كتاب له: وصل كتابك فوصل به ما يستعبد الحر وإن كان قديم العبودية ويسترق الشكر وإن كان سالف فضلك لم يبق شيئاً منه. لأن المقطع على-العبودية- منافر للمقطع على - منه"^(٥). وفي موضع آخر يقول ابن سنان: "ومن عيوب القوافي أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على روي ينبيء أن تكون قافية آخر البيت بحسبه، فيأتي بخلافه... وقد سمي هذا الفن التجميع، وهو على كل حال من أسهل عيوب

(١) عبدالمعطي غريب علي علام، البلاغة العربية...: ١٥٣.

(٢) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٤٠٨/١.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٦٠.

(٤) نفسه: ٢٣٩.

(٥) نفسه: ٢٠٩-٢١٠.

القوافي، وأقربها إلى الجواز والصحة^(١). فالتجميع يعده ابن سنان في عيوب الألفاظ مرة، وفي عيوب القوافي مرة أخرى. ومنهم من يدخله بباب الازدواج^(٢) وهو في القوافي من عيوب التصريح^(٣).

تجنيس التركيب:

ينظر: المجانس

تجنيس التصحيف:

ينظر: المجانس

التحرز:

أو الاحتراز، أو الاحتراس: وفيه يقول ابن سنان: "وأما التحرز مما يوجب الطعن: فإن يأتي بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن، فيأتي بما يتحرز به من ذلك الطعن، كقول طرفة:

فسقى ديارك - غير مفسدها - صوب الربيع وديمة تهمي^(٤)

فلو لم يقل - غير مفسدها - لظنّ به أنه يريد توالي المطر عليها، وفي ذلك فساد للديار ومحو لرسومها... فاحترز طرفه من هذا الطعن...^(٥) وقد اورد ابن

(١) ابن سنان الخفاجي، سر النصاحة: ٢٢٠.

(٢) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٥٠/٢.

(٣) محمد علي الشوابكة وأنور أبو سويلم، معجم المصطلحات العروض والقافية: ٥٢.

(٤) طرفة بن العبد، ديوانه: ١٤٦. غير مفسدها: أي بالقدر المحتاج إليه، لا زائد عن الحاجة، ولا ناقص عن المطلوب. صوب الربيع: إنصباب المطر. ديمة: مطر دائم في لين. يدعو للممدوح أن تظل دياره خصبة كثيرة الخير والنعم.

(٥) ابن سنان الخفاجي، سر النصاحة: ٣٢٢.

سنان هذا الضرب للدلالة على (كمال المعنى) (١).

التدبيح:

ينظر: الطباق المخالف أو التضاد.

التذليل:

أو الاطناب بالتذليل، وهو ضد الإشارة، أو الایماء. أو ضد الایجاز (٢)، وفيه يدخل الاسهاب والاطالة (٣). يقول ابن سنان: "وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام، أحدها: المساواة.... والثاني: التذليل، وهو: أن يكون اللفظ زائداً عن المعنى وفاضلاً عنه. والثالث: الإشارة... وقالوا: إن التذليل يصلح للمواقف الجامعة، وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس، ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعاني... ومن اختار الاطالة وسمّاها التذليل إنما حجتة في ذلك أنه اعتبر الكلام بالاضافة إلى المخاطب به، وليس للمخاطب تأثير في حسن تأليف الكلام وقبحه، ولو جاز أن يعتبر الكلام بالاضافة إلى المخاطب، لجاز أن يعتبر بالاضافة إلى المخاطب به، حتى يكون ذلك مؤثراً في صحته أو فساده وحسنه أو قبحه، وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان رديء التأليف، ونستقبح كلام الجاهل وإن كان في أعلى طبقات الفصاحة..." (٤). وفي موضع آخر يذكر ابن سنان أن أبا الحسن علي بن عيسى الرماني: "يسمي العبارة عن المعنى بالكلام الكثير مع أن القليل يكفي فيه: - التطويل - ويسمي العبارة عن المعنى بالكلام الكثير الذي يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله: الاطناب، ويجعل التطويل عيباً وعيّاً، والاطناب حسناً ومحموداً، وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لما اخترناه، لأنه يذهب إلى حسن الاطناب الذي

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣١٩.

(٢) نفسه: ٢٥٨.

(٣) نفسه: ٢٥٨.

(٤) نفسه: ٢٤٣-٢٤٤.

هو عنده طول الكلام في فائدة وبيان، وإخراج للمعنى في معاريض مختلفة، وتفصيل له ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه، وهذا هو الذي اخترناه وقلنا إنه على التحقيق: ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة^(١). وكذلك قد وافقناه في استنباح التطويل وحمد الإيجاز على ما فسره من معنييهما عنده^(٢). ويقول: "وفرت بين المساواة والتذليل بقولي: لا يزيد عنه لأن التذليل لفظ يزيد على المعنى^(٣). ثم ما يلبث أن يقول: "وأما التذليل فهو العبارة عن المعنى بالفاظ تزيد عليه. وإنما لم نقل في التذليل -إيضاح المعنى- كما قلنا في حد المساواة والإيجاز لما نذهب إليه من حمد الإيجاز والمساواة إذا كان المعنى فيهما واضحاً، فاحترزنا بالإيضاح من أن ندخل في الحد ما لا نحمده من المساواة والإيجاز اللذين يكون المعنى فيهما غامضاً خفياً، فأما التذليل فإنما على ما قدمناه لا نحمده في موضع من المواضع، فلا معنى لاحترازنا بذكر الإيضاح في حده. فأما مثاله فكما وقفت لبعض الكتاب المتأخرين على فصل من كتاب له شفاعة، وهو: (وفلان ابن فلان الرجل المشهور بالفروسية والرجلة والشجاعة والنجدة، وله السن والحكمة والتجارب. والدرية). فهذا كله تطويل بإيراد ألفاظ كثيرة تدل على معنى واحد، وكذلك قول الشاعر:

[الوافر]

ففاجأها وقد جمعت جموعاً على أبواب حصن مصلتيننا
فقدمت الأديم لراشية وألفى قولها كذباً وميننا^(٤)

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٤٧. وعلق مصحح الكتاب على ذلك قائلاً: لا يخفى أن قوله: ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة يدخل فيه المساواة بخلاف الاطناب على تفسير الرماني، وهو الذي اتفقت كلمتهم عليه، وسيأتي ما يفيد أنه يطلق عليه المساواة.

(٢) نفسه: ٢٤٧-٢٤٨.

(٣) نفسه: ٢٥٥.

(٤) عدي بن زيد العبادي، ديوانه: ١٨٢. المصلتون: المجردون سيوفهم. الأديم: الجلد، الراشيين: عرقان في باطن الذراعين. أراد: قدمت الزباء النطع لراشية جذيمة الملك. والقصيدة يذكر فيها الشاعر قصة جذيمة الأبرش مع الزباء.

فالكذب والمين واحد والفرق بين التطويل والحشو أن الحشو لفظ يتميز عن الكلام بأنه إذا حذف منه بقي المعنى على حاله، والتطويل هو أن يعبر عن المعاني بالألفاظ كثيرة كل واحد منها يقوم مقام الآخر، فاي لفظ شئت من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنى على حاله. وليس هو لفظاً متميزاً مخصوصاً كما كان الحشو لفظاً متميزاً مخصوصاً، يبين ذلك أن الحشو على ما قدمناه من وصفه نحو قول أبي عدي:

[الكامل]

نحن الرؤوس وما الرؤوس إذا سمت في المجد للأقوام كالأذنان^(١)

فلأقوام هو الحشو، لأن هذه اللفظة دون ألفاظ البيت هي التي إذا حذفت منه بقي المعنى بحاله، والتطويل مثل ما حكيناه في قوله: الرجل المشهور بالفروسية والرجلة والشجاعة والنجدة. لأن هذه الألفاظ كلها بمعنى واحد، فأنت إن شئت حذفت الرجل، وإن شئت حذفت الشجاعة، وإن شئت حذفت النجدة، وإن حذفتها معاً بقي الكلام بحاله، فهذا هو الفرق بين الحشو والتطويل، وعلى أن الحشو في الأكثر -إنما يقع في النظم لأجل الوزن، وفي النثر لأجل تساوي الفصول أو الأسجاع. ويجب أن يعتبر الكلام في التطويل والحشو والمساواة والإيجاز والاخلال بهذا الاعتبار، وهو أن يتأمل الكلام المؤلف، فإن كان المعنى فيه ناقصاً غير مستوفي فذلك الإخلال. وإن كان المعنى تاماً فلا يخلو أن يكون في الألفاظ ما إذا حذفته بقي المعنى بحاله، أو ليس في الألفاظ ما إذا حذف بقي المعنى بحاله، فإن كان فيها ما إذا حذف بقي المعنى بحاله فلا يخلو من أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أو لا يتميز، فإن لم يتميز فتلك الإطالة، وإن تميز فذلك الحشو، وإن لم يكن في الكلام ما إذا حذف بقي المعنى بحاله، فلا يخلو من أن يكون تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من تلك الألفاظ أو لا تمكن، فإن كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ أو لا

(١) البيت لأبي عدي القرشي كما في نقد الشعر لقدامة: ٢٤٨. والأغاني (الثقافة: ٢٨٢/١١).

تمكن، فإن كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فتلك المساواة^(١)، وإن كان لا تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك هو الإيجاز. فبهذا يصح لك اعتبار الأقسام المذكورة، ولا يخفى شيء منها على المتأمل^(٢).

الترصيع:

ذكره ابن سنان في كلامه على تناسب القوافي، فقال: "ومن التناسب أيضاً: الترصيع، وهو أن يعتمد تصوير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة، وكأن ذلك شبه بترصيع الجواهر في الحلي، وهذا ما قلنا إنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى، لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع، وإنما يحسن إذا وقع قليلاً غير نافر. ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي علي البصير في بعض كلامه: حتى عاد تعريضك تصريحاً وتمريضك تصحيحاً. وقالت الخنساء: [البسيط]

حامي الحقيقة محمود الخليفة مهـ سدي الطريق، نفاع وضرار

جواب قاصية جزار ناصية عقاد ألوية للخيل جرار^(٣)

... فهذا وأمثاله إذا كان قدراً يسيراً حسن على ما ذكرناه، فأما إذا توالى وكثر فإنه يقبح، لدلالته على التكلف، وإن كان كل منه بانفراده جيداً، وذلك مثل قول أبي صخر الهذلي: [البسيط]

عذب مقبلها خذل ماخلها كالرّص أسفلها مخصورة القدم

سود ذوابنها بيض ترائبها محض ضرائبها صيغت على الكرم

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٥٨، وعلق مصحح الكتاب قائلاً: أطلق هنا المساواة على ما يطلقون عليه الاطناب، والمساواة عندهم تقابل الإيجاز والاطناب، والثلاثة مقبولة عندهم، وما لا يقبل هو الاختلال والحشو والتطويل. وقد ميز الخطيب القزويني بينها في كتاب الإيضاح أحسن تمييز.

(٢) نفسه: ٢٥٦-٢٥٨.

(٣) الخنساء، ديوانها (أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، للأب لويس شيخو): ٨١. مع شك في نسبتها.

عبلٌ مقيدٌها حال مقلدها بض مجردها، لفاء في عمم

سمح خلائقها درم مرافقها يروي معانقها من بارد شبم^(١)

فهذا لما توالى لم يحسن^(٢)، والعلة في ذلك ما ذكرناه^(٣).

وقد يسمى الترصيع: (المضارعة) وقد يسمى: (القافية الداخلية)^(٤).

وهو من نعوت الوزن، ومن البلاغيين من سمّاه: (التسجيع)^(٥).

وأشار ابن سنان إلى أن نقاد الشعر ربما جعلوا للمعنى الواحد غدة أسماء كالترصيع الذي يسمونه ترصيعاً وموازنة وتسميماً وتسجيعاً، وهو كله يرجع إلى شيء واحد^(٦).

التسجيع:

ينظر: السجع، الترصيع، الفواصل.

(١) السكري، شرح أشعار الهذليين: ٩٦٨/٢. الخذل: الضخم الممتلئ. الدعس: كثيب الرمل المجتمع، شبه به عجيزتها، الترانب: جمع تريبة وهي أعلى الصدر، ضرائبها: سجايها. عبِلٌ: ضخم. يعني ممتلئة الساقين. حال مقلدها: عليه حلى، بض مجردها: رقيقة الجلد ناعمة. لفاء: غير مسترخية. العمم: التام العام من كل شيء. درم مرافقها: من درم العضو درماً أي يوارى اللحم عظمه. الشبم: البارد مؤكد له. وفي إصلاح المنطق درم كعب المرأة ومرافقها يدرم إذا داراه اللحم فلم يستتب له حجم، ويقال: مرافقها درم.

(٢) وقد استحسّنه ابن منظور الأنصاري في اللسان (بواب) ١.

(٣) نفسه: ٢٢٣-٢٢٥.

(٤) محمد علي الشوابكة وأنور أبو سويلم، معجم مصطلحات العروض والقافية: ٦٠. وردت اللفظة في المنقول عنه المضارعة بالصاد المهملة ولعله تحريف إذ وردت بالصاد المعجمة عند الباقلاني، إعجاز القرآن: ١٤٩.

(٥) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم: ٣٢٦/١.

(٦) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٣٦.

التشبيه:

أورده ابن سنان في المعاني التي ينبغي أن تكون لها أوصاف هي: "الصحة والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن..."^(١).

فمن صحة المعاني عنده "صحة التشبيه، وهو: أن يقال أحد الشيئين مثل الآخر في بعض المعاني والصفات، ولن يجوز أن يكون أحد الشيئين مثل الآخر من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تغاير البتة، لأن هذا لو جاز لكان أحد الشيئين هو الآخر بعينه، وذلك محال. وإنما الأحسن في التشبيه أن يكون أحد الشيئين يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه، وبالضد حتى يكون (رديء) التشبيه ما قل شبهه بالمشبه به.

وقد يكون التشبيه بحروفه، كالكاف وكان وما يجري مجراهما، وقد يكون بغير الحرف على ظاهر المعنى، ويستحسن ذلك لما فيه من الإيجاز.

والأصل في (حسن) التشبيه أن يمثل الغائب الخفي الذي لا يعتاد بالظاهر المحسوس المعتاد، فيكون حسن هذا لأجل إيضاح المعنى وبيان المراد، أو يمثل الشيء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه، فيكون حسن ذلك لأجل الغلو والمبالغة. ومما ورد في القرآن من ذلك قوله تعالى: (والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً) ٣٩/النور وقوله تعالى: (مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، لا يقدرון مما كسبوا على شيء) ١٨/ابراهيم.

... وهذه التشبيهات كلها على ما بيّناه من تشبيه الخفي بالظاهر المحسوس، والذي لا يعتاد بالمعتاد، لما في ذلك من البيان، والا قوله تبارك وتعالى: (وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام). فإنه شبه الشيء بما هو أعظم منه على وجه المبالغة. ومن التشبيه في الشعر قول النابغة الذبياني:

[الطويل]

(١) ابن سنان الخفاجي، سر النصيحة: ٢٧٧.

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (١)

وهذا التشبيه يجمع المقصود من (٢) الظهور والمبالغة، أما الظهور فلأن علم الناس بأن الليل لا بدّ من إدراكه له أظهر من علمهم بأن النعمان لا بدّ من إدراكه له. وأما المبالغة فإن تشبيهه بالليل الذي لا يصدّ دونه حائل أعظم وأفخم وأبلغ في المدح (٣).

ويمضي ابن سنان في إيراد الأمثلة على التشبيه، حتى يقول: "ومما يحتاج إليه التشبيه أن يكون الأمر المشبه به واقعاً مشاهداً معروفاً غير مستنكر، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح والبيان" (٤). ويضرب أمثلة على ما يراه معيباً في التشبيه، إلى أن يقول: "وأما (رديء) التشبيه فكقول المرار: [الطويل]

وخال على خديك يبدو كأنه سنا البدر في دعجاء بادٍ دجونها (٥)

لأن الخدود بيض والمتعارف أن يكون إخال أسود، فتشبيه الخدود بالليل وإخال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة. فإن قيل: قد مضى في كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفاً واضحاً أبين من الشيء الذي يشبهه، فما تقولون في قوله تعالى في شجرة الزقوم: (إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم، طلعتها كأنه رؤوس الشياطين) الصافات/٦٥ ورؤوس الشياطين غير مشاهدة؟ قيل: إن الزقوم غير مشاهد ورؤوس الشياطين غير مشاهدة، إلا أنه قد استقرّ في نفوس الناس من قبح

(١) النابغة الذبياني، ديوانه: ٥٢. المنتأى: مكان الانتباه وهو البعد.

(٢) في طبعتي سر الفصاحة (فودة والصعيدى) خطأ: المقصودين، والصواب ما أثبتناه من المخطوط الذي حققناه.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٩٠-٢٩٢.

(٤) نفسه: ٢٩٨.

(٥) المرار بن سعيد الفقعسي، شعره: صنعة نوري حمودي القيسي، شعراء أمويون: ٤٨٤/٢.

الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد، كما استقرّ في نفوسهم من حسن الحور العين ما صار بمنزلة المشاهد...^(١).

وعد ابن سنان بيتين لابن هرمة هما: [المتقارب]

وإني وتركّي ندى الأكرمين وقدحي بكفي زناداً شحاحاً
كتارك بيضها بالعراء وملبسة بيض أخرى جناحاً^(٢)

وبيتين للفرزدق هما: [الطويل]

وإنك إذ تهجو تميماً وترتشي سراويل قيس أو سحوق العمائم
كمهريق ماء بالفلاة وغره سراويل أذاعته رياح السمائم^(٣)

"من ظريف التشبيه^(٤)" وعلّق عليهما ومزج أول بيت لكل منهما ببيت الآخر الثاني معللاً أنه لو أن كل منهما أوردته في تلك الصورة "لكان كل واحد منهما قد شبه تشبيهاً واضحاً صحيحاً، فأمّا الشعر على ما هو عليه فإن التشبيه بعيد^(٥)".

ولا أجد تفسيراً لهذه الأبيات من ظريف التشبيه ثم اعتبره لهما من التشبيه البعيد.

وفيما تقدم من كلام ابن سنان في التشبيه، نلاحظ أنه وصف التشبيه بأوصاف متعددة هي:

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٠٠.

(٢) ابن هرمة، ديوانه: ٨١، والزند الشحاح: الذي لا يورى، كأنه يشع بالماء.

(٣) الفرزدق، ديوانه: ٨٥٦/٢. السحوق: جمع سحوق وهو الثوب البالي. السمائم: جمع سموم وهي ريح حارة. والبيتان من قصيدة في قتل قتيبة بن مسلم، يمدح فيها سليمان بن عبد الملك.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٠٠.

(٥) نفسه: ٣٠١.

١. الرديء: وهو ما كان الشبه بين المشبه والمشبه به قليلاً.

٢. الحسن: وهو تشبيه الغائب الخفي بالظاهر المحسوس وكذلك هو تشبيه الشيء بما هو أعظم منه وأصغى.

٣. ناقض للعادة: أن يكون المشبه به قد أتى عكس ما هو معروف عنه، فالخذ لونه أبيض والخال أسود ولا عكس.

٤. البعيد: ويدعوه ظريف التشبيه، وهو ما كان معناه بعيداً.

ويرى عبد العاطي غريب عليّ علام أن ابن سنان متأثر بقدامة بن جعفر في تعريف التشبيه^(١). بينما أعاد عبد الرازق أبو زيد زايد تأثر ابن سنان في التشبيه بعلي بن عبد العزيز الجرجاني صاحب الوساطة، وبالرمانى صاحب رسالة النكت في إعجاز القرآن^(٢).

ولم أقف على نص لا بن سنان يوضح فيه موقع التشبيه من علم البيان، وصلته بالمجاز^(٣). ولعل القول أن ابن سنان لم يبحث في التشبيه باستفاضة لا يبعد عن الصواب.

التصريح بعد الإبهام:

ينظر: التفسير.

التصريح:

وهو في الشعر بمنزلة السجع في الكلام المنشور، وعنه يقول ابن سنان: "وأما التصريح فيجري مجرى القافية، وليس الفرق بينهما إلا أنه في آخر النصف

(١) عبد العاطي غريب عليّ علام: البلاغة العربية بين النقادين الخالدين: ١٥٩.

(٢) عبد الرازق أبو زيد زايد، كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، دراسة وتحليل: ٩٣-٩٤.

(٣) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١٧٠/٢-١٧٢.

الأول من البيت، والقافية في آخر النصف الثاني منه، وإنما شبّه مع القافية بمصراعي الباب، وقد استعمله المتقدمون والمحدثون في أول القصيدة، وربما استعملوه في أثنائها، وممن كان يلجج به من المتقدمين: امرؤ القيس، فإنه صرّح في أول قصيدته:

[الطويل]

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل.....

ثم قال من بعد:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الاصبح منك بأمثل
وقال فيها:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت هجري فأجملي^(١)

.... وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم. والذي أراه أن التصريح يحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ويفهم قبل تمام البيت وروي القصيدة وقافيتها، ولذلك قال أبو تمام:

[الطويل]

(وتقفو إلى الجدوى بجدوى) وإنما يروك بيت الشعر حين يصرّع^(٢)

فأما إذا تكرّر التصريح في القصيدة فليست أراه مختاراً، وهو عندي يجري مجرى الترصيع والتجنيس والطباق وغير ذلك مما سيأتي ذكره، وإن هذه الأشياء إنما يحسن منها ما قلّ وجرى منها مجرى اللمعة واللمحة، فأما إذا تواتر وتكرّر فليس عندي ذلك مرضياً.

(١) امرؤ القيس، ديوانه: ٨ وما بعدها، انجل: انكشف، ما الاصبح منك بأمثل: أراد أنه مهموم ليلاً وصباحاً.

(٢) أبو تمام، ديوانه: ٣٢٢/٢، أراد: تسير إلى العطاء بعطاء مثله، ومعنى البيت أن العطاء إنما يعجبك إذا كان على أثره مثله، كما أن البيت يروك أن يكون مصرعاً فيلي المصراع الأول المصراع الثاني على أثره.

فإن قال لنا قائل: كيف يكون التصريح وغيره من الأصناف التي أشرت إليها حسناً إذا قل، وإن كثر لم يكن حسناً؟! قيل له: هذا غير مستكر ولا مستطرف، وله أشباه كثيرة، فإن الخال يحسن في بعض الوجوه، ولو كان في ذلك الوجه عدة خيالن لكان قبيحاً، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حمرة أو غيرهما من الألوان، فيحسن ذلك المزاج والنقش بذلك القدر من اللون، فإن زاد لم يكن حسناً. وتستحسن غرة الفرس وهي قدر مخصوص، فإن كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض، لم يحسن. وأشباه هذا أكثر من أن تحصى، والعلة فيه أنه إنما كان حسناً بالاضافة إلى غيره.

وقد ترك التصريح جماعة من الشعراء المتقدمين والمحدثين في أول القصيدة، كما ابتدأ ابن أحرر قصيدته فقال:

[السريع]

قد بكرت عاذلتي بكرةً تزعم أنني بالصبا مشتهرٌ

فلم يصرّع، ثم قال من بعده:

بل ودّ عيني طفل إنني بكرٌ فقد دنا الصبح فما أنتظر^(١)

وربما أخل الشاعر بالتصريح في جميع القصيدة^(٢).

التضاد:

يقول ابن سنان: "فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين، أحدهما: أن يكون معنى اللفظتين متقارباً، والثاني: أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد. فأما إذا خرجت عن هذين القسمين فليست بمتناسبة، وقد سمى أصحاب صناعة الشعر المتضاد من معاني الألفاظ (المطابق) وسمّاه أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب (المتكافئ)، وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه في المجانس. وحكى أبو علي محمد بن المظفر

(١) ابن أحرر الباهلي، شعره (عطوان): ٦٠/٦١، طفل: يا طفل، والطفل: الرخص الناعم، البكر: القوي.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٢١-٢٢٣.

الحاتمي عن أبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، قال: قلت لأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش: أجد قوماً يخالفون في (الطباق)، فطائفة تزعم -وهي الأكثر- أنه: ذكر الشيء (وما يقابله) (١)، وطائفة تخالف في ذلك وتقول: هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد. فقال: من هو الذي يقول هذا؟ فقلت: قدامة. فقال: هذا يا بني هو التجنيس، ومن زعم أنه طباق فقد ادعى خلافاً على الخليل والأصمعي. فاتفق الأخفش والآمدي على مخالفة أبي الفرج في التسمية.

وسمى أصحاب صناعة الشعر ما كان قريباً من التضاد: المخالف. وقسم بعضهم التضاد، فسمى ما كان فيهما لفظتان معناهما ضدان كالسواد والبياض: المطابق، وسمى تقابل المعاني والتوفيق بين بعضنا وبعض حتى تأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة: المقابلة. وسمى ما كان فيه سلب وإيجاب: السلب والإيجاب، ولم يجعله من المطابق ولكل من ذلك أمثلة سنذكرها ونوضحها، فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المنازعة فيها، لأن الغرض فهم هذه المناسبة دون الكلام في أحق الأسماء بها، على أن الذي اختاره: تسمية الجميع بالمطابق، لأن التطبيق للشيء إنما قيل له طبق لمساواته إياه في المقدار إذا جعل عليه أو غطي به، وإن اختلف الجنسان، وفي المثل: وافق شن طبقة، ومنه: طباق الخيل، يقال: تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه في موضع يديه في المشي والعذو، وكذلك الكلاب. قال النابغة الجعدي:

[المتقارب]

وخيل يطابقن بالدارعين طباق الكلاب يطان الهراسا (٢)

وقد فسر قول الله تعالى: (لتركنَ طبقاً عن طبق) أي حالاً بعد حال، ولم يرد تساويهما في نفس المعنى، وإنما أراد تساويهما في المرور عليكم والتغيير لكم، فإذا كان هذا حقيقة الطباق، وهو: مقابلة الشيء بمثله الذي هو على قدره، سموا

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) النابغة الجعدي، ديوانه: ٧٩. المطابقة: وقوع الرجل موقع اليد. الهراس: شوك كأنه حسك. أراد أنها لا تريد الهرب فهي ثابتة في مشيتها كما تمشي الكلاب في الهراس متقية له.

المتضادين إذا تقابلا: متطابقين. وهذا الباب يجري مجرى المجانس، ولا يستحسن منه إلا ما قلّ ووقع غير مقصود ولا متكلف، فأما إذا كان معنيا الكلمتين غير متناسبين لا على التقارب ولا على التضاد فإن ذلك يقبح، ومنه ما أنكره نصيب على الكميت في قوله:

[البسيط]

أم هل ظعائن بالعلياء رافعة وإن تكامل فيها الدلّ والشنب^(١)

فإنه قال له: أين الدلّ من الشنب؟ إنما يكون الدلّ مع الغنج ونحوه، والشنب مع اللعس أو ما جرى مجراه من أوصاف الثغر والفم، فكان الدلّ والشنب في قول الكميت عيباً، لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب معنيهما ولا بتضادهما.... ومن المطابق قول بعضهم: كدر الجماعة خير من صفوا لفرقة، فكدر وصفو الجماعة والفرقة من الطباق المحض... وقال عمر بن الخطاب: ما عاقبت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه^(٢).

ومما تقدم ألفينا التضاد عند ابن سنان يحمل تسميات أخرى هي: المطابق والمتكافئ والطباق والمخالف والمقابلة والمطابقة والتكافؤ. وهذه التسميات كانت معروفة قبل ابن سنان^(٣)، وقد اختار ابن سنان أمثلة على ما يستحسن من المطابق وأخرى على الطباق والقبیح الذي لم يرد لحسن معناه وسلامة لفظه.

التضمنين:

أورده ابن سنان في عيوب القوافي، فقال: "ومما يجري هذا المجرى: التضمنين، وهو: أن لا تستقل الكلمة التي هي القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما في أول البيت الثاني، وذلك مثل قول النابغة الذبياني:

[الوافر]

(١) الكميت، شعره: ٩٣/١. والشنب: بياض الأسنان وحسنها.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر النصيحة: ٢٢٣-٢٢٦.

(٣) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، تطورها: ٢٥٢/٢.

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إني:

شهدت لهم مواطن صادقات أتيتهم بنصح الودّ مني^(١).

وعد التضمين من العيوب لأن "خير الشعر ما قام بنفسه وكمل معناه في بيته وقامت أجزاء قسمته بأنفسها واستغني ببعضها لو سكت عن بعض"^(٢).

التطبيق:

ينظر: التضاد

التطويل:

ينظر: التذييل

التفسير:

أو التصريح بعد الإبهام، وعدّه ابن سنان من صحة المعاني بقوله: "ومن الصحة: صحة التفسير، وهو: أن يذكر مؤلف الكلام معنى يحتاج إلى تفسيره، فيأتي به على الصحة من غير زيادة ولا نقص.

كقول الفرزدق: [الطويل]

لقد جئت قوماً لو لجات إليهم طريد دم أو حاملاً ثَقَلْ مَغْرَم

لألفيت فيهم معطياً ومطاعنا وراءك شزراً بالوشيج المقوم^(٣)

وهذا تفسير للأول موافق. فأما فساد التفسير فكقول بعضهم: [الطويل]

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢١٩-٢٢٠. واليتان في ديوانه: ١٩٩ من قصيدة يفخر بها ببني أسد.

والجفار: ماء لبني أسد كانت عليه وقعة، عكاظ: سوق بين مكة والطائف.

(٢) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم: ٢٥٠/١.

(٣) الفرزدق، ديوانه (الصاوي): ٧٤٩/٢.

فيا أيها الحيران في ظلم الدجى ومن خاف أن يلقاه بغي من العدى

تعال إليه تلق من نور وجهه ضياءً ومن كفّنه بحراً من الندى^(١)

فإن هذا الشاعر لما قدّم في البيت الأول الظلم وبغي العدى، كان الوجه في التفسير أن يأتي في البيت الثاني بما يليق به، فأتى بالضياء بإزاء الظلم وذلك صواب، وكان يجب أن يأتي بإزاء بغي العدى بالنصرة أو العصمة أو ما جرى مجرى ذلك، فلمّا جعل مكانه ذكر الندى، كان التفسير فاسداً^(٢).

وكذلك نوّه ابن سنان بطريف التفسير للشعر فقال فيه: "أن يتناول ليقع الفساد فيه، ولو حمل على ظاهره كان صواباً صحيحاً، وما أعرف أعجب من حمل كافة المفسرين قول الفرزدق:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول^(٣)

على وجهين: أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طويلة، والثاني أعزو أطول من بيتك يا جرير. فيتعسفون في التأويل، ومراد الشاعر أوضح من أن يخفى، وأشهر من أن يجهل، وهو أعز وأطول من السماء التي ذكرها في أول البيت، وإنما جاء بها لهذا الغرض، وهذا مبالغة في الشعر معروفة مستعملة، وليست بالمكروهة ولا الغريبة^(٤).

(١) نسب المرزباني البيتين إلى بعض المحدثين، الموشح: ٣٦٧. وهما بلا نسبة عند قدامة، نقد الشعر: ٢٣٠،

وكذلك عند العسكري، الصناعتين: ٣٤٧.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣١٨-٣١٩.

(٣) الفرزدق، ديوانه (الصاوي): ٧١٤/٢.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٣٣-١٣٤.

التقسيم:

في كلامه على المعاني مفردة أبان ابن سنان ان "حصر المعاني بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها علم حسب ما ذكرناه في الألفاظ ففسير متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفة، لأنه ثمرة على المنطق ونتيجة صناعة الكلام،... لكن نحتاج إلى أن نوميء إلى المعاني التي تستعمل في صناعة تأليف الكلام المنظوم والمنثور، ونبين كيف يقع الصحيح فيها والفاقد، والتام والناقص... فإن الأوصاف التي تطلب من هذه المعاني هي الصحة والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتمثيل والتعليل.... أما الصحة في التقسيم فإن تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشيء منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض، ومثال هذا في النظم قول نصيب:

[الطويل]

فقال فريق القوم لا، وفريقهم نعم وفريق قال: ويحك ما ندري^(١)

فليس في أقسام الاجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام.

.... ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم في كتاب له: (فإنك لم تخل فيما بدأتني به من مجد أثلته، أو شكر تعجلته، أو أجر أدخرته، أو متجر اتجرتة، أو من أن تكون جمعت ذلك كله) فلم يبق في هذا المعنى قسم لم يأت به، ولا من الأقسام شيء تكرر.

فأما الأقسام الفاسدة فكقول جرير:

[البسيط]

صارت حنيفة أثلاثاً فتثلهم من العبيد وثلث من مواليتها^(٢)

فهذه قسمة فاسدة من طريق الإخلال، لأنه أخل بقسم من الثلاثة.

(١) نصيب بن رباح، شعره (صنعة داود سلوم): ٩٤.

(٢) جرير، ديوانه: ٥٤٥/٢.

..... ومن هذا الجنس أن بعض المتخلفين سأل مرة فقال: (علقمة بن عبدة جاهليّ أو من بني تميم؟ فضحك منه! لأن الجاهلي قد يكون من بني تميم ومن بني عامر، والتميمي قد يكون جاهلياً وإسلامياً^(١)).

التكافؤ:

ينظر: التضاد

التكرار:

يرى ابن سنان أن "تكرر الحروف والكلام يذهب بشطر من الفصاحة، وقد كان بعض العلماء بالشعر يعيب في قول أبي تمام: [الطويل]

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي ومتى ما لمته لمته وحدي^(٢)

تكرر حروف الحلق، على سلامة المعنى واختيار الألفاظ...^(٣)

وأتى ابن سنان بنماذج من التكرار القبيح، ومثل لما لا يعد قبيحاً، حتى انتهى إلى القول: "وهذا الذي أنكرناه من تكرار الألفاظ فن قد أولع به الشعراء والكتاب من أهل زماننا هذا، حتى لا يكاد الواحد منهم يغفل عن كلمة واحدة فلا يعيدها في نظمه أو نثره، ومتى اعتبرت كلامهم وجدته على هذه الصفة، وما أعرف شيئاً يقدر في الفصاحة ويغض من طلاوتها أظهر من التكرار لمن يؤثر تجنبه، وصيانة نسجه عنه، إذ كان لا يحتاج إلى كبير تأمل، ولا دقيق نظر. ولما يخلو واحد من الشعراء المجيدين أو الكتاب من استعمال الفاظ يديرها في شعره، حتى لا يخل في بعض قصائده بها، وربما كانت تلك الألفاظ مختارة، يسهل الأمر في إعادتها وتكريرها، إذا لم تقع إلا موقعها وربما كانت على خلاف ذلك. وقد كان أبو الحسن مهيار بن

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٧٦-٢٧٩.

(٢) أبو تمام، ديوانه: ١١٦/٢. والبيت من قصيدة في مدح أبو الليث الغافقي.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١١٣.

مرزوية ممن غري بلفظة طين وطينة، فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلا اليسير، حتى وضع هذه اللفظة تارة في غير موضعها، ومستعارة لما لا يليق بها، وأقرها مقرها في بعض الأماكن، ووافق بينها وبين ما ألفت معها، وذلك موجود في شعره لمن يتتبعه.... فأما قول بعضهم:

[المتقارب]

ولولا دموعي كتمت الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموع^(١)

فليس من التكرار المكروه....^(٢). ويرى ابن سنان أن في التكرار تكليف^(٣).

التمثيل:

قرن ابن سنان بينه وبين التشبيه، فقال: "ومما يحتاج إليه التشبيه أن يكون الأمر المشبه به واقعاً مشاهداً معروفاً غير مستنكر، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح والبيان"^(٤).

وذهب بدوي طبانة إلى أن "التمثيل ضرب من ضرور التشبيه، والتشبيه عام والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلاً"^(٥).

وفي موضع آخر يقول ابن سنان: "ومن نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بالفاظ تدل على معنى آخر، وذلك المعنى مثال للمعنى^(٦) المقصود. وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحس والمشاهدة، وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم، لأن المثال لا بد أن يكون

(١) البيت من شعر أبي عيسى بن هارون الرشيد، واسمه أحمد وقيل محمد، وهو في كتاب الصولي، الأوراق:

٩٠. ونسبه ابن منقذ في كتابه البديع: ٤٨، للرشيد العباسي.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١١٨-١١٩.

(٣) نفسه: ٢١٠.

(٤) نفسه: ٢٩٨.

(٥) بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية: ٢٩٦.

(٦) علق محقق سر الفصاحة بأنه اصطلاح على تسمية هذا أخيراً بالتمثيل، وهو الاستعارة المكنية.

أظهر من الممثل، فالغرض بإيراده إيضاح المعنى وبيانه. ومن هذا الفن قول الرماح
ابن ميادة:
[الطويل]

ألم تك في يمنى يديك جعلتني فلا تجعلني بعدها في شمالكا(١)

فأراد: إني كنت عندك مقدماً فلا تؤخرني، ومقرباً فلا تبعدني، فعدل في
العبارة عن ذلك إلى إني كنت في يمينك، فلا تجعلني في شمالك. لأن هذا المثال
أظهر إلى الحسن..."(٢).

التناسب:

انتقل ابن سنان من البحث في فصاحة الكلمة المفردة إلى ما يختص
بالتأليف(٣)، فبحث في حسن التأليف والأصل فيه وضع الألفاظ في موضعها حقيقة
أو مجازاً، ثم وسع القول في شروط تحقيق ذلك، وهي عنده التقديم والتأخير(٤).
وتجنب المقلوب من الكلام(٥)، وحسن الاستعارة لا قبها(٦)، وتجنب الحشو في
الكلام(٧)، وتجنب المداخلة(٨)، ومراعاة ألفاظ المدح والذم(٩)، وحسن الكناية(١٠)،

(١) ابن ميادة، شعره (صناعة محمد نايف الدليمي): ٧٧، وتخرجه هناك.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٧٣.

(٣) نفسه: ١٢٤.

(٤) نفسه: ١٢٥.

(٥) نفسه: ١٢٨.

(٦) نفسه: ١٣٤.

(٧) نفسه: ١٧٠.

(٨) نفسه: ١٨٣.

(٩) نفسه: ١٨٨.

(١٠) نفسه: ١٩٢.

وتجنب ألفاظ أهل الاختصاص كالمتكلمين والمهندسين^(١)، ورأى أن تكون بين اللفظين مناسبة حتى يكون تأليفهما حسناً مقبولاً.

أما التناسب فيتحقق بين الألفاظ من طريق الصيغة ومن طريق المعنى^(٢) والمناسبة بينها من طريق الصيغة لها تأثير في الفصاحة، ومما مثّل لها به قول أبي عباد:
[الطويل]

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا وأقدم لما لم يجد عنك مهربا^(٣)

فناسب بين أحجم وأقدم، ومطمعا ومهربا، وعنك وفيك. وأمثلة هذا أكثر من أن تحصى.

ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ: السجع والازدواج^(٤). وكذلك القوافي في الشعر "فإنها تجري مجرى السجع"^(٥) ومن التناسب أيضاً "حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب، ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً"^(٦). ومنها أيضاً: "التناسب في المقدار، وهذا في الشعر محفوظ بالوزن، فلا يمكن اختلاف الأبيات في الطول والقصر، فإن زاحف بعض الأبيات أو جعل الشعر كله مزاحفاً حتى مال إلى الانكسار وخرج من باب الشعر في الذوق كان قبيحاً ناقص الطلاوة، كقصيدة عبيد بن الأبرص:

[مجزوء البسيط]

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٩٥.

(٢) نفسه: ١٩٩.

(٣) البحترى، ديوانه (الصيرفي): ٢٠٠/١، والبيت من قصيدة في مدح الفتح بن خاقان.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٠١.

(٥) نفسه: ٢١٠.

(٦) نفسه: ٢٢٥.

أقفر من أهله ملحوب (١)

.... فإن هذا غير مستحسن لأنه خارج عن أسلوب المنظوم والمنثور، وإن كان في العروض مستقيماً، وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزحاف (٢) في الشعر إذا قلّ، وإذا كثر قبح عنده، وقال بعض الأدباء: هو مثل اللثغ في الجارية، يشتهي القليل منه، وإن كثر هجن وسمج. فأما الكلام المنثور فالأحسن منه تساوي الفصول في مقاديرها، أو يكون الفصل الثاني أطول من الأول، وعلى هذا أجمع الكتاب... ومن التناسب بين الألفاظ: المجانس، وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض، إن كان معناهما واحداً، أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفاً (٣)، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى، وهذا إنما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلاً غير متكلف ولا مقصود في نفسه، وقد استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم، ثم جاء المحدثون فلهج به منهم مسلم بن الوليد الأنصاري وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف... وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده، فزاد على مسلم في استعماله والإكثار منه... (٤). ويمضي ابن سنان في طرح الأمثلة، ثم ما يلبث أن يقول: "وبعض البغداديين يسمى تساوي اللفظتين في الصفة مع اختلاف المعنى: المماثل.... كهوجل وهوجل في قول الأفوه الأودي:

[السريع]

وأقطع الهوجل مستأنساً بهوجل عيرانة عنتريس (٥)

-
- (١) عبيد بن الأبرص، ديوانه (نصار): ١٠، وتام البيت: فالقطبيات فالذنوب. وملحوب: ماء لبنى أسد، القطبيات: جبل، وقيل ماء بعينه، أو موضع في ديار بني أسد.
- (٢) علق مصحح الكتاب الصعدي، ص ٢٢٦، قائلاً: الزحاف: أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء.
- (٣) أورد مصحح الكتاب، ص ٢٢٧ مثلاً بقوله: نحو قوله تعالى: (قال إني لعلمكم من القالين).
- (٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٢٥-٢٢٧.
- (٥) الأفوه الأودي، ديوانه (الطرائف الأدبية): ١٦، الهوجل: الأرض البعيدة، الهوجل الثانية: الناقة العظيمة الخلق الموتقة، العيرانة: الصلبة، العنتريس: الغليظة.

لأن لفظ الهوجل واحدة، والمراد بالأولى: الأرض البعيدة، وبالثانية: الناقة العظيمة الخلق. ويسمى المجانس ما توافقت فيه اللفظتان بعض الاتفاق. وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمى هذا الفن الجنس^(١)، ويسمى المطابق: المتكافيء، وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي وقال: إن هذا البيت وإن صح بموافقته معنى الألقاب وأنها غير محظورة، فإن الناس قد تقدموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع، مثل أبي العباس عبد الله بن المعتز بالله وغيره، وكفوه المؤونة في اختراع ألقاب تخالفهم. والصواب ما قاله أبو القاسم...^(٢) ثم يورد ابن سنان أمثلة من مجانس أبي تمام ليعقب عليها: "وله من هذا الجنس أبيات كثيرة، والسبب في ذلك أنه أحب الإكثار، ولم يقنع باليسير الذي يسمح به خاطره، ويقع بغير تكلف ولا تعمل. ومما ورد في القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى: (ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم) ١٢٧/التوبة. وقوله تبارك وتعالى: (يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار) ٢٧/النور وقال أبو عباد: [الكامل]

ورأيتي فرأيت أحسن منظر رب القصائد في القنا المتقصد^(٣)

وقال: [الخفيف]

هل لما فات من تلاقٍ تلافٍ أو لشاكٍ من الصبابة شاف^(٤)

وقد سمي قدامة بن جعفر هذا الفن من المجانس في تلاقٍ وتلافٍ: المضارعة، إذا كانت إحدى اللفظتين ثنائيل الأخرى بأكثر الحروف ولا تشابهها في الجميع، ومثل ذلك بقول نوفل بن مساحق للوليد وقد اعتد عليه بالإذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام وقال: خصصتك بهذه المنزلة. فقال له نوفل: ما خصصتني ولكن

(١) كذا في المطبوعتين: ط. فودة، ص ١٨٥، وط. الصعدي، ص ٢٢٩، وفي الطبعة المرقونة بتحقيقي: المطابق، وهو الصواب، لأنها وردت عند قدامة (المطابق) نقد الشعر، تح كمال مصطفى: ١٨٥.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٢٨-٢٢٩.

(٣) البحتري، ديوانه (الصيرفي): ٥٤٩/١.

(٤) نفسه: ١٣٨٥/٣.

خسستني، لأنك كشفت لي عورة من عوراتك. وأمثال هذا كثير، والمحمود منه ما قلّ ووقع تابعاً للمعنى غير مقصود في نفسه.

ومن المجانس فن ورد في شعر أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان وسماه لنا: مجانس التركيب، لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به الصيغتان، كقوله:

[الطويل]

مطاييا مطايا وجد كنّ منازل منى زلّ عنها ليس عني بمقلع^(١)

وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله. وهو عندي غير حسن ولا مختار ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة.

فأما مجانس التصحيف، فقد ورد في شعر أبي عباد، كقوله: [الطويل]

ولم يكن المغتر بالله إذ شرى ليعجز والمعتر بالله طالبه^(٢)

..... وهذا أقل طبقات المجانس، لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف في الحظ، وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة، إذ لا علاقة بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله في الخط^(٣).

وبعد أن ينهي ابن سنان القول في تناسب الألفاظ في التركيب من حيث الصيغة ينتقل إلى التناسب بين الألفاظ من طريق المعنى فيرى أنها "تتناسب على وجهين، أحدهما: أن يكون معنى اللفظتين متقارباً، والثاني: أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد. فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين القسمين

(١) الخوني، شرح التنوير على سقط الزند: ١٤٣/٢. مطا: مد وأطال، مطايا: جمع مطية، المنى: القدر أو الموت، زلّ: سقط، يقول: أطال شوقك أيها الدواب الممتطاة ديار الحبيبة التي قصدت نحوها، وهي ربوع معمورة لم يصيبها القدر، وإنما أصابني فبلت بأحداثه وهو غير مقلع عني حتى لا يترك بقية مني.

(٢) البحرني، ديوانه (الصيرفي): ٢١٥/١. شري: غضب.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٣٠-٢٣٣.

فليست بمنتاسبة" (١). ويتناول ابن سنان في هذا التناسب: الطباق (٢)، والمقابلة (٣)، والتبديل (٤) والمخالف الذي يقرب من التضاد (٥)، والايجاب والسلب (٦). وغيرها من الفنون التي تتحقق بها مراعاة التناسب من طريق المعنى، وقد أفردتها في مكانها من المصطلحات في هذه الدراسة.

التناقض:

ينظر: الاستحالة والتناقض.

التوشيح:

ويسمى الإرساد والتسهم عند معظم البلاغيين (٧)، وابن سنان يذكر أن "بعضهم يسميه: التسهم" (٨). ومثل له بأبيات "إذا سمع الانسان صدورها، وكان قد عرف الروي المقصود فيها، عرف الكلمة التي تكون قافية قبل الوصول إليها" (٩). "ويكون بعض البيت شاهداً لبعض، فهو من النعوت المحمودة.... ومثاله قول الشاعر:

[الطويل]

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر" (١٠)

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٣٣.

(٢) نفسه: ٢٣٤.

(٣) نفسه: ٢٣٦. والبيت لأبي صخر الهذلي، السكري، شرح أشعار الهذليين: ٩٥٨/٢.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٣٩.

(٥) نفسه: ٢٣٩.

(٦) نفسه: ٢٤٠.

(٧) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٣٩٢/٢.

(٨) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٨٧.

(٩) نفسه: ١٨٨.

(١٠) نفسه: ١٨٧.

الجائز والممتنع:

من صحة المعاني في الألفاظ المؤلفة^(١) التي بينها ابن سنان: "الا يضع (مؤلف الكلام) الجائز موضع الممتنع، فإنه يجوز أن يضع الممتنع موضع الجائز إذا كان في ذلك ضرب من الغلو والمبالغة، ولا يحسن أن يوضع الجائز موضع الممتنع لأنه لا علة لجواز ذلك، وهو ضد ما يحمد من الغلو والمبالغة في الشعر، ومن أمثلة هذا قول الشاعر:

[الطويل]

وإن صورة راقتك فاخبر فربما أمرّ مذاق العود والعود أخضر^(٢)

فبنى الكلام على أن العود في الأكثر يكون حلواً، بقوله -فربما-، وليس الأمر كذلك بل العود الأخضر -في الأكثر- مرّ وكأن هذا الشاعر وضع الأكثر موضع الأقل، وذلك غلط في المعنى...."^(٣).

الجرس:

عدّ ابن سنان من فضائل اللغة العربية "أن الواضع لها -إن كانت مواضعة- تجنّب -في الأكثر- كل ما يتقل على الناطق تكلفه والتلفظ به، كالجمع بين الحروف المتقاربة في المخارج، وما أشبه ذلك، واعتمد مثل هذا في الحركات أيضاً، فلم يأت إلا بالسهل الممكن، دون الوعر المتعب، ومتى تأملت الألفاظ المهملة لم تجد العلة في إهمالها إلا هذا المعنى، وليس غيرها من اللغات كذلك"^(٤). ثم يستأنف القول: "ووقوع المهمل من هذه اللغة -على ما قدمته لك- في الأكثر من اطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف، فلا يكاد يجيء في كلام العرب

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٧٧.

(٢) قدامة بن جعفر، نقد الشعر: ٢٤٥، ونسبة البيت هناك لخالد بن صفوان، والبيت في شعر دعبيل الخزاعي

(صنعة عبدالكريم الأستر): ٣٠١ مع اختلاف في روايته.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٨٨-٢٨٩.

(٤) نفسه: ٥٠.

ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة، لحزونة ذلك على أسنتهم، وثقله... كل ذلك اعتماداً للخفة وتجنباً للثقل في النطق...^(١). ومباحث الفصاحة عنده أوضح فيها موسيقى الألفاظ وإيقاعها.

ووضع ابن سنان شروطاً تتحقق فيها الفصاحة، "وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم"^(٢). وأول تلك الشروط: "أن يكون تاليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج... وعلة هذا واضحة، وهي أن الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة..."^(٣).

ومما مثل له ابن سنان وله علة بالجرس "حروف بعضها يحسن استعماله في الفصيح من الكلام وبعضها لا يحسن"^(٤). وكذلك أفرد فصلاً للأصوات والحروف أبان فيها جرس الحروف^(٥).

الحشو:

ينظر: التذييل.

الحقيقة والمجاز:

في كلام ابن سنان على الاستعارة، كان مما قاله: "قاماً الحقيقة فلا نحتاج فيها إلى مثال، لأن أكثر الكلام على ذلك، ولكن هاهنا ألفاظ قد وضعت في غير موضعها ليس على وجه الاستعارة ولا الحقيقة، فأنا أذكر لك ما نجعله دليلاً على

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٥٧-٥٨.

(٢) نفسه: ٦٥.

(٣) نفسه: ٦٦.

(٤) جميل سعيد، دروس في البلاغة وتطورها: ١١١ وما بعدها.

(٥) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٥-٢٥.

الباقى، وتعتبر في الكلام الذي تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خالياً مثل تلك الألفاظ، بل كل كلمة منه موضوعة في موضعها اللائق بها إما حقيقة أو على وجه المجاز السائغ المختار الذي نبهتك على علمه. فمن تلك الألفاظ قول أبي تمام:

[الوافر]

سعى فاستنزل الشرف اقتسارا ولولا السعي لم تكن المساعي^(١)

فإن استنزال الشرف ليس بحقيقة فيه، ولا على وجه الاستعارة الصحيحة، لأن الشرف إذا حُطّ وأنزل فقد وصف بما يليق به من الإنزال والخفض...^(٢) الذوق:

ينظر: الشعر

حمل اللفظ على اللفظ:

أورده ابن سنان في التناسب بين الألفاظ المؤلفة حتى يكون تأليفها حسناً مقبولاً، فقال: "ومن التناسب أيضاً حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً، ومثال ذلك قول الشريف الرضي: [الكامل]

قلبي وطرفي منك هذا في حمى قيظ وهذا في رياض ربيع^(٣)

فإنه لما قدّم -قلبي- وجب أن يقدم وصفه بأنه في حمى قيظ، فلو كان قال: طرفي وقلبي منك لم يحسن في التركيب أن يؤخر قوله: في رياض ربيع والطرف مقدم....^(٤)

(١) أبو تمام، ديوانه: ٣٣٩/٢. من قصيدة يمدح فيها مهدي بن اصرم.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٦٨.

(٣) الشريف الرضي، ديوانه: ٢٨٠.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ٢٢٥. وأشار مصحح الكتاب أن ما في البيت من اللف والنشر المقرب.

السجع والازدواج والفواصل:

قال ابن سنان: "ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ: السجع والازدواج، ويحدّ السجع بأنه: تماثل الحروف في مقاطع الفصول. وبعضُ الناس يذهب إلى كراهة السجع والازدواج في الكلام، وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً. وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمل واستكراه، فأذهب طلاوة الكلام، وأزال ماءه. وحجة من يختاره أنه مناسبة بين الألفاظ، ويحسّنها ويظهر آثار الصنعة فيها، ولولا ذلك لم يرد في كلام الله تعالى، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، والفصيح من كلام العرب. وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه، كذلك النثر يحسن بتمائل الحروف في فصوله. المذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة، وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه، ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظة، ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتخيل لأجله وورد ليصير وصلة إليه. فإنّا^(١) متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه، لأنه إنما دلّ على قبح ما يقع من السجع بتحمل وتكلف، ونحن لم نستحسن ذلك النوع... وأمّا الفواصل التي في القرآن فإنهم سمّوها فواصل ولم يسموها أسجاعاً، وفرّقوا فقالوا: إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في أنفسها... والذي يجب أن يحرر في ذلك أن يقال: إن الاسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه، والفواصل على ضربين: ضرب يكون سجعاً، وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع، وضرب لا يكون سجعاً، وهو ما تقابلت^(٢) حروفه في المقاطع ولم تتماثل. ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين - أعني التماثل والمتقارب - من أن يكون يأتي طوعاً سهلاً وتابعاً للمعاني، وبالضد من ذلك، حتى يكون متكلفاً بتبعه المعنى. فإن كان من القسم الأول، فهو محمود الدال على الفصاحة وحسن البيان، وإن كان من الثاني فهو مذموم مرفوض.

(١) في نسخة مصحح الكتاب الصعيدي: فإن، والتصويب من طبعة فودة.

(٢) يرى مصحح الكتاب الصعيدي أن الصواب: ما تقاربت.

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود، لعلوه في الفصاحة، وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة، فمثال المتماثلة قوله تعالى: (والطور. وكتاب مسطور. في رق منشور. والبيت المعمور.) ١-٤/الطور. وقوله عز اسمه: (طه، ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى. إلا تذكرة لمن يخشى، تنزيلاً ممن خلق الأرض والسماوات العلى، الرحمن على العرش استوى) ١-٥/طه وقوله تعالى: (اقتربت الساعة وانشق القمر. وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر) ١-٢/القمر. وجميع هذه السورة على هذا الازدواج، وهذا جائز أن يسمى سجعاً لأن فيه معنى السجع، ولا مانع في الشرع يمنع من ذلك. ومثال المتقارب في الحروف قوله تبارك وتعالى: (الرحمن الرحيم. مالك يوم الدين) ٣-٤/الفاطحة. وقوله تبارك وتعالى: (ق. والقرآن المجيد. بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب) ١-٢/ق. وهذا لا يسمى سجعاً، لأننا قد بينّا أن السجع ما كانت حروفه متماثلة.

فأما قول الرّماني: إن السجع عيب والفواصل بلاغة -على الإطلاق- فغلط... ومن الكتاب المحدثين من كان يستعمل السجع كثيراً ولا يكاد يخلّ به، وهو أبو اسحق إبراهيم بن هلال الصابي وأبو الفرج المعروف بالبيغاء، ومنهم من كان يتركه ويتجنبه وهو أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد....^(١).

ويورد ابن سنان أمثلة من منثور الأدباء وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، حتى ينتهي إلى القول: "والسجع الواقع موقعه كثير لمن طلبه.... سجع يتبع المعاني غير متكلف ولا مستكره، وأمثاله أكثر من أن تحصى"^(٢).

ثم ينتقل إلى قوله: "وقد سمى قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول: التجميع، ومثل ذلك بقول سعيد بن حميد في أول كتاب له: (وصل كتابك فوصل به ما يستعبد الحر وإن كان قديم العبودية، ويسترق الشكر وإن كان سالف

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٠١-٢٠٧.

(٢) نفسه: ٢٠٨-٢٠٩.

فضلك لم يبق شيئاً منه). لأن المقطع على (العبودية) منافر للمقطع على (منه). فهذا هو مثال ما نترك به المناسبة قد قدمناه.

ومثال الأسجاع التي تكون غير متكلفة قد ذكرناه، فأمّا إذا تكلفت واعتمدت وكانت المعاني تابعة لها فليس ذلك بمرضى. ومما يجب اعتماده في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد، لأن ذلك يقع تعرضاً للتكرار، وميلاً إلى التكلف. وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المنثور، وهو يقع في المكاتبات خاصة^(١).

ومضى بنا القول في الترصيع، أو ما سمّاه بعض البلاغيين التسجيع ويعدّ بمثابة الموسيقى الداخلية في النص. وكذلك تساوي الفصول^(٢).

السّناد:

عدّه ابن سنان من عيوب القوافي، وهو "اختلاف في الحركات قبل حرف الروي، كما قال عدي بن زيد:

ففاجأها وقد جمعت جموعاً على أبواب حصن مصلتينا
فقدت الأديم لراشهيه وألفى قولها كذباً ومينا^(٣)
فالميم من (مينا) مفتوحة، والتاء من (مصلتينا) مكسورة.

والسناد من قولهم: خرج بنو فلان برأسين متساندين، أي كل واحد منهما على حياله. وكذلك قالوا: كانت قريش يوم الفجار مساندين، أي لا يقودهم رجل واحد^(٤).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٠٨-٢١٠.

(٢) نفسه: ٢٢٦.

(٣) عدي بن زيد العبادي، ديوانه: ١٨٢، وسبقت الإشارة للبيتين فيما مضى.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢١٨.

الشعر:

خصّص ابن سنان للشعر في كتابه "سر الفصاحة" مساحة واسعة، فبلغت شواهد ابن سنان من الشعر نحو ثماني مئة بيت منهم ثمانية عشر من الرجز. ومعظم شواهد من الشعر الذائع المشهور المذكور في جلّ كتب البلاغة والنقد القديمة، حتى إنه علّل اختياره للشواهد من الشعر قائلاً: "فأما اقتصاري في أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المنثور، مع أن كلامي عليهما واحد، فإنما أقصد ذلك لكثرة المنظوم واشتهاره، ورغبتي في أن يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره، فإنّه داع قوي وسبب وكيد" (١).

وعقد ابن سنان فصلاً "في ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور" ومنه قوله: "وأما حدّ الشعر فهو: كلام موزون مقفى يدل على معنى (٢). وقلنا: كلام ليدل على جنسه، وقلنا: موزون لنفرّق بينه وبين الكلام المنثور الذي ليس بموزون، وقلنا: مقضى لنفرّق بينه وبين المؤلف الموزون الذي لا قوافي له، وقلنا: يدل على معنى لنحتز من المؤلف بالقوافي الموزون الذي لا يدل على معنى.

وسمّي شعراً من قولهم: شعرت بمعنى: فطنت، والشعر: الفطنة، كان الشاعر عندهم قد فطن لتأليف الكلام، وإذا كان هذا مفهوماً فأقل ما يقع عليه اسم الشعر بيتان، لأن التقفية لا تمكن في أقل منهما ولا تصح في البيت الواحد، لأنها مأخوذة من: قفوت الشيء إذا تلوته، وقد ذهب العروضيون إلى أن أقل ما يطلق عليه اسم الشعر ثلاثة أبيات. وليس الأمر على ما ذهبوا إليه، لأن الحدّ الصحيح قد ذكرناه، وهو يدل على أن البيتين شعر... وإذا كان هذا بيتاً فالفرق بين الشعر والنثر بالوزن على كل حال، وبالتقفية إن لم يكن المنثور مسجوعاً على طريق القوافي الشعرية. والوزن هو التأليف الذي يشهد الذوق بصحته أو العروض، أمّا الذوق فلأمر يرجع إلى الحسّ، وأمّا العروض فلأنه قد حصر فيه جميع ما عملت العرب

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٨٢.

(٢) هذا التعريف منقول عن كدامة بن جعفر في كتابه نقد الشعر: ١٧

عليه من الأوزان، فمتى عمل شاعر شيئاً لا يشهد بصحته الذوق، وكانت العرب قد عملت مثله، جاز له ذلك، كما ساغ له أن يتكلم بلغتهم، فأما إذا خرج عن الحسن وأوزان العرب، فليس بصحيح ولا جائز، لأنه لا يرجع إلى أمر يسوغه.

والذوق مقدّم على العروض، فكل ما صحّ فيه لم يلتفت إلى العروض في جوازه، ولكن قد يفسد فيه بعض ما يصح بالعروض على المعنى الذي ذكرناه، كالزحافات المروية في أشعار العرب المذكورة في كتب العروض، وهو الأصل الذي عملت العرب الأول عليه، وإنما العروض استقراء للأوزان حدث بذلك ذلك بزمان طويل.

وأما التفضيل بين النظم والنثر فالذي يصلح أن يقوله من يفضل النظم أن الوزن يحسن الشعر، ويحصل للكلام به من الرونق ما لا يكون للكلام المنثور، ويحدث عليه من الطرب في إمكان التلحين والغناء به ما لا يكون للكلام المنثور، ولهذه العلة ساغ حفظه أكثر من حفظ المنثور، حتى لو اعتبرت أكثر الناس لم تجد فيهم من يحفظ فصلاً من رسالة غير القليل. ولا تجد فيهم من لا يحفظ البيت أو القطعة إلا اليسير، ولولا ما انفرد به من الوزن الذي تميل إليه النفوس بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب.

ونقول: إن الشعر يدخل في جميع الأغراض، كالنسيب والمديح والذم والوصف والعتب، والنثر لا يدخل في جميع ذلك. فإن التشبيب لا يحسن في غير الشعر، وكذلك غيره من الأغراض، وما صلح لجميع ضروب الكلام وصنوفه، افضل مما اقتصر على بعضه.... والشعر فضل يستغنى عنه ولا تقود ضرورة إليه، وأن منزلة الشاعر إذا زادت وتسامت لم ينل بها قدراً عالياً، ولا ذكراً جميلاً، والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رتب الرياسة، وصناعة تبلغ بها إلى الدرجة الرفيعة أشرف من صناعة لا توصل صاحبها إلى ذلك، وإن أكثر النظم إذا كشف وجد لا يعبر عن جد، ولا يترجم من حق، وإنما الحذق فيه الإفراط في الكذب، والغلو في المبالغة، وأكثر النثر شرح أمور متيقنة، وأحوال مشاهدة، وما

كثر فيه الجد والتحقيق أفضل مما كثر فيه المحال والتقريب، وقد يتسع الكلام فيما لا يخرج عن هذا الفن...^(١).

ويقول ابن سنان: "ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الخمسة عشر بحراً التي ذكرها الخليل بن أحمد، وما يجوز فيها من الزحاف، ولست أوجب عليه المعرفة بها لينظم بعلمه، فإن النظم مبني على الذوق، ولو نظم بتقطيع الأفاعيل جاء شعره متكلفاً غير مرضي، وإنما أريد له معرفة ما ذكرته من العروض لأن الذوق ينبو عن بعض الزحافات، وهو جائز في العروض، وقد ورد للعرب مثله، فلو لا علم العروض لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز.

ويفتقر أيضاً من العلم بالقوافي إلى معرفة الحروف والحركات التي يلزم إعادتها، وما يصلح أن يكون رويّاً أو ردفاً مما لا يصح.

ويحتاج أيضاً إلى معرفة المشهور من أخبار العرب وأحاديثها وأنسابها وأمثالها ومنازلها وسيرها، وصفة الحروب التي كانت لها، وما له قصة مشهورة وحديث مأثور، فإنه قد يفتقر في النظم إلى ذكر شيء منه، ويكون للمعنى به تعلق شديد، وإذا ورد استحسن^(٢).

وجدير بالذكر أن ابن سنان من شعراء القرن الخامس للهجرة المذكورين، وله ديوان شعر طبع في بداية القرن العشرين. وله شاعرية تتميز بالفروسية والأنفة والتمكن حتى قيل إن شعره مما يدخل الأذن بلا إذن^(٣).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٣٧-٣٤٠.

(٢) نفسه: ٣٤٢.

(٣) فصلت القول في ديوان ابن سنان وشاعريته أثناء تقديمي لتحقيق "سر الفصاحة" في رسالة الماجستير المرفوعة ص ٣٦ وما بعدها. والذي نص على أن شعره يدخل الأذن بغير إذن هو السمعاني في كتابه الانساب: ١٧٠/٥.

الصحة:

تلقانا عبارة "ومن الصحة" في كتاب ابن سنان في مواضع متعددة، وقد اجتزأت منها ما تناول فيه:

صحة الأقسام:

أوصحة التقسيم، وتناولها ابن سنان ضمن كلامه في الصحة التي تطلب من "معاني الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجري مجراها فقط" (١). وقال ابن سنان: "أما الصحة في التقسيم فإن تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشيء منها...." (٢) وقد بينا ذلك في تناولنا "التقسيم".

صحة الأوصاف:

فصل ابن سنان المقصود فيها قائلاً: "ومن الصحة صحة الأوصاف في الأغراض، وهو أن يمدح الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره، ومحبة الناس وطاعتهم، والتقوى والروع، والرحمة والرافة، وإقامة العدل وشرف الحسب، وحسن السياسة والتدبير، والاضطلاع بالأمور، والحلم والعفو... وما يجري هذا المجرى، ويمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم وسداد الرأي وحسن التدبير والبلاغة وتنمير الأموال... ويمدح الأمير وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب... وعلى هذا السبيل يجري الأمر في النسب... وكذلك في كل غرض من الأغراض الشعرية.... حتى يكون كل شيء موضوعاً في المكان الذي يليق به.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٧٦.

(٢) نفسه: ٢٧٧.

فأما النثر فيجري على هذا المنهاج.... لكن أصول الأغراض في الأوصاف والمعاني مما لا تتبدل ولا تتغير، فليكن الانتماء بها واقعاً، والاجتهاد في جريها على قانون السداد والصواب حاصلًا، فقد عيب أبو عباد في مديحه الخليفة بقوله:

[مجزوء الكامل]

لا العذل يردعه ولا التَّعْذِيفُ عن كرم يصدّه^(١)

وقيل: من هو الذي يجسر على عذل الخليفة وتعنيفه، وليس هذا المدح مما يصلح للملوك والأمراء، فضلاً عن الأئمة والخلفاء^(٢).

وقد أورد ابن سنان نماذج متعددة لما عيب من الشعراء فيما وصفوه، ويعلق على ما أورده قدامة في المدح والذم وإنكار الأمدي عليه ما ذهب إليه، وانتصر للأمدي^(٣).

صحة التشبيه:

وقد سبق القول فيه عند الكلام على التشبيه.

صحة التفسير:

مضى الكلام فيه لدى بحث التفسير.

صحة المقابلة:

وعرفها ابن سنان قائلاً: "ومن الصحة صحة المقابلة في المعاني، وهو أن يضع مؤلف الكلام معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض والمخالفة، فيأتي في

(١) البحرى، ديوانه (الصيرفي): ٦١٤/١، في مدح المعتز وابنه عبدالله.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٠١-٣٠٣.

(٣) نفسه: ٣١٢.

الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصحة. والأصل في هذه المناسبة، فإن لها تأثيراً قوياً في الحسن.

..... ومن ذلك أيضاً قول الآخر: [الطويل]

جزى الله خيراً ذات بعل تصدقت على عزب حتى يكون له أهل

فإننا سنجزئها بمثل فعالها إذا ما تزوجنا وليس لها بعل^(١)

وهذه أيضاً مقابلة صحيحة، لأنه جعل في مقابلة أن تكون المرأة ذات بعل وهو لا زوج له، أن يكون ذا زوج وهي لا بعل لها، وقابل حاجته وهو عزب بحاجتها وهي عزبة.... فأما فساد المقابلة فكقول أبي عدي القرشي: [الخفيف]

يا ابن خير الأخيار من عبد شمس أنت زين الدنا وغيث الجنود^(٢)

فليس غيث الجنود مقابلاً لزين الدنيا ولا موافقاً^(٣).

صحة النسق:

وعنها يقول ابن سنان: "ومن الصحة صحة النسق والنظم، وهو أن يستمر في المعنى الواحد، وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلص إليه حتى يكون متعلقاً بالأول وغير منقطع عنه. ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسيب إلى المدح، فإن المحدثين أجادوا التخلص حتى صار كلامهم في النسيب متعلقاً بكلامهم في المدح لا ينقطع عنه. فأما العرب المتقدمون فلم يكونوا يسلكون هذه الطريقة، وإنما كان خروجهم من النسيب إما منقطعاً، وإما مبنياً على وصف الأبل التي ساروا إلى الممدوح عليها..."^(٤) ويورد أمثلة من الشعر على الخروج من معنى إلى آخر،

(١) لم أقف على نسبتهما، وهما بلا عزو في نقد الشعر لقدامة: ١٥٤٠، والصناعتين للعسكري: ٣٣٩.

(٢) البيت في نقد الشعر لقدامة: ٢٢٩، والصناعتين للعسكري: ٣٤٠.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣١٣-٣١٥.

(٤) نفسه: ٣١٥.

حتى يقول: "وأما إذا ابتدئ بالمديح أو بغيره من الأغراض، فالأحسن أن يكون الابتداء دالاً على المعنى المقصود، كما ابتدأ أبو الطيب المتنبي قصيدته التي مدح بها سيف الدولة واعتذر له عن ظفر الروم بجيشه وقتلهم وأسره جماعة منهم، فقال:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جنبوا أو حدثوا شجعوا^(١)

فابتدأ بغرضه من أول القصيدة^(٢).

وهكذا بحث ابن سنان في الصحة والفساد بالمعنى، على اعتبار أنه شرط لوضوح المعنى وكماله، والتحرز مما يوجب الطعن. ومتى كانت الألفاظ المؤلفة صحيحة المعنى غير متناقضة ولا يعترض الشك فيها، تم لها الوضوح والبيان.

الطباق المخالف:

ينظر: التضاد، أو التدييح.

الطي والنشر:

ينظر: اللف والنشر.

الغربة:

ورد عند ابن سنان في شروط تحقق الفصاحة للفظ المفردة قوله: "أن تكون الكلمة - كما قال أبو عثمان الجاحظ - غير متوعدة وحشية، كقول أبي تمام: [الطويل]

لقد طلعت في وجه مصر بوجهه بلا طائر سعد ولا طائر كهل...^(٣)

(١) المتنبي، ديوانه (العكبري): ٢٢١/٢.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢١٧-٢١٨.

(٣) وبعد البيت: وساوس آمال ومذهب همة تخيل لي بين المطية والرحل. ديوانه: ٥٢٣/٤.

فإن كهلا هاهنا من غريب اللغة. وقد روي أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة.

..... وقد قيل: إن الكهل الضخم، وكهل لفظه ليست بقبيحة التأليف، لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي.

ومن ذلك أيضاً ما يروي عن أبي علقمة النحوي من قوله: ما لكم تتكأكون عليّ تكأؤكم على ذي جنة؟ افرنقوا عني!. فإن: تتكأكون، وافرنقوا، وحشي، وقد جمع لعمرى العلتين مع قبح التأليف الذي يمجه السمع والتوعر، وما أكثر ما تجتمع العلتان في هذا الجنس...^(١). وقد أورد ابن سنان أمثله أخرى على ألفاظ وحشية استكره الناس ما فيها من وحشي غريب. ثم علق بقوله: "وإن كان هؤلاء الشعراء أرادوا الإغراب، حتى يتساوى في الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة، فما أقبح ما وقع لهم! وقد رأيت أنا جماعة يتعمدون هذا، فقلت لهم: إن سررتكم بمعرفتكم وحشي اللغة، فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة. وجرى بين أصحابنا في بعض الأيام ذكر شيخنا أبي العلاء بن سليمان فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة، واستدل على ذلك بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء، فعجبنا من دليله، وإن كنا لم نخالفه في المذهب...^(٢)."

وفي حديثه عن الغموض والوضوح، وعرضه الأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على المسامع، يعقب ابن سنان فيقول: "وإذا كان هذا واضحاً فإن استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية نقص في الفصاحة التي هي الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا هذا"^(٣).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٦٩-٧٠.

(٢) نفسه: ٧٥.

(٣) نفسه: ٢٦٠.

الغموض والوضوح:

من شروط الفصاحة والبلاغة عند ابن سنان "أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجهِ وتأمّل لفهمهِ، وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً. وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبا اسحق ابراهيم بن هلال الصابي غلط في هذا الموضع، فزعم أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومماطلة، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه، ففرّق بين النظم والنثر في هذا الحكم، ولا فرق بينهما ولا شبهة تعترض المتأمل في ذلك، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنا قد بيّنا أن الكلام غير مقصود في نفسه، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم، ويفهموا المعاني التي في نفوسهم. فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام، وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كليلاً.... فإن هذا مما لا يعتمدُه عاقل...

وإذا كان هذا مفهوماً فالأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على المسامع ستة: اثنان منها في اللفظ بانفراده، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض، واثنان في المعنى.

فأما اللذان في اللفظ بانفراده، فأحدهما: أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا فيما تقدم من وحشي اللغة العربية، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في تلك اللغة، كالصدي الذي هو العطش، والطائر، والصوت الحادث في بعض الأجسام.

وأما اللذان في التأليف فأحدهما: فرط الإيجاز، كبعض الكلام الذي يروي عن بقراط في علم الطب. والآخر: إغلاق النظم، كأبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي وغيره، وكما يروي من كلام أرسطو طاليس في المنطق.

وأما اللذان في المعنى، فأحدهما: أن يكون في نفسه دقيقاً ككثير من مسائل الكلام في اللطيف، والآخر: أن يحتاج في فهمه إلى مقدمات إذا تصوّرت بني ذلك

المعنى عليها، فلا تكون المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى، كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرهما من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بنيت تلك الفروع عليها^(١).

وينبغي للباحث أن يتنبّه لمفردات أوردها ابن سنان، وهي في المكان الذي وقع ترتيبها فيه خلال هذه الدراسة، ونجمل فيما يلي تلك المفردات الدالة على الغموض، وقد تناولها ابن سنان في كتابه في مواضع متفرقة، ولعلّ في حصرها هنا ما يفيد تتبعها حيث وقعت:

المعاطلة - التعقيد في التقديم والتأخير - الابهام - الغرابة - المشترك - الكناية وما يتبعها من التعريض والتلويح والرمز والاشارة والتعمية والتورية - والإلغاز - ولزوم ما لا يلزم أو الإعانة - التضاد.

هذه المصطلحات مفردات أوردها ابن سنان، كما أنها وردت عند غيره من علماء البلاغة، واستقصاها حلمي خليل، وعرضها عرضاً مبوّباً، وليس هذا المكان مما يتسع أو يصلح لحصرها. غير أن حلمي خليل يرى أنه "في مقابل معيار وضوح المعنى وانكشافه، توقف النقاد والبلاغيون بصورة لافتة للنظر أمام ظاهرة غموض المعنى وخفاء الدلالة، فتعددت المصطلحات التي استخدموها في وصف الغموض في الكلام، وبخاصة في الشعر، وذلك تبعاً لمصدر الغموض وأسبابه"^(٢).

واستطاع حلمي خليل أن يلمح ما أورده ابن سنان من أبيات وقع فيها غموض، وهي لأبي تمام والبحثري أبي العتاهية وغيرهم، فأشار إلى هذه المفردات وعرض لملاحظة ابن سنان بشأنها^(٣).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر النصيحة: ٢٦٠.

(٢) حلمي خليل، العربية والغموض: ١٣٦.

(٣) نفسه: ١٣٧، ١٥٧-١٥٩.

الفصاحة:

سر الفصاحة عنوان لكتاب ابن سنان الخفاجي، رأى مؤلفه أن الفصاحة جديرة بالبحث، لأن الناس مختلفون في ماهيتها، مما بعثه على تأليف كتاب يكون الغرض منه معرفة حقيقة الفصاحة والعلم بسرها، ومع أن الباحث لا يجد تفسيراً لتسمية الكتاب أو علة هذه التسمية، فإنه لا يستطيع إنكار أن الفصاحة هي موضوع الكتاب، وأن مؤلفه قصد أن يقدم فيه ما يزيل اختلاف الناس في ماهيتها ويؤدي بهم إلى معرفتها والعلم بسرها وقد وردت كلمة الفصاحة في كتابه أكثر من عشر مرات.

ولست بصدد بحث علة تسمية الكتاب، والإشارة إلى كتب قبله حملت في عنواناتها كلمة "الفصاحة" إذ بسطت القول في هذا الأمر، وقَلَّبته على وجوهه المختلفة في مقدمة تحقيق الكتاب^(١)، بل إنني حصرت المواضع التي وردت فيها لفظة الفصاحة، وتبين لي أن المؤلف أوردها إمّا:

١. تعريفاً بها: معناها، وجذرها اللغوي، والحدود التي حدها الناس بها، وليست بالحدود الصحيحة.
٢. اختلاف الناس في حقيقتها والعلم بسرها. وما أدى إليه.
٣. الفرق بينها وبين البلاغة.
٤. كونها نعتاً للألفاظ وتحققها في تلك الألفاظ التي تكاملت الشروط الواجب مراعاتها في اللفظة الواحدة على أفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ، والألفاظ المنظومة بعضها مع بعض، أو المؤلفات.
٥. ما تؤديه من فائدة، وما لها من تأثير يحمد لها.

(١) في أطروحة الماجستير المرقونة بعنوان: كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي: تحقيق ودراسة، وقدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة بغداد، فحصلت على تقدير جيد جداً عام ١٩٧٦م. ص. ٥٦ وما بعدها.

٦. ما ينقص منها وما ينتج عن الإخلال بشروطها.

أما عن التعريف بها، فيقول ابن سنان: "الفصاحة: الظهور والبيان، ومنها: أفصح اللبّ إذا انجلت رغوته وفصح فهو فصيح،... ويقال: أفصح الصبح إذا بدأضوؤه، وأفصح لك شيء إذا وضح... وفصح النصارى عيدهم... وسُمّي الكلام فصيحاً كأنهم سمّوه بياناً، ولإعرابه عما عُبّر (به) عنه، وإظهاره له إظهاراً جليّاً (١).

وفي موضع آخر يقول ابن سنان بعد أن أورد حدود البلاغة: "وإذا كانت الفصاحة شطرها وأحد جزأيه، فكلامي على المقصود، وهو الفصاحة، غير متميز إلا في الموضع الذي يجب بيانه من الفرق بينهما،.... فأما سوى ذلك فعامٌ لا يختصّ وخليط لا ينقسم... وأقول قبل ذلك إن الناس قد اکتثروا من الدلالة على شرف الفصاحة، وعظم قدر البيان والبلاغة، ونَبَّهوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة... (٢).

ويمضي ابن سنان في بيان الفرق بين الصمت والنطق، ثم يقول: "وأقول قبل كلامي في الفصاحة وبيانها إنني لم أر أقلّ من العارفين بهذه الصناعة، والمطبوعين على فهمها ونقدها، مع كثرة من يدّعي ذلك ويتحلّى به وينتسب إلى أهله ويماري أصحابه... حتى وجدت هذا الداء قد اعیى أبا القاسم الحسن بن بشر الأمدي وأبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قبله، وأشكاهما حتى ذكراه في كتبهما، فعلمت أن العادة بن جارية، والرزية فيه قديمة... (٣).

ثم ينتقل إلى الكلام في الفصاحة فيقول: "إن الفصاحة -على ما قدمت- نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ، وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٥٩.

(٢) نفسه: ٦١.

(٣) نفسه: ٦٥.

أضدادها تستحق الاطراح والذم. وتلك الشروط تنقسم قسمين، فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض^(١).

ويعرض ابن سنان ثمانية شروط ينبغي أن تتوفر في اللفظة الفصيحة يمكن إجمال ما فصله فيها على النحو التالي:

١. أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج، ومثاله كثير، وجلّ كلام العرب عليه، أمّا تأليف الحروف المتقاربة ففي كلمة (الهعخع).

٢. أن يكون لتأليف اللفظة الفصيحة في السمع حسن ومزية على غيرها وإن تساوى في التأليف من الحروف المتباعدة، ومثاله في الحروف (عذب) ومنه العذيب اسم موضع وعذبية اسم امرأة وعذب صفة للماء، ففيها مالا يجده السامع في كلمة مخارج حروفها قريبة، لضرب من التأليف في النغم، كما نجد للألوان المتباعدة حسنا يتصور في النفس ويدرك بالبصر.

٣. أن تكون اللفظة غير متوعدة وحشية، مثل لفظة كهل.

٤. أن تكون اللفظة غير ساقطة عامية مثل كلمة (نفرعن).

٥. أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة، بحيث لا ينكرها أهل اللغة أو يردوها علماء النحو للتصرف الفاسد فيها.

٦. أن لا تكون اللفظة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره، وإن كملت فيها الصفات الأخرى. كالكنيف أصله الساتر، ومنه قيل للترس كنيف، غير أنه قد استعمل في الآبار التي تستر الحدث.

٧. أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف، كلفظه استسماجها.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٦٥.

٨. أن تكون مصغرة في موضع عبر فيها عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو
وما يجرى ذلك. كلفظة قمير تستعمل للهِلال غير المكتمل.

هذه هي شروط فصاحة اللفظة المفردة، وقد مثل ابن سنان على ما يحسن
منها وما هو بالصدء، وشغلت أمثله نحواً من خمسين صفحة. وانتقل منها إلى الكلام
في الألفاظ المؤلفة، وتحدث عن مفهوم الفصاحة فيه، فرأى أن الفصاحة "عبارة عن
حسن التأليف في الموضوع المختار" (١). وأن الشرط الأول في فصاحة الكلمة ينطبق
على تأليف الكلام، "وبيانه ان يتجنب الناظم تكرار الحروف المتقاربة في تأليف
الكلام" (٢). والفصاحة لأمر عدة تقع في الكلام من جملتها التلاوم في الحروف" (٣)،
وكذلك الشرط الثاني "وهو أن تجد اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها، لا من
أجل تباعد الحروف فقط، بل لأمر يقع في التأليف، ويعرض في المزاج، كما يتفق
في بعض النقوش... فإن هذا إنما يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة،
فيوجد فيه الحسن فيه أكثر، وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات إلا
القليل" (٤). أما "الثالث والرابع من الأقسام، وهما أن تكون الكلمة غير وحشية ولا
عامية، لأن هذين القسمين أيضاً لا علة للتأليف بهما، وإنما يقبح إذا كثر فيه الكلام
الوحشي أو العامي، على حد ما يحسن إذا كثر فيه الكلام المختار" (٥). وأما الخامس
وهو أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح، وللتأليف بهذا القسم علة
وكيدة... (٦). "وأما السادس مما ذكرناه وهو أن تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر
يكره ذكره. فالتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها (٧). وأما "السابع وهو

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٠٥.

(٢) نفسه: ١٠٧.

(٣) نفسه: ١١٠.

(٤) نفسه: ١٢٠.

(٥) نفسه: ١٢٠.

(٦) نفسه: ١٢٠.

(٧) نفسه: ١٢٣.

اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف فلا علة للتأليف بهذا، إلا أن ظهور قبحه أجلي إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال... (١) "وأما الثامن وهو التصغير فلا علة للتأليف به إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها، لكنني أقول: إن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعت والعطف والتوكيد وغير ذلك من الأقسام، والاسهاب في إيرادها معدود في جملة التكرار ويجب التوسط فيه، فإن لكل شيء حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ولا يحمد تعديده" (٢).

وينتقل ابن سنان إلى ما يختص بالتأليف وينفرد له، فيورد ما يسميه:
الأصول في حسنه، ويمكن إجماله على النحو التالي:

١. وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فيه...
فلا يكون في الكلام تقديم وتأخير (٣) حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه
واعرابه في بعض المواضع، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما
يصبح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما اشبههما.. فلا يحمل
الكلام على المقلوب...

٢. حسن الاستعارة (٤) وهي على ضربين: قريب مختار وبعيد مطروح.

٣. ألا تقع الكلمة حشواً (٥).

٤. ألا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضاً وهذا هو المعاطلة... (٦).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٢٤.

(٢) نفسه: ١٢٤.

(٣) نفسه: ١٢٥.

(٤) نفسه: ١٦٩.

(٥) نفسه: ١٧٠.

(٦) نفسه: ١٨٣.

٥. ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح^(١).

٦. حسن الكناية^(٢).

٧. ألا يستعمل في الشعر والنثر ألفاظ مخصوصة بذوي المهن والاختصاص كالمتكلمين والنحويين والمهندسين وغيرهم^(٣).

٨. أن يتحقق التناسب بين اللفظين^(٤)، من طريق الصيغة ومن طريق المعنى، فمن حيث الصيغ تتناسب الأضداد، والسجع والازدواج والفواصل والتجميع^(٥)، وأن القوافي في الشعر تجري مجرى السجع^(٦)، فلا يقع فيها عيب من عيوب القوافي كالاقواء^(٧) والسناد^(٨) والتضمين^(٩) وغيرها.

٩. حمل اللفظ على اللفظ في ترتيب الكلام^(١٠).

١٠. التناسب في المقدار^(١١).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٨٨.

(٢) نفسه: ١٩٢.

(٣) نفسه: ١٩٥.

(٤) نفسه: ١٩٩.

(٥) نفسه: ٢٠٢.

(٦) نفسه: ٢١٠.

(٧) نفسه: ٢١٧.

(٨) نفسه: ٢١٨.

(٩) نفسه: ٢١٩.

(١٠) نفسه: ٢٢٥.

(١١) نفسه: ٢٢٥.

١١. المجانس: مجانس التركيب ومجانس التصحيف^(١) أمّا من حيث المعنى، فيحسن:

١. تقارب معنى اللفظتين.

٢. أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد فتضاد الألفاظ في معانيها، ولا يتحقق تناسب في المعنى بين الألفاظ.

٣. أن تتوخى المقابلة في مراعاة المعاني، كالمطابق والمتكافي^(٢)، غير أن ابن سنان يعاود وضع شروط للفصاحة والبلاغة فيذكر منها:

١. الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام وعدم الإطالة^(٣).

٢. تحقيق دلالة الألفاظ على المعاني من خلال مراعاة:

أ. المساواة بين اللفظ والمعنى^(٤).

ب. التذييل والتطويل والحشو في المواضع التي يحسن فيها ذلك^(٥).

ج. الإشارة، والإيجاز المحمود من غير إخلال.

٣. أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً^(٦). وهذا يقوده إلى البحث في أسباب الغموض في الكلام.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٢٦-٢٣٢.

(٢) نفسه: ٢٣٤.

(٣) نفسه: ٢٤١.

(٤) نفسه: ٢٥٥.

(٥) نفسه: ٢٥٦.

(٦) نفسه: ٢٥٩.

٤. الاردا ف والتتبع (١).

هذه شروط الفصاحة والبلاغة كما رآها ابن سنان، ولا يفوتني -في هذا المقام- أن أذكر ما أشار إليه جميل سعيد حين قال: "ويقول ابن سنان كالمتهم ببعض الذين لا يرون الفصاحة في التعبير إنما هي بيانه ووضوحه بقوله: (وَجَرَى بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبِي الْعَلَاءِ بْنُ سَلِيمَانَ، فَوَصَفَهُ وَاصِفٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ بِالْفَصَاحَةِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَلَّمَهُ غَيْرَ مَفْهُومٍ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَدْبَاءِ، فَعَجِبْنَا مِنْ دَلِيلِهِ، وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَخَالِفْهُ فِي الْمَذْهَبِ، وَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَتْ الْفَصَاحَةُ عِنْدَكَ بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي يَتَعَذَّرُ فَهْمُهَا، فَقَدْ عَدَلْتَ عَنِ الْأَصْلِ أَوَّلًا فِي الْمَقْصُودِ بِالْفَصَاحَةِ الَّتِي هِيَ الْبَيَانُ وَالظُّهُورُ، وَوَجِبَ عِنْدَكَ أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ أَفْصَحَ مِنَ الْمَتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ الْفَهْمَ مِنْ إشاراته بعيد، وأنت تقول: كلما كان الكلام أغمض وأخفى، كان أبلغ وأفصح). ونرى من كلام ابن سنان هذا، أن الكلام عندهم لا يوصف بالفصاحة إلا إذا كان واضحاً مفهوماً، وهو كلما وضع ازداد وقعه في النفس، وقد نفى ابن سنان صفة الفصاحة -التي تعني الغموض- عن شيخه أبي العلاء المعري، ورآها هجئة لم يرضها له" (٢).

ولا أرى صواباً فيما ذهب إليه محمد جابر الفياض حين قال عن ابن سنان: "ولست بصدد نقد كتابه، فله قيمته التي لا تجد في دراسة الحروف وتأليف الألفاظ وما يستساغ منها ويستنقب، ويتألف ويتنافر، ولكن حديثه عن مفهوم الفصاحة وحدها لا يتناسب وعنوان الكتاب والأهمية التي ذكرها لها في بداية حديثه عنها، مع أنه لم يكذب شيئاً من شروط الفصاحة إلا أشار إليه، ولكن حقيقة الفصاحة وماهيتها شيء، وشروطها شيء آخر" (٣).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٧٠.

(٢) جميل سعيد، دروس في البلاغة وتطورها: ١٠٥-١٠٦.

(٣) محمد جابر فياض، البلاغة والفصاحة لغة واصطلاحاً: ٨٦.

الفواصل:

ينظر: السجع والازدواج والفواصل.

القافية وعيوبها:

أدى البحث في السجع بابن سنان إلى أن يقول: "فأما القوافي في الشعر فإنها تجري مجرى السجع، وإن المختار منها ما كان متمكناً يدل الكلام عليه، وإذا أنشد صدر البيت عرفت قافيته، كما قال ابن نباته في وصف قصيدته: [البسيط]

خذها إذا أنشدت للقوم من طرب صدورها علمت منها قوافيها^(١)

وقد قدمنا لذلك أمثلة، وبيّنا ما يكون من القوافي حشواً في باب الحشو.

وقد صنّفت العلماء في باب القوافي كتباً بيّنوا فيها ما تجب إعادته من الحروف والحركات وما لا تجب إعادته، ووضعوا لتلك الحروف والحركات أسماء لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك، لأنه هناك مستوفى مستقصى، وليس مما نحن بسبيله^(٢).

ثم يتناول ابن سنان لزوم ما لا يلزم، وما يسميه أصحاب القوافي حروف الروي، والدخيل بين ألف التأسيس وحرف الروي، إلى أن يقول: "وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه ما لا يلزمه شيء من عيوب القوافي، لأنه إنما فعل ذلك طوعاً واختياراً من غير الجاء ولا إكراه. ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق وأقرب السبل، وليس بنا حاجة إلى المتكلف المطرح، وإن ادّعى علينا قائلة أن مشقة نالته وتعباً مرّ به في نظمه. وورود القوافي متمكنة في الأشعار المختارة موجودة..."^(٣) ويقول: "ومما يجب أن يعتمد في القافية

(١) ابن نباتة السعدي، ديوانه: ٤٨١/١.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢١٠.

(٣) نفسه: ٢١٢-٢١٣.

ألا تكون الكلمة إذا سكت عليها كانت محتملة لمعنى يقتضي خلاف ما وضع الشعر له، مثل أن يكون مديحاً فيقتضي بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجهاً من الذم أو معنى يتطير منه الممدوح أو ما يجري هذا المجرى... ومن هذا الجنس أيضاً الابتداء في القصائد، فإنه يحتاج إلى تحرز فيه، حتى لا يستفتح بلفظ محتمل أو كلام يتطير منه.... ويروى أن أبا نواس لما أنشد الفضل بن يحيى قصيدته: [الطويل]

أربع البلى إن الخشوع لبادي عليك وإني لم أحنك ودادي^(١)

تطير الفضل من هذا الابتداء. فلما انتهى إلى قوله في القصيدة:

سلام على الدنيا إذا ما فقدتم بني برمك من رائحين وغاد

استحكم تطيره، فلم يمض إلا أسبوع حتى نكب بنو برمك، وقتل جعفر بن يحيى...^(٢)

.... "ومن تناسب القوافي تجنب الاقواء فيها، وهو اختلاف إعرابها..."^(٣)

"والإيطاء في القوافي عيب..."^(٤)، "والسناد أيضاً عيب..."^(٥)

"ومن عيوب القوافي أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التي منها القافية حتى يكون تمامها في البيت الثاني، مثل أبيات كتبها إليّ الشيخ أبو العلاء بن سليمان في بعض كتبه، وحكى أن أبا العباس المبرد ذكرها في كتابه الموضوع في القوافي، وسمى هذا الجنس من عيوب القافية: المجاز. والأبيات:

شبيه بابين يعقوب ولكن لم يكن يو

(١) أبو نواس، ديوانه: ٤٧٣.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢١٦.

(٣) نفسه: ٢١٧.

(٤) نفسه: ٢١٨.

(٥) نفسه: ٢١٨.

سِف يشرب الخمر	ولا يزنّي ولا يو
سَع الأمواه بالقهو	ة مزجاً لم يكن دو
ن في صبح وإمساء	وهذا منكر يو
شك الرحمن أن يصلّيه	في نار خزي هو
لها أهل فلا يكشف	ف عنه ربنا السو
إن الأخضر الإبطي	ن ذا الفحشاء لا يو
قِد النار لأضياف	ولو قيل له ذو
دنائير وأموال	فيا رحمن لا تو
سَع الرزق على هذا الـ	ذي منظره لو
لو والفعل ستّوق	فوزن الريش لا يو ^(١)
وقطع الكلام على يو.	

ومما يجري هذا المجرى: التضمين، وهو ألا تستقل الكلمة التي هي القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما في أول البيت الثاني...^(٢).

"ومن عيوب القوافي في ترك التناسب أن يكون الروي على حرفين متقاربين، كما قال بعض العرب:

[رجز]

بني إن البرّ شيء هين المنطق اللين والطعيم^(٣)

وهذا من الشاذ النادر الذي لا يلتفت إليه.

(١) أي لا يوزن، ولم أقف على هذه الأبيات ولا نسبها في المظان التي رجعت إليها، ويسمى هذا النوع:

التدوير، كما يعرف باسم الاقتضاء. المرزباني، الموشح: ٤٩.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢١٨-٢١٩.

(٣) ثعلب، قواعد الشعر: ٦٩، حيث تخريج البيت ونسبته واختلاف رواياته هناك.

ومن عيوب القوافي أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على رويّ
ينبئ أن تكون قافية آخر البيت بحسبه فيأتي بخلافه، كقول عمرو بن شاس: [طويل]

تذكرت ليلي لات حين ادكارها وقد حني الأضلاع ضل بتضلال^(١)

فلما قال: ادكارها، أوهم أن الروي حرف الراء بوصل وخروج وردف قبله،
فجاء بالقافية على اللام.^(٢)

"..... وأما التصريح فيجري مجرى القافية، وليس الفرق بينهما إلا أنه في
آخر النصف الأول من البيت... والذي أراه أن التصريح يحسن في أول القصيدة
ليميز بين الابتداء وغيره، ويفهم قبل تمام البيت رويّ القصيدة وقافيتها.... ومن
التناسب أيضاً الترصيع، وهو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو
الفصل من الكلام المنثور مسجوعة... ومن التناسب أيضاً حمل اللفظ على اللفظ في
الترتيب... ومن المناسبة أيضاً التناسب في المقدار، وهذا في الشعر محفوط
بالوزن... ومن التناسب بين الألفاظ: المجانس...^(٣) وهكذا تناول ابن سنان القافية
بما رآه يحسن فيها أو يلحق بها عيوباً.

القديم والحديث:

صوّر ابن سنان الصراع بين أنصار القديم وبين أنصار الحديث، وحجج كل
منهما، وناقشها. فهو يبدأ بسرد مذهب كل قوم، ويدلي بدلوه في هذه المسألة من
خلال "فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام"، ابتداءً فيه قائلاً: "ذهب قوم من
الرواة وأهل اللغة إلى تفضيل اشعار العرب المتقدمين على شعر كافة المحدثين، ولم
يجيزوا أن يلحقوا أحداً ممن تأخر زمانة بتلك الطبقة وإن كان عندهم محسناً،
واختلفوا في علة ذلك: فزعمت طائفة من جهالهم أن العلة فيه هي مجرد التقدم في

(١) ابن قتيبة، الشعر والشعراء: ٤٢٥/١. وعمرو بن شاس الأسدي شاعر جاهلي كانت امرأته تعيره بسواده.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٢٠.

(٣) نفسه: ٢٢١-٢٢٣.

الزمان، واستمروا في الترتيب فجعلوا الشعراء طبقات بحسب تواريخ أعصارهم. وقال قوم منهم: السبب في ذلك أن المتقدمين سبقوا إلى المعاني في أكثر الألفاظ المؤلفة، وفتحوا طريق الشعر، وسلك الناس فيه بعدهم، وجروا على آثارهم، فلهم فضيلة سبق التي لا توازيها فضيلة.... وقال طائفة أخرى: إن العلة في تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير تكلف ولا تصنع، والأشعار المحدثّة تقع بتكلف وتعمل...^(١).

ولا يتسع المقام لسرد ما قاله ابن سنان، فهو يسرد آراء الفريقين ولكنه لا ينسب الرأي إلى من قال به، وكلامه في هذه المسألة يحتاج إلى تبويب للمسائل، كذلك التي نجدها عند محمد الكتاني، إذ أحسن في كتابه الواقع في جزأين تناول قضية "الصراع بين القديم والجديد في الأدب العربي الحديث"^(٢)، وبوّب المسائل التي عرضها، تبويماً يسهل على الباحث تتبع المسألة تدريجياً لينتهي إلى ما آلت إليه. بيد أن ابن سنان يقول كلاماً عائماً يحتاج إلى تحقيق وتوثيق، لنعرف من قصد بقوله: "قوم من الرواة وأهل اللغة" أو قوله: "طائفة من جهّالهم"، و"طائفة أخرى" و"غير هؤلاء من أهل العلم بالشعر" وقوله: "وقد صنف قوم في نقد الشعر رسائل ذكروا فيها أبواباً من الصناعة لا تخرج عما ذكرناه....". ويمكن لنا أن نعدّ ابن سنان قد انتصر في رأيه للمحدثين، وإن اختتم الفصل بقوله: "وهذه كلها أقوال صادرة عن الهوى، ومقصورة على محض الدعوى، من غير دليل يعضدها، ولا حجة تنصرها، والطريق الذي يؤدي إلى المقصود من معرفة المختار في الألفاظ والمعاني هو ما ذكرناه ونبهنا عليه..."^(٣).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) صدرت الطبعة الأولى من كتاب محمد الكتاني، الصراع بين القديم والجديد في الأدب العربي الحديث، عن دار الثقافة بالدار البيضاء/ المغرب، عام ١٩٨٢م.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٣٧.

الكلام:

أفرد ابن سنان في أوائل كتابه الحديث على الكلام في فصل مستقل بداه بقوله: "الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير، وذكر السيرافي أنه مصدر، والصحيح أنه اسم للمصدر، والمصدر: التكليم... ولعل أبا سعيد تسمح في إيراد ذلك وقاله مجازاً. فأما الكلم فإنه اسم يدل على الجنس... والكلمات جمع كلمة، وقد حكى كلمة وجمعها كلم.... والكلام عندنا: ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها، على ما بيناه من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية. وحده: ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع ممن تصح عنه أو من قبيله الإفادة... والشروط التي ذكرناها فيه متى تكاملت صح الوصف بأنه كلام، ومتى اختل بعضها لم يوصف بذلك" (١).

ويمضي ابن سنان في شرح هذا الحد، وهل يشترط في حد الكلام كونه مفيداً، ومتى يقال تكلم لمن نطق، وينقل رأي أبي طالب العبدى النحوي في الكلام نقلاً عن سيبويه. ويدخل في حجج منطقية يحتاج بها أبا طالب، ثم ينقل آراء أخرى للجبائي والمجبرة حتى ليكاد يكون الفصل الذي عقده أقرب إلى الحجج المنطقية إلى أن يؤدي به الحديث إلى القول: "والكلام على ضربين: مهمل ومستعمل، فالمهمل هو الذي لم يوضع في اللغة التي قيل له مهمل فيها شيء من المعاني والفوائد. والمستعمل هو: الموضوع لفائدة أو معنى، وينقسم (إلى) قسمين: أحدهما ما له معنى صحيح وإن كان لا يفيد فيما سمي به، كنحو الألقاب مثل قولنا: زيد وعمر... والقسم الثاني هو المفيد، وهو على ثلاثة أضرب، أحدها: أن يبين نوعاً من نوع كقولنا: كون ولون، وثانيهما: أن يبين جنساً من جنس كقولنا جوهر وسواد. وثالثها: أن يبين عينا من عين، كقولنا: عالم وقادر. والمفيد من الكلام ينقسم (إلى) قسمين: حقيقة ومجاز، فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو: ما أريد به ما وضع لإفادته. والمجاز: هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته، والكلام المفيد يرجع كله إلى

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٥-٢٦.

معنى الخبر... أمّا الجحود والتشبيه والقسم والتمني والتعجب فالأمر في كونها أخباراً في المعنى ظاهر... وإذا كنا قد بينّا حد الكلام وحقيقته، فينبغي أن نذكر حقيقة المتكلم... ولما كنا قد ذكرنا طرقاً من القول في حقيقة الكلام والمتكلم، فيحتاج إلى نبذ من الكلام في الحكاية والمحكي...^(١).

وكما بحث في الكلام والمتكلم، في فصل أفردته، فإنه تحدث في الكلمة خلال تناوله الشروط الواجب أن تكون في اللفظة المفردة، وأبان أن تأليف الكلام له شروط تتحقق بمقتضاها للكلام صفة الفصيح المختار^(٢)، وأن في كلام العرب ما هو متلائم في الطبقة العليا وفي الطبقة الوسطى^(٣)، وقد أولى تأليف الكلام عناية أكبر من عنايته باللفظة المفردة من غير تأليف. ومثل الكلام الذي يدل بعضه على بعض ويأخذ بعضه برقاب بعض^(٤) وألمح إلى أن في بعض الكلام فضول ينبغي أن تحذف^(٥)، وتحدث عن عيوب تؤدي إلى نقص في الكلام^(٦)، وأن في الكلام ألفاظاً غير مقصودة في أنفسها، وإنما المقصود هو المعاني والأغراض التي احتيج إلى العبارة عنها بالكلام^(٧)، ونبه إلى تأمل الكلام المؤلف إن كان المعنى فيه ناقصاً غير مستوفي فذلك الإخلال وإن كان المعنى تاماً فهو متناسب أو فيه مساواة وإن زاد المعنى على اللفظ فهذا إيجاز في الكلام وإلا ففيه حشو أو تطويل^(٨). ثم انتقل إلى القول: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً جلياً لا يحتاج

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٤٠-٤٣.

(٢) نفسه: ١٠٧-١١٠.

(٣) نفسه: ١١١.

(٤) نفسه: ١٨٧.

(٥) نفسه: ٢٤١.

(٦) نفسه: ٢٤٤.

(٧) نفسه: ٢٥١.

(٨) نفسه: ٢٥٨.

إلى فكر في استخراجِه وتأمل لفهمه، وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً^(١).

ثم انتقل للأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع^(٢). ويبدو أن الكلام وما يتعلق به قد شغل حيزاً كبيراً في كتاب ابن سنان.

كمال المعنى:

ينظر: المعنى

الكناية:

من وضع الألفاظ في موضعها الملائم عند ابن سنان: "حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح. وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة... ومما يستحسن من الكنايات قول امرئ القيس:

[الطويل]

فصرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا ورضت فذلت صعبة أي إذلال^(٣)

لأنه كنى عن المباذعة بأحسن ما يكون من العبارة...^(٤) وأورد أمثلة أخرى، واعترض على بعض المفسرين الذي ذهب "إلى أن قوله تعالى: (كانا يأكلان الطعام) ٧٥/المائدة. كناية عن الحدث، وليس الأمر على ما قال، بل معنى الكلام على ظاهره، لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً، وهذا شيء ذكره أبو عثمان الجاحظ، وهو صحيح"^(٥).

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٥٩.

(٢) نفسه: ٢٥٩.

(٣) امرؤ القيس، ديوانه: ٣٢.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٩٢.

(٥) نفسه: ١٩٥.

ومضى بنا القول في "الإرداف والتتبع" الذي يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المتبوع، فإذا دلّ على التابع أبان عن المتبوع، وهذا مما له علاقة بالكناية.

لزوم ما لا يلزم:

تناوله ابن سنان في "القوافي" فقال فيه: "وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزمه طلباً للزيادة في التناسب، والإغراق في التماثل... وكان شيخنا يذهب إلى أن قصيدة كثير التي أولها:

خليليّ هذا ربع عزّه فاعقلا قلو صيكمّا ثم ابكيا حيث حلّت (١)

قد لزم اللام في جميعها، فلما سأله عن البيت الذي يروي فيها، وهو:

اصاب الردى من كان يهوى لك الردى وجنّ اللواتي قلن: عزّة جنت
قال: هذا البيت ليس من القصيدة...

وكان علي بن العباس الرومي يلتزم هذا كثيراً، وهو موجود في شعره.

ونظم أبو العلاء أحمد بن سليمان شعره المعروف بلزوم ما لا يلزم على هذه الطريقة، وكذلك أكثر كلامه المنثور سلك فيه هذا المنهج.

وليس يُغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه ما لا يلزمه شيء من عيوب القوافي، لأنه إنما فعل ذلك طوعاً واختياراً من غير إلجاء ولا إكراه... (٢). وقد يسمى هذا الفن: الاعنات لما فيه من التّزام أو تضيق أو تشديد (٣).
اللغة:

"اللغة عبارة عما يتواضع القوم عليه من الكلام" (٤) بهذا بدأ ابن سنان (فصل في اللغة) عقده في أوائل كتابه، وأضاف: "أو يكون توقيفاً"، ثم لم يلبث أن قال:

(١) كثير عزة، ديوانه (عباس): ٩٥.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر النصيحة: ٢١١-٢١٢.

(٣) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم: ٢١٤/٢.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر النصيحة: ٤٦.

"والصحيح أن أصل اللغات مواضعه وليس بتوقيف... وقد ظن قوم أن المواضعة بيننا تحتاج إلى إذن سمعي، ولا حاجة لهذا القول، إذ الدواعي إلى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض قوية، والانتفاع بذلك ظاهر..."^(١). ثم يسرد ميزان اللغة العربية على "سائر اللغات وفضلها، كالسعة...، ولها فضل لأن الناظم أو الناثر إذا حذر عليه موضع إيراد لفظه، وكانت اللغة التي ينسج منها ذات ألفاظ كثيرة، تقع موقع تلك اللفظة في المعنى، أخذ ما يليق بالموضع من غير عنت ولا مشقة"^(٢) ويؤدي به الحديث على ما في العربية من ميزات وفضل إلى الإفاضة بما لأهلها العرب من فضائل! ثم يقول: "ونعود إلى الكلام في اللغة، قالوا: مما اختصت به لغة العرب من الحروف وليس هو في غيرها حرف الظاء وقال آخرون: حرف الظاء والضاد..."^(٣) ويمضي في شرح ما للعربية من سمات لا نظير لها في لغات أخرى.

اللف والنشر:

ويدعى الطي والنشر، غير أنه عند معظم البلاغيين يدعى اللف والنشر^(٤)، وله تسميات أخرى. منها ما سماه ابن سنان "التناسب"، وعدّ "من التناسب حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب"^(٥). وقد تقدمت الإشارة إليه.

اللفظ:

شغل كلام ابن سنان في اللف واللفظة والألفاظ حيزاً واسعاً من كتابه، وقد اعتبر الفصاحة نعتاً للألفاظ إذا وجدت تلك الألفاظ على شروط عدة، مضت بنا في بحث الفصاحة، وكذلك عدّ من شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين، وقد تناولناها

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٤٧.

(٢) نفسه: ٤٨-٥٠.

(٣) نفسه: ٥٦.

(٤) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٧٣/٣.

(٥) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٢٥.

فيما مضى، من طريق الصيغة ومن طريق المعنى^(١)، واعتبر أحد الأصول في حسن تأليف الألفاظ بعضها مع بعض: وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً^(٢)، وقد تناولناه فيما مضى. وكذلك تكلم في دلالة الألفاظ على المعاني^(٣) فتناول المساواة والتذييل والإشارة وقد سبق القول فيها. وكرر القول "أن الكلام غير مقصود في نفسه، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم، ويفهموا المعاني التي في نفوسهم، فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام"^(٤) ورأى أن الأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على المسامع ستة، اثنان منها في اللفظ بانفراده، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض واثنان في المعنى^(٥).

المبالغة في المعنى والغلو:

ينظر: المعنى

المجاز:

في رد ابن سنان على القاضي الجرجاني فيما ذهب إليه في الاستعارة^(٦)، ورد قول ابن سنان: "لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز، والمجاز لا يقاس عليه، وليس يحسن بنا أن نقابل اللفظ باللفظ في كل موضع من الكلام قياساً على

(١) ابن سنان الجفاجي، سر الفصاحة: ١٩٩-٢٣٢.

(٢) نفسه: ١٢٤-٢٣٢.

(٣) نفسه: ٢٤٣.

(٤) نفسه: ٢٥٩ وكذلك ٢٥١.

(٥) نفسه: ٢٥٩.

(٦) نفسه: ١٤٨.

مقابلة اللفظ باللفظ في قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ٤٠/الشورى... (١) وكرر هذا القول في مكان آخر (٢).

ومضى بنا في (القافية) كلام ابن سنان في عيوب القوافي، ومنه ما سماه المبرّد في كتابه الموضوع في القوافي المجاز. ولا حاجة إلى تكرار القول فيه هنا.

المجائس:

ينظر: التناسب.

المخالف:

ينظر: التضاد.

المساواة:

مضى بنا الكلام في شروط الفصاحة والبلاغة قول ابن سنان: "وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام، أحدها: المساواة.. (٣)". وفصل ابن سنان القول في هذه المسألة مرة أخرى قائلاً: "قاماً المساواة بين اللفظ والمعنى فكما وصف بعض الأدباء رجلاً فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه. أي هي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر، وحدّ المساواة المحموده هو: إيضاح المعنى باللفظ الذي لا يزيد عنه ولا ينقص، وقد احترزت بقولي: إيضاح مما احترزت منه في حدّ الإيجاز، لما أذهب إليه من قبح العبارة عن المعنى باللفظ الذي لا يوضحه، وفرقت بين المساواة والتذييل بقولي: لا يزيد عنه، لأن التذييل لفظ يزيد على المعنى، وفرقت بين المساواة والإيجاز والإخلال بقولي: ولا ينقص، لأن الإيجاز - على ما ذكرناه - إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ، والإخلال هو نقص المعنى باختصار اللفظ،

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٥١.

(٢) نفسه: ١٦٤.

(٣) نفسه: ٢٤٣.

فقد فهم بهذا القول: الإيجاز والإخلال والمساواة والتذليل، ولكل من ذلك أمثلة. فأما أمثلة الإيجاز والإخلال فقد ذكرناها، وأمّا أمثلة المساواة فكثيرة، ومنها قول زهير:

[الطويل]

ومهما يكن عند امرئ من خليقة ولو خالها تخفى على الناس تعلم^(١)

[الطويل]

... وقول طرفة بن العبد:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيتك بالأخبار من لم تزود^(٢)

[البسيط]

... وقول أبي الطيب:

أتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واثناه على الهرم^(٣)

... وأمثال هذا أكثر من أن تحصى^(٤).

المستحيل والممتنع:

ينظر: الاستحالة والتناقض.

المطابق:

ينظر: التضاد.

المطابقة:

ينظر: التضاد والتطبيق والتكافؤ.

(١) زهير بن أبي سلمى، ديوانه (ثعلب): ٣٢.

(٢) طرفة، ديوانه (الجندي): ٦٦.

(٣) المعتبي، ديوانه (المكبري): ١٦٣/٤.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٥٥-٢٥٦.

المعاظلة:

يرى ابن سنان ان "من وضع الألفاظ موضعها اللائق بها ألا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضها بعضاً، وهذا هو المعاظلة التي وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه زهير بن أبي سلمى بتجنبها فقال: كان لا يعاظم بين الكلام. لأن المعاظلة: المداخلة. ومن ذلك يقال: تعاظلت الكلاب، وغيرها مما يتعلق ببعضه ببعض عند السفاد. وقد غلط في تمثيل هذا أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب، وبيّن خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي رحمه الله. لأن أبا الفرج قال: إن المداخلة التي تكره ووصف عمر رضي الله عنه زهيراً بتجنبها أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه. قال: وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة، مثل قول أوس بن حجر:

[المنسرح]

وذات هدم عارٍ نواشرها تصمت بالماء تولبا جديعا^(١)

فسمى الصبي تولبا، والتولب ولد الحمار. ومثل قول الآخر: [الطويل]

وما رقد الولدان حتى رأيتهم على البكر يُمرية بساق وحافر^(٢)

فسمى رجل الانسان حافرا، وهذا ليس من المعاظلة التي هي ركوب بعض الكلام بعضاً، ومداخلة بعضه في بعض. والصحيح من تمثيل ذلك ما ذكره أبو القاسم الأمدي، وهو قول أبي تمام:

[البسيط]

(١) أوس بن حجر، ديوانه (نجم): ٥٥، والبيت من قصيدة مطلعها: أيتها النفس أجملِي جزعا... يرثي

بها فضالة بن كدّة، وقبله: ليبيك الشرب والمدامة والـ

فتيان طراً وطامع طمعاً.

والهدم: الكساء أو الثوب الممزق البالي، وذات الهدم المرأة التي ترتديه يعني أنها امرأة ضعيفة. نواشرها: عروق وعصب في باطن ذراعها. تولباً: يريد ولداً صغيراً وهو اسم يطلق على ولد الحمار. الجدع: الصغير السيء الغذاء الضعيف، فهي تحفوه.

(٢) البيت لجبيها الأسدي كما في لسان العرب (حفر)، وفي حلية المحاضرة للحاتمي نسب للمزرد بن ضرار عن رواية للاصمعي ولكنه ليس في ديوان المزرد (حققه خليل العطية).

خان الصفاء أخ خان الزمان أخاً عنه فلم يتخون جسمه الكمد^(١)

لأن ألفاظ هذا البيت يتشبه بعضها ببعض، وتدخل الكلمة من أجل كلمة أخرى تجانسها وتشبهها، مثل: خان وخان ويتخون وأخ وأخاً. فهذا هو حقيقة المعاطلة...^(٢). وأورد ابن سنان أمثلة أخرى، وعرض قول الأمدى في المعاطلة والمحمود من الكلام وصلتها به، وأيد أبا القاسم قائلاً: "وهذا الذي ذكره أبو القاسم رحمه الله صحيح، ويجب ان يقتدى به في هذا الباب..."^(٣).

المعنى:

ينظر: الإلغاز. وفيه: كمال المعنى، والمبالغة في المعنى.

المماثل:

ينظر: المجانس المماثل في: التجنيس.

الممتنع:

ينظر: الاستحالة والتناقض.

مؤلف الكلام:

أورده ابن سنان في الكلام وتأليفه من المنظوم والمنثور، وختم كتابه بفصل "قيماً يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته"^(٤) يمكن إجمال ما جاء فيه أن مؤلف الكلام يحتاج إلى معرفة اللغة قدر ما يعرف كل شيء باسمه الذي وضعته له، ويختار الألفصح، ويعرف ما يتصرف الاسم عليه من جمع وتنثية وتذكير وتأنيث وتصغير

(١) أبو تمام، ديوانه (عزّام): ٧٤/٤.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٨٣-١٨٥.

(٣) نفسه: ١٨٧.

(٤) نفسه: ٣٤١.

وترخيم، ليورده صحيحاً غير فاسد. وإلى علم النحو لمعرفة إعراب ما يقع له في التأليف.. والتصريف، وإلى العروض والقوافي والمشهور من أخبار العرب والمخاطبات والمكاتبات...

ويوصي ابن سنان بترك التكلف والاسترسال مع الطبع وفرط التحرز ومشاورة أهل المعرفة وبغض الإكثار والإطالة... فإن كلام الانسان ترجمان عقله ومعيار فهمه وعنوان حسه...

النثر:

وضعه ابن سنان في الكلام حين قسمه قسمين: المنظوم والمنثور، وأكثر ما يأتي حديثه عنهما مقترنين، وابن سنان أورد فصلاً في كتابه "في ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور" بدأه بالقول: "أما حدّ النثر فهو حدّ الكلام الذي ذكرناه في هذا الكتاب" (١) ثم قال: "...وأما الذي نقوله من تفضيل النثر على النظم فهو أن النثر يُعلم فيه أمور لا تعلم في النظم، كالمعرفة بالمخاطبات، وبيّنة الكتب والعهود والتقليدات، وأمور تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكاتب أمورهم، ويطلع على خفي أسرارهم. وإن الحاجة إلى صناعة الكتابة ماسّة، والانتفاع بها في الأغراض ظاهر... والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رتب الرياسة... وأكثر النثر شرح أمور متيقنة وأحوال مشاهدة وما كثر فيه الجد والتحقيق أفضل مما كثر فيه المحال والتقريب. وقد يتسع الكلام فيما لا يخرج عن هذا الفن، وهذه الجملة كافية في مثل هذا الموضع" (٢).

الوحي:

تنظر: الغرابة والغموض والوضوح.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٣٧.

(٢) نفسه: ٣٤٠.

الوزن:

قال ابن سنان: "والوزن هو التاليف الذي يشهد الذوق بصحته أو العروض، أما الذوق فلأمر يرجع إلى الحس، وأما العروض فلأنه قد حصر فيه جميع ما عملت العرب عليه من الأوزان.

.... والذوق مقدم على العروض، فكل ما صح فيه لم يلتفت إلى العروض في جوازه، ولكن قد يفسد فيه بعض ما يصح بالعروض على ما ذكرناه، كالزحافات المروية في أشعار العرب المذكورة في كتب العروض، وهو الأصل الذي عملت العرب الأول عليه، وإنما العروض استقراء للأوزان حدث بعد ذلك بزمان طويل.

وأما التفضيل بين النظم والنثر فالذي يصلح أن يقوله من يفضل النظم أن الوزن يحسن الشعر، ويحصل للكلام به من الرونق ما لا يكون للكلام المنثور، ويحدث عليه من الطرب في إمكان التلحين والغناء به ما لا يكون للكلام المنثور ولهذه العلة ساغ حفظه أكثر من حفظ المنثور^(١).

الوصف:

أورده ابن سنان في الأوصاف التي تطلب من المعاني الموجودة في الألفاظ التي تدل عليها، أي الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما جرى مجراها، فالصحة في المعاني مطلوبة^(٢)، "ومن الصحة صحة الأوصاف في الأغراض، وهو أن يمدح الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه... وكذلك في كل غرض من الأغراض الشعرية، من هجاء وفخر وعتاب ووصف وغير ذلك، حتى يكون كل شيء موضوعاً في المكان الذي يليق به... لكن أصول الأوصاف والمعاني مما لا تتبدل ولا تتغير، فليكن الانتماء بها واقعاً، والاجتهاد في جريها على

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٣٩.

(٢) نفسه: ٣٠١-٣٠٢.

قانون السداد والصواب حاصلًا... "ويورد ابن سنان أمثلة كثيرة على ما عيب فيه بعض الشعراء بما وصفوه في أشعارهم فيقول: "وعيب جميل في قوله: [طويل]

رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغرّ من أنيابها بالقوادح^(١)

وقيل: ليس هذا كلام صادق المحبة، بل هذا دعاء مبغض قد تجاوز قدر السلوة.... وعيب على أبي نواس قوله في الفضل بن يحيى: [الطويل]

سأشكو إلى الفضل بن يحيى بن خالد هواها لعل الفضل يجمع بيننا^(٢)

وقال الفضل: ما زال على أن جعلني قوادحاً..... وعيب على كثير قوله: [الطويل]

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلي بكل سبيل^(٣)

وقيل: لم أراد أن ينسى ذكرها حتى تتمثل له؟^(٤)

الوضوح والغموض:

ينظر: الغموض والوضوح.

(١) جميل بثينة، ديوانه (نصار): ٥٣. والقوادح: جمع قادح، وهو السواد الذي يظهر في الأسنان.

(٢) أبو نواس، ديوانه (الغزالي): ٤٧٤.

(٣) كثير عزة، ديوانه (عباس): ١٠٨.

(٤) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٠٤-٣٠٥.

الفصل الثالث

المصطلح البلاغي والنقدي

عند عبد القاهر

الابتدال:

الابتدال في الألفاظ يعني استعمال الساقط العامي لفظاً أو معنى، وقد أشار عبد القاهر إلى هذه المسألة، وذكر أن كثرة الاستعمال يجعل اللفظ أو المعنى مبتدلاً، قال: "لا يمتنع أن يسبق الأول إلى تشبيه لطيف بحسن تأمله وحدة خاطره، ثم يشيع ويتسع، ويذكر ويشهر حتى يخرج إلى حد المبتدل، وإلى المشترك في أصله، وحتى يجري، مع دقة تفصيل فيه، مجرى المجل الذي تقوله الوليدة الصغيرة والعجوز الورهاء. فإنك تعلم أن قولنا: (لا يشقّ غبارَه) الآن في الابتدال كقولنا: (لا يلحق ولا يُدرك) و: (هو كالبرق) ونحو ذلك، إلا أنا إذا رجعنا إلى أنفسنا علمنا أنه لم يكن كذلك من أصله، وأن هذا الابتدال أتاه بعد أن قضى زماناً بطراءة الشباب وجدة الفتاة وبعزة المنيع" (١).

الاحتذاء:

"واعلم أن الاحتذاء، عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه، أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرض أسلوباً - والاسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه - فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجيء به في شعره، فيشبهه بمن يقطع من أديمه نعلا على مثال نعل قد قطعها صاحبها؛ فيقال: قد احتذى على مثاله، وذلك مثل أن الفرزدق قال:

أترجو رُبَيْعَ أن تجيء صغارُها بخير وقد أعيأ ربيعاً كبارها (٢)

احتذاه البعيثُ فقال: [الطويل]

أترجو كليب أن يجيء حديثها بخير، وقد أعيأ كليباً قديمها (٣)

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٧٤.

(٢) الفرزدق، ديوانه (الصاوي): ٣٣٨/١.

(٣) أبو عبيدة، النقائض: ١٠٩/١.

.... وهذا الذي كتبت من جلي الأخذ في الحدو، ومما هو في حدّ الخفيّ قول

[الطويل]

البحثري:

ولن ينقل الحساد مجدك بعدما تمكّن رضوى واطمان متالع^(١)

[الكامل]

وقول أبي تمام:

ولقد جهّدتُم أن تزيلوا عزّة فإذا أبان قد رسا ويلمّم^(٢)

[الكامل]

قد احتذى كل واحد منهما على قول الفرزدق:

فادفع بكفك إن أردت بناءنا ثهلان ذا الهضبات هل يتحلل^(٣)

وجملة الأمر أنهم لا يجعلون الشاعر محتذياً إلا ما يجعلونه به آخذاً
ومسترقاً...^(٤).

... فأما أن يُجعل إنشاد الشعر وقراءته احتذاءً فمما لا يعلمونه، كيف وإذا
عمد عامد إلى بيت شعر فوضع مكان كل لفظ لفظاً في معناه، كمثّل أن يقول في
قوله:

دع المكارم لا ترحل لبغيّتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي^(٥)

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك أنت الآكل اللابس

لم يجعلوا ذلك احتذاءً، ولم يؤهلوا صاحبه لأن يسموه محتذياً، ولكن يسمون
هذا الصنيع سلخاً، ويرذلونه ويسخفون المتعاطي له، ... والعجب من أنهم لم ينظروا

(١) البحثري، ديوانه: ١٣٠٥/٢.

(٢) أبو تمام، ديوانه: ٢٠٠/٣. من قصيدة في مدح مالك بن طوق التغلبي، وأبان ويلمّم: جيلان.

(٣) الفرزدق، ديوانه (الصاوي): ٧١٧/٢.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٩٦-٢٩٧.

(٥) الحطينة، ديوانه: ٢٨٤.

فيعلموا أنه لو كان منشد الشعر محتدياً لكان يكون قائل شعر، كما أن الذي يحذوا النعل بالنعل يكون قاطع نعل. وهذا تقرير يصلح لأن يحفظ للمناظرة. ينبغي أن يقال لمن يزعم أن المنشد إذا أنشد شعر امرئ القيس كان قد أتى بمثله على سبيل الاحتذاء: أخبرنا عنك لماذا زعمت أن المنشد قد أتى بمثل ما قاله امرؤ القيس، لأنه نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها؟ أم لأنه راعى النسق الذي راعاه في النطق بها؟ فإن قلت: إن ذلك لأنه نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها أحلت، لأنه إنما يصح أن يقال في الثاني أنه أتى بمثل ما أتى به الأول إذا كان الأول قد سبق إلى شيء فأحدثه ابتداء، وذلك في الألفاظ محال، إذ ليس يمكن أن يقال إنه لم ينطق بهذه الألفاظ التي هي قوله:

[الطويل]

قفأ نبك من ذكرى حبيب ومنزل

قبل امرئ القيس أحد... (١).

وثمة فرق يراه بين الاحتذاء والسلخ، فالاحتذاء، "فالاحتذاء" مجازاة شاعر شاعراً آخر في أسلوبه، بينما السلخ هو أن يعتمد عامد إلى بيت شعر فيضع مكان كل لفظة منه لفظة في معناها، ولا يعرض لنظمه وتأليفه. (٢)

الأخذ:

ينظر: السرقة، الاحتذاء.

الاستئناف:

ينظر: الفصل والوصل.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٩٨. وامرؤ القيس، ديوانه: ٨، وعجز البيت:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٩٦-٢٩٧.

الاستخبار أو الاستفهام:

أدار البلاغيون مصطلح الاستفهام في مباحثهم ومؤلفاتهم، شأنهم شأن النحاة في حديثهم عن أدوات الاستفهام، في حين أن عبد القاهر قال: "الاستفهام استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك"^(١). فالسامع يُخبر بشيء قد لا يفهمه، فإن استخبر ثانية فهو مستفهم.

الاستعارة:

ينظر: المجاز.

الاستفهام:

ينظر: الاستخبار.

الأسلوب:

ينظر: النمط.

أسلوب الحكيم:

ينظر: المغالطة.

الإشارة:

يقول عبد القاهر: "وكما أن الصفة إذا لم تأت مصحراً بذكرها، مكشوفاً عن وجهها، ولكن مدلولاً عليها بغيرها، كان ذلك أفخم لشأنها والطف لمكانها، كذلك إثباتك الصفة للشيء تثبتتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحاً وجئت إليه من جانب التعريض والكنائية والرمز والإشارة، كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٠٨.

والرونق، ما لا يقل قليله ولا يجهل موضع الفضيلة فيه" (١). وعبارة عبدالقاهر هنا تروحي بأن كل فن من هذه الفنون قائم بنفسه، ومن القدماء من سمّي الاشارة: الإيماء، ومنهم من فرق بينها وبين الإيجاز، ومنهم من عدّها منه.

الإعجاز:

ما أن يسمع أحدنا كلمة "إعجاز" حتى يستحضر في ذهنه مسألة "إعجاز القرآن الكريم"، وهذا يعني لصوق الكلمة بكتاب العربية الأكبر، بعيداً عن أولئك الذين امتلكوا ناصية البيان فوق كلامهم كالسحر في نفوس سامعية، فكم من خطيب أو شاعر أدّى الفكرة بطريقة عجز غيره عن الاتيان بها! إلا أن هذا لا ينتمي إلى القول بالاعجاز، لأن الكلمة قد لازمت القرآن الكريم.

ترك لنا عبدالقاهر رسالة في إعجاز القرآن الكريم عنوانها "الرسالة الشافية"، وكتاباً عنوانه: "دلائل الاعجاز". وواضح "أن هدفه هو إثبات عجز العرب عن معارضة القرآن الكريم" (٢)، وفي دلائل الاعجاز "استدل على ما قرره في (الشافية) من أن القرآن معجز في نفسه وأن إعجازه في نظمه وتأليفه..." (٣). وفي "جهود الامام عبدالقاهر الدليل الحي النابض على أثر قضية الاعجاز القرآني في تدوين البلاغة العربية وبلوغها مرحلة النضج والثراء" (٤).

ومجمل رأي عبدالقاهر في الاعجاز هو أن كتاب الله تعالى معجز بنظمه، فهو يقول: "ومعلوم أن المعول في دليل الاعجاز على النظم، ومعلوم كذلك أن ليس

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز: ٢٣٧.

(٢) عبدالعزيز عبدالمعطي عرفة، قضية الاعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية: ٥٦٥.

(٣) نفسه: ٥٧٠-٥٧١.

(٤) نفسه: ٦٥٨.

الدليل في المجيء بنظم لم يوجد من قبل فقط، بل في ذلك مضموماً إلى أن يبين ذلك النظم من سائر ما عرف ويعرف من ضروب النظم...^(١).

وهذا يعني أن الإعجاز يعود إلى تلاؤم المعاني في الكلمات المفردة تلاؤماً يؤدي إلى الغرض، فالنظم - لا اللفظ ولا المعنى - هو مجال التفاضل، ذلك أن الألفاظ فيما يراه "لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وإنما تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"^(٢). وفصل القول في: "بيان عجز العرب حين تحدوا إلى معارضة القرآن، وإذعانهم وعلمهم أن الذي سمعوه فانت للقاء البشرية ومتجاوز للذي يتسع له ذرع المخلوقين"^(٣). فذهب إلى أن العرب "حين تلي عليهم القرآن وتحدوا إليه، وملئت مسامعهم من المطالبة بأن يأتوا بمثله، ومن التقرع بالعجز عنه، وبت الحكم بأنهم لا يستطيعونه ولا يقدررون عليه"^(٤).

الإغماض:

ينظر: الغموض.

الإيجاز:

يرى عبدالقاهر أنه "لا معنى للإيجاز إلا أن يدل بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى"^(٥)، وفسر المراد بكثرة المعنى مع قلة اللفظ قائلاً: "إن المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ

(١) عبدالقاهر الجرجاني، الرسالة الشافية/ضمن ثلاث رسائل: ١٣٣.

(٢) نفسه، دلائل الإعجاز: ٣٨.

(٣) نفسه، الرسالة الشافية/ضمن ثلاث رسائل: ١١٧.

(٤) نفسه: ١١٨.

(٥) نفسه، دلائل الإعجاز: ٤٦٣.

كثير" (١). وعدّ الايجاز قطباً من الأقطاب التي تدور عليها البلاغة والأعضاء التي تستند الفصاحة إليها (٢). وأقطاب البلاغة والفصاحة عنده هي "الكناية" و"الاستعارة" و"التمثيل" و"المجاز" و"الايجاز" (٣). والايجاز عنده من أركان الاعجاز، "إذ لم يتعاط أحد من الناس القول في الاعجاز إلا ذكره وجعله من العمدة والأركان فيما يوجب الفضل والمزية، وذلك أنك تراهم يجعلون الايجاز عنوان ما يذكرون، وأول ما يوردون..." (٤). ومثل للايجاز قائلاً: "ومن الايجاز قوله تعالى: (وإمّا تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) الأنفال/٥٨. وقوله تعالى: (ولا ينبئك مثل خبير) فاطر/١٤. وقوله: (فشرّد بهم من خلفهم) الأنفال/٥٧. وتراهم على لسان واحد في أن "المجاز" و"الايجاز" من الأركان في أمر الإعجاز" (٥). وبمثل هذا رأي عبدالقاهر أن إعجاز النظم القرآني بإيجاز آياته، مبيّناً تحقّق حصول الزيادة في المعنى من غير أن يزداد في اللفظ.

الإيماء:

ينظر: الإشارة.

البديع:

أراد عبدالقاهر به: فنون البلاغة المختلفة، فذكر عن الاستعارة مثلاً أثناء بحثه فيها قوله "وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع حيث يذكر التجنيس والتطبيق والتوشيح ورد العجز على الصدر وغير ذلك" (٦). وفي موضع آخر نراه يقول: "وأما

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز: ٤٦٤.

(٢) نفسه: ٥٢٠.

(٣) نفسه: ٤٦٠.

(٤) نفسه: ٥٢١.

(٥) نفسه: ٥٢١.

(٦) نفسه، أسرار البلاغة: ٣٦٩.

التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع...^(١). بل إنه قال: "أما الاستعارة فهي ضرب من التشبيه ونمط من التمثيل"^(٢). وفي معرض رده على ما أورده القاضي الجرجاني عن الاستعارة يقول: "قال القاضي أبو الحسن في أثناء فصل يذكرها فيه: (وملاك الاستعارة تقريب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار منه)^(٣)، وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع حيث يذكر التجنيس والتطبيق والتوشيح"^(٤)، ورد العجز على الصدر وغير ذلك، من غير أن يشترطوا شرطاً ويعقبوا ذكرها بتقييد فيقولوا: "ومن البديع الاستعارة التي شأنها كذا"، فلولا أنها عندهم لنقل الاسم بشرط التشبيه على المبالغة إما قطعاً وإما قريباً من المقطوع عليه، لما استجازوا ذكرها مطلقة غير مقيدة، يبين ذلك أنها كانت تساق المجاز وتجري مجراه حتى تصلح لكل ما يصلح له. فذكرها في أقسام البديع يقتضي أن كل موصوف بأنه مجاز فهو بديع عندهم حتى يكون إجراء اليد على النعمة بديعاً وتسمية البعير حفصاً والناقة ناباً والربيئة عيناً والشاة عقيقة بديعاً كله، وذلك بين الفساد"^(٥).

ويعترض عبدالقاهر على إطلاق "البديع" على كل استعارة من غير تقييد ذلك بالنقل للتشبيه على المبالغة قائلاً: "وهذه الأنواع التي وقع عليها اسم البديع، وهي الاستعارة والطباق والتجنيس، فهذا نص في موضع القوانين، على أن الاستعارة من

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٠.

(٢) نفسه: ٢٠.

(٣) القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح أبو الفضل: ٤١. ويبدو أن عبدالقاهر بما أورده هنا قد وقف على كتاب الوساطة.

(٤) التوشيح: أصل الموشح من الوشاح، وهو عقد من اللؤلؤ والجواهر منظومين مخالف بينهما ومعطوف أحدهما على الآخر. وهو عند معظم البلاغيين: الارصاد والتسهيم، أي أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروي. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية: ٩٤/١.

(٥) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٦٨. الحفص: الدابة تحمل متاع البيت. الربينة والربيء: الطليعة يرقب العدو من مكان عال لنلايدهم قومه. العقيقة: شعر الجنين من الناس والبهائم ينبت في رحم أمه، وتطلق على الذبيحة تذبح عن المولود يوم أسبوعه عند خلق شعره.

أقسام البديع، ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة كما بينت لك، وإذا كان كذلك ثم جعل الاستعارة على الإطلاق بديعاً فقد أعلمك أنها اسم للضرب المخصوص من النقل دون كل نقل، فاعرفه^(١).

لقد أتى عبدالقاهر الجرجاني على أنواع من البديع دون أن يحصرها جميعها أو يستقصي ما أورده سابقوه منها، وكان يرى أن البديع يساعد على فضيلة الكلام حين لا يأتي متكلفاً خالياً من الإفادة لا يقصد به غير الزينة، فإذا أتى عفواً خاطر، أو كان المعنى هو الذي يطلبه أو يستدعيه، فإن في هذا المقام أساساً للتفاضل وميداناً للتسابق. فلم يتناول من ألوان البديع غير ما يثبت فيه أركان نظريته في النظم دون اعتبار أي عامل آخر يقع خارج إطار دائرة النظم، فلا يكثر من ألوان البديع، ونراه يقول: "وقد تجد في كلام المتأخرين الآن كلاماً حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع، إلى أن ينسى أنه يتكلم ليفهم، ويقول ليبين. ويخيل إليه أنه إذا جمع بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عناه في عمياء، وأن يوقع السامع من طلبه في خبط عشواء، وربما طمس -بكثرة ما يتكلفه- على المعنى وأفسده"^(٢). ويبدو أن عبدالقاهر الجرجاني لم ينفرد بجعل البديع يشمل علوم البلاغة فقد أشار الدكتور أحمد مطلوب إلى أن "البديع في القرون الستة الأولى للهجرة كان يدل على فنون البلاغة المختلفة إلى أن أفرده السكاكي"^(٣).

البلاغة:

ورد هذا المصطلح عند عبدالقاهر مرادفاً للفصاحة والبراعة والبيان، فهي عنده بمعنى واحد لأنه "يعتبر بها عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٧١.

(٢) نفسه: ٩.

(٣) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٣٨٢.

وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم^(١).

والبلاغة عند عبدالقاهر: "وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين وأنق وأعجب وأحق بأن تستولي على هوى النفس، وتقال الحظ الأوفر من ميل القلوب، وأولى بأن تطلق لسان الحامد، وتطيل رغم الحاسد. ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه وأتم له، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ويظهر فيه مزية"^(٢).

ولعله يرى البلاغة والبيان أشمل من الفصاحة إذ يقول: "إن قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك وجعلناه المراد بها، لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة ومن أن تكون نظيرة لها"^(٣).

البيان:

عَدَّ عبدالقاهر الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان شيئاً واحداً، وهو "أن يعبر بها عن فضل القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم"^(٤).

وهو يرى "أنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً وأسبق فرعاً، وأعلى جنى وأعذب ورداً، وأكرم نتاجاً وأنور سراجاً من علم البيان الذي لولاه لم تر لساناً

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٤٣.

(٢) نفسه: ٤٣.

(٣) نفسه: ٥٨-٥٩.

(٤) نفسه: ٤٣.

وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم" (١).

والبلاغة عند عبدالقاهر: "وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين وأنق وأعجب وأحق بأن تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب، وأولى بأن تطلق لسان الحامد، وتطيل رغم الحاسد. ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه وأتم له، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ويظهر فيه مزية" (٢).

ولعله يرى البلاغة والبيان أشمل من الفصاحة إذ يقول: "إن قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك وجعلناه المراد بها، لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة ومن أن تكون نظيرة لها" (٣).

البيان:

عَدَّ عبدالقاهر الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان شيئاً واحداً، وهو "أن يعبر بها عن فضل القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم" (٤).

وهو يرى "أنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً وأسبق فرعاً، وأحلى جنياً وأعذب ورداً، وأكرم نتاجاً وأنور سراجاً من علم البيان الذي لولاه لم تر لساناً

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٤٣.

(٢) نفسه: ٤٣.

(٣) نفسه: ٥٨-٥٩.

(٤) نفسه: ٤٣.

يحوك الوشي ويصوغ الحلي ويلفظ الدرّ وينفث السحر ويقرّي^(١) الشهد ويريك بدائع من الزهر، ويجنيك الحلو اليانع من الثمر، والذي لولا تحفّية بالعلوم وعنايته بها وتصويره إياها، لبقيت كامنة مستورة، ولما استبنت لها يد الدهر صورة، ولا استمرّ السرار بأهلتها واستولى الخفاء على جملتها، إلى فوائد لا يدركها الاحصاء ومحاسن لا يحصرها الاستقصاء^(٢).

ويبدو أن البيان على عهد عبدالقاهر اسم جامع شامل لكل ما يرتبط ببناء الكلام وتأليفه، سواء منه ما تناول الألفاظ أو المعاني أو غيرها من وجوه تحسين الكلام لفظاً أو معنى.

تتابع الإضافات:

أوضح عبدالقاهر ما قصد إليه في هذا الضرب مستشهداً بما للنظم من دقة الصنع، فأورد قول صاحب "إياك والإضافات المداخلة، فإن ذلك لا يحسن" وعلق عبدالقاهر قائلاً: "ولا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر، ولكنه إذا سلم من الاستكراه لطف وملح"^(٣). واستشهد بما يكثر الحسن فيه بسبب النظم قول ابن المعتز: [طويل]

وظلت تدير الراح أيدي جاذر عتاق دنائير الوجوه ملاح^(٤)

التجريد:

أورده عبدالقاهر عند بحثه الاستعارة، وأخرجه منها فقال: "فإن قلت: فما تقول في نحو قولهم: (لقيت به أسداً) و(رأيت منه ليشاً)؟ فإنه مما لا وجه لتسميته استعارة، ألا تراهم قالوا: (لئن لقيت فلاناً ليلقينك منه الأسد) فأتوا به معرفة على حدة إذ قالوا: (احذر الأسد)!" وقد جاء على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه،

(١) أي يجمع.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٦-٧، كذلك: ٢٠-٢١.

(٣) نفسه: ٨٢.

(٤) ابن المعتز، ديوانه:

فيُظنّ أنه استعارة، وهو قوله عز وجل: (لهم فيها دار الخلد) فصلت/٢٨، والمعنى -والله أعلم- أن النار هي دار الخلد، وأنت تعلم أن لا معنى ههنا لأن يُقال: (إن النار شبيهت بدار الخلد)، إذ ليس المعنى على تشبيه النار بشيء يسمى (دار الخلد) كما نقول في زيد إنه (مثل الأسد) ثم نقول: (هو الأسد)، ... وإنما يُتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له، والاسم في قولك: (لقيت به أسداً) أو (لقيني منه الأسد)، لا يُتصور جريه على المذكور بوجه، لأنه ليس بخبر عنه، ولا صفة له، ولا حال، وإنما هو بنفسه مفعول (لقيت) وفاعل (لقيني)^(١). وهكذا بين عبد القاهر أن الباء ومن: (تجريدتان).

التجنيس:

اشترط عبد القاهر أن يرتبط التجنيس بالمعنى ارتباطاً قوياً بعيداً عن التكلف، فهو يقول: "... وههنا أقسام قد يتوهم -في بدء الفكرة وقبل إتمام العبرة- أن الحسن والقبح فيها لا يتعدى اللفظ والجرس، إلى ما يناجي فيه العقل النفس، ولها إذا حقق النظر مرجع إلى ذلك، ومنصرف فيما هنالك، منها التجنيس والسجع. أما التجنيس فإنك لا تحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيداً، أتراك استضعفت تجنيس أبي تمام في قوله:

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت فيه الظنون أمذهب أم مذهب^(٢)

واستحسنيت تجنيس القائل:

[الرجز]

"حتى نجا من خوفه وما نجا"^(٣)

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣١٠.

(٢) أبو تمام، ديوانه: ١/١٢٩.

(٣) لم أقف على اسم قائله، والبيت في البيان والتبيين للجاحظ: ١/١٥٠. ونجا الأولى من النجو، وهو: ما يخرج من البطن من غائط. يريد أنه من خوفه أحدث، ثم لم ينج.

[الخفيف]

وقول المحدث:

ناظره فيما جنى ناظره أودعاني أمت بما أودعاني (١)

لأمر يرجع إلى اللفظ؟ أم لأنك رأيت الفائدة ضعفت عن الأول وقويت في الثاني؟. ورأيتك لم يزدك بمذهب ومذهب على أن أسمعك حروفاً مكررة، تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكورة، ورأيت الآخر قد أعاد عليك اللفظة كأنه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاه، ويوهمك كأنه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ووفاه، فبهذه السريرة صار التجنيس وخصوصاً المستوفي منه المتفق في الصورة من حلي الشعر ومذكوراً في أقسام البديع، فقد تبين لك أن ما يعطي التجنيس من الفضيلة أمر لم يتم إلا بنصرة المعنى، إذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه إلا مستحسن، ولما وجد فيه معيب مستهجن (٢). ويقول في موضع آخر: "وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيساً مقبولاً، ولا سجعاً حسناً، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه... ومن ها هنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه، وأحقه بالحسن وأولاه، ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه وتأثب لطلبه" (٣). ولم يحفل عبدالقاهر بتتبع أقسام التجنيس ولا فصل القول في تفرعاته، بيد أنه ذكر من أنواعه: "التجنيس المستوفي" (٤)، ويقال له: التام والكامل، والمرفوع (٥) المركب، والتجنيس المذيل (٦)، والناقص (٧) المطرف، وهو ما عرف بـ "اللتميم" (٨).

(١) أبو الفتح البستي، ديوانه (الخطيب والصفال): ٢٠٤. وقبله:

قلت للقلب: من دهاك أجيني قال لي: باع القراني فراني

وبعده: كنت في الحب ذا انبساط ولكن كاشح من بني الزواني زواني

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٨. ودلائل الاعجاز: ٥٢٣.

(٣) نفسه، أسرار البلاغة: ٢٠.

(٤) نفسه: ٨. والمستوفي ما فيه كل كلمة مستوفاة في الأخرى.

(٥) نفسه: ٨. ويعرف بالمذيل أو المتوج أو الزائد أو الناقص بحرف.

(٦) نفسه: ١٩. وهو عند غيره الناقص أو الزائد أو المتوج.

(٧) نفسه: ١٨.

(٨) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢٧/٢-٣٣.

وبيّن عبدالقاهر مواطن الحسن في مجيء التجنيس غير متكلف، ويقول: "ولذلك ذم الاستكثار منه والولوع به، وذلك أن المعاني لا تدين في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه، إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها المستحقة طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وذلك مظنة الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب، والتعرض للشين" (١)، إلى أن يقول: "واعلم أن النكته التي ذكرتها في التجنيس وجعلتها العلة في استيجابه الفضيلة، وهي حسن الإفادة مع أن الصورة صورة التكرير والإعادة، وإن كانت لا تظهر الظهور التام الذي لا يمكن دفعه، إلا في المستوفى المتفق الصورة منه، كقوله:

[الكامل]

ما مات من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبدالله (٢)

أو المرفوع الجاري هذا المجرى كقوله: ... أو دعاني أمت بما أودعاني" (٣).

التحليل:

لقي التحليل عناية من عبدالقاهر، إذ عرض له أثناء كلامه في الفصاحة والبلاغة، ومما قاله: "وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً تمر فيه وتحلي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويفصل بين الإساءة والاحسان، بل حتى تفاضل بين الاحسان والاحسان، وتعرف طبقات المحسنين. وإذا كان هذا هكذا، علمت أنه لا يكفي في علم الفصاحة أن تتص لها قياساً ما، وأن تصفها وصفاً مجملاً، وتقول فيها قولاً مرسلًا، بل لا تكون من معرفتها في شيء حتى تفصل القول وتحصل، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم، وتعدّها واحدة واحدة، وتسميها شيئاً شيئاً، وتكون معرفتك معرفة الصنع الحاذق الذي

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٨.

(٢) أبو تمام، ديوانه: ٣/٣٤٧. وروايته هناك: من مات من حدث الزمان فإنه.....

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٧.

يعلم علم كل خيط من الإبريسم الذي في الديباج، وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطّع، وكل آجرة من الآجر الذي في البناء البديع. وإذا نظرت إلى الفصاحة هذا النظر، وطلبتها هذا الطلب، احتجت إلى صبر على التأمل، ومواظبة على التدبر، وإلى همة تأبى لك أن تقنع إلا بالتمام^(١). وهكذا يمضي في الدعوة إلى الأخذ بأسباب التمكن من صناعة نقد الكلام.

التخييل:

أورده عبدالقاهر في موضعين من كتابه: أسرار البلاغة، الأول في ثانيا حديثه عن التشبيه وإظهار الفرق بين المعاني العقلية والمعاني التخيلية فقال: "وأما القسم التخيلي فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق، وأن ما أثبتته ثابت وما نفاه منفي"^(٢). وفي حديثه عن الاستعارة يقول: "واعلم أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخييل، لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة، وإنما يعمد إثبات شبه هناك، فلا يكون مخبره على خلاف خبره" إلى أن يجمل حديثه بقوله: "وجملة الحديث أن الذي أريده بالتخييل ههنا، ما يثبت فيه الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً، ويدعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها، ويقول قولاً يخدع فيه نفسه ويربها ما لا ترى"^(٣). وقد رأى الدكتور أحمد مطلوب أن حديث عبدالقاهر عن التخييل "يفهم منه أنه يريد به حسن التعليل"^(٤). غير أن باحثاً ذهب إلى أن عبدالقاهر أراد بالتخييل "الخيال أو ما نسميه الآن بالصورة الذهنية"^(٥) بل إنه حمل عبدالقاهر ما لا سبيل إلى الأخذ به، فقد بلغ به اجتهاده إلى القول: "أما عبدالقاهر فلم يبحث سيكولوجية التخيّل الشعري من وجهة نظر فلسفية وإن تأثر بالمنهج المنطقي للفلاسفة في التعرف على

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٤١.

(٢) نفسه، أسرار البلاغة: ٢٤٥.

(٣) نفسه: ٣٥٣.

(٤) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢٩٨/٢.

(٥) إبراهيم محمد سالم، المصطلح البلاغي والنقدي عند عبدالقاهر الجرجاني: ٦٦.

أنواعه وأقسامه، وإنما قسم المعاني إلى قسمين: عقلي وتخيلي، فالعقلي هو ما يشهد له العقل بالصحة والاستقامة والتحقيق... . وأما المعنى التخيلي فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق وإن ما أثبتته ثابت وما نفاه منفي^(١) ومضى يعرض هذا التصور إلى أن قال: "وهذا التخيل الذي رأينا دوره في رسم الصورة السابقة والذي يجري عند عبدالقاهر في الشعر والخطابة، يتذبذب عنده بين معنى منطقي ومعنى فني، فمن الناحية المنطقية نظر عبدالقاهر إلى التخيل على أنه نوع من القياس المخادع... ومن الناحية الفنية نظر عبدالقاهر إلى التخيل على أنه محاكاة تميل إليها النفوس ميلاً طبيعياً، لأنه يخادع النفس ويربها ما لا ترى..."^(٢). بل إن الباحث نفسه انتهى إلى اتهام عبدالقاهر بالتذبذب، فهو يقول: "وبعد هذا التذبذب بين معنيي التخيل، نرى عبدالقاهر يتناسى هذه الفوارق المصطنعة ويدخل الاستعارة والتشبيه ضمن التخيل... فنراه يقول وهو يتحدث عن أنواع التخيل: (فقد حصل من هذا الباب أن الاسم المستعار كلما كان قدمه أثبت في مكانه، وكان موضعه من الكلام أظن^(٣) به، وأشدّ محاماةً عليه وأمنع لك من أن تتركه وترجع إلى الظاهر وتصرّح بالتشبيه، فأمر التخيل فيه أقوى ودعوى المتكلم له أظهر وأتم)، وهكذا تصبح الاستعارة عنده في حكم التخيل بعد أن كانت قد خرجت منها أول كلامه"^(٤). وإني لأرى أن الباحث قد حمل عبدالقاهر في هذا المصطلح ما لم يقصد إليه، وغاب عنه فن من فنون القول يدعى حسن التعليل، وقد تبين لي أن شواهد عبدالقاهر وشروحه فيها لا تخرج عما سماه الرازي بعدئذ في كتابه نهاية الإيجاز بـ(حسن التعليل)^(٥). ولعل ما يؤيد

(١) إبراهيم محمد سالم، المصطلح البلاغي والنقدي عند عبدالقاهر الجرجاني: ٦٨-٦٩.

(٢) نفسه: ٧١-٧٣.

(٣) كذا في المنقول عنه، وفي المطبوع "أضن" وهو تصحيف ظاهر في المنقول عنه.

(٤) إبراهيم محمد سالم، المصطلح البلاغي والنقدي عند عبدالقاهر الجرجاني: ٧٣-٧٤.

(٥) فخرالدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز. (تح إبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو علي): ١٥٠.

هذا الرأي تسمية معاصر لعبدالقاهر هو ابن سنان الخفاجي هذا الفن باسم (الاستدلال بالتعليل)^(١).

وما لنا نذهب بعيداً وقد أشار حفني محمد شرف من قبل إلى أن عبد القاهر "تكلم عن حسن التعليل حينما عرض لألوان التخيل وتقسيمه"^(٢).

والتخيل عند عبدالقاهر ذو ضروب تناول منها بعضها، ولم يكن معنياً باستقصائها جميعاً، إذ يقول: "فغرضي الآن أن أريك أنواعاً من التخيل، وأضع شبه القوانين ليستعان بها على ما يراد بعد من التفصيل والتبيين"^(٣). ويبدو أن عبدالقاهر وقف موقفاً حذراً من الأخذ بالتخيل، إذ يقول: "وستمر بك ضروب من التخيل هي أظهر أمراً في البعد عن الحقيقة وأكشف وجهاً في أنه خداع للعقل وضرب من التزييق"^(٤).

ومما أورده عبدالقاهر من أمثلة التخيل قوله: "وهذا نوع آخر من التخيل وهو يرجع إلى ما مضى من تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه إلا أن ما مضى معلل وهذا غير معلل. بيان ذلك أنهم يستعيرون الصفة المحسوسة من صفات الأشخاص للأوصاف المنقولة، ثم تراهم كأنهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها، وأدركوها بأعينهم على حقيقتها، وكان حديث الاستعارة والقياس لم يجز منهم على بال"^(٥)، ومثل لهذا النوع بقول أبي تمام:

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء^(٦)

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٣٢٧.

(٢) حفني محمد شرف، البلاغة العربية نشأتها وتطورها: ٢٧١.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٧٨.

(٤) نفسه: ٢٥٣.

(٥) نفسه: ٢٧٨-٢٧٩.

(٦) أبو تمام، ديوانه: ٣٤/٤، ورواية الديوان: ويصعد حتى لظن الجهول أن له منزلاً في السماء

والبيت من مرثية في خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني.

التزاوج:

في معرض خوض عبدالقاهر "في النظم يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع" يرى أن الأصل "في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني.. أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول، وأن تحتاج - في الجملة - إلى أن تضعها^(١) في النفس وضعا واحداً... وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حدٌ يحصره، وقانونٌ يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى وانحاء مختلفة: فمن ذلك أن تزواج بين معنيين في الشرط والجزاء معاً، كقول البحتري...:

[طويل]

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها^(٢)
فهذا نوع. ونوع منه آخر... ونوع ثالث...^(٣).

والتزاوج يسمى مزوجة وازدواجا^(٤)، وفيه قضيتان تتعلق إحداها بالأخرى، ويدخلها البلاغيون المتأخرون في المحسنات المعنوية باعتبارها من التجانس.

التسجيع:

ينظر: السجع.

التشبيه:

(١) أي تضع أجزاء الكلام.

(٢) البحتري، ديوانه: ١٢٩٩/٢.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٧٤-٧٥.

(٤) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١٤١/٢.

هو عند عبدالقاهر: "أن تثبت لهذا معنى من معاني ذلك أو حكماً من أحكامه، كإثباتك للرجل شجاعة الأسد، وللحجة حكم النور في أنك تفصل بها بين الحق والباطل كما يفصل بالنور بين الأشياء"^(١).

وهو يرى "أن الشينين إذا شُبّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين: أحدهما أن يكون من جهة أمر يَن لا يحتاج إلى تأويل، والآخر أن يكون الشبه محصلاً بضرب من التأويل"^(٢). ويمثل للأول قائلاً: "فمثال الأول تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل، نحو أن يشبّه الشيء إذا استدار بالكرة في وجهه، وبالحلقة في وجه آخر، وكالتشبيه من جهة اللون: كتشبيه الخدود بالورد والشعر بالليل والوجه بالنهار... أو جمع الصورة واللون معاً كتشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور"^(٣) ويمضي في ضرب الأمثلة على هذا الضرب، إلى أن يأتي على إيراد الضرب الثاني بقوله: "ومثال الثاني، وهو الشبه الذي يحصل بضرب من التأويل، كقولك: هذه حبة كالشمس في الظهور، وقد شَبّهت الحبة بالشمس من جهة ظهورها، كما شَبّهت -فيما مضى- الشيء بالشيء من جهة ما أردت من لون أو صورة أو غيرهما. إلا أنك تعلم أن هذا التشبيه لا يتم لك إلا بتأويل، وذلك أن تقول: حقيقة ظهور الشمس وغيرها من الأجسام أن لا يكون دونها حجاب ونحوه، مما يحول بين العين وبين رؤيتها، ولذلك يظهر الشيء لك إذا لم يكن بينك وبينه حجاب، ولا يظهر لك إذا كنت من وراء حجاب"^(٤). ويبسط الرأي في هذا الضرب حتى يقول: "ثم إن ما طريقة التأويل يتفاوت تفاوتاً شديداً، فمنه ما يقرب مأخذه ويسهل الوصول إليه... ومنه ما يدق ويغمض حتى يحتاج في استخراجهِ إلى فضل روية ولطف فكرة"^(٥).

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٧٨.

(٢) نفسه: ٨٠-٨١.

(٣) نفسه: ٨١.

(٤) نفسه: ٩٢.

(٥) نفسه: ٩٣.

ويفرّق عبد القاهر بين التشبيه والتمثيل بقوله: "فاعلم أن التشبيه عامٌ والتمثيل أخصّ منه، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً" (١).

ويسهب عبد القاهر في تناول التشبيه وضروبه، حتى ليكاد في كتابه أسرار البلاغة أن يخص التشبيه من علم البيان بأوفر سهم، وهو يرى أن التشبيه من دلائل قوة الطبع، وعيار في الفرق بين الذهن المستعد للشعر وغير المستعد له (٢).

ويرى أن التشبيه حقيقة وليس مجازاً بقوله "إن كل متعاطٍ لتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه، فإذا قلت: (زيد كالأسد)، و(هذا الخبر كالشمس في الشهرة) و(له رأي كالسيّف في المضاء) لم يكن نقل اللفظ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلاّ وهو مجاز، وهو محال، لأن التشبيه معنى من المعاني، وله حروف وأسماء تدل عليه، فإذا صرح بذكر ما هو موضوع للدلالة عليه كان الكلام حقيقة كالحكم في سائر المعاني فاعرفه" (٣).

وناقش الدكتور أحمد مطلوب صلة التشبيه بالمجاز، فانتهى إلى قوله: "والحق أن التشبيه مجاز لأنه يعتمد على عقد الصلة بين شيئين أو أشياء لا يمكن أن تفسر على الحقيقة، ولو فسرت كذلك لأصبح كذباً، وهو الفن الكثير الاستعمال في كلام العرب. ويبدو أن عدم الانتقال فيه من معنى إلى آخر - كما في الاستعارة - دعاهم إلى إخراجهم من المجاز الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له، أو إسناد أمر إلى آخر على سبيل التوسّع" (٤).

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٩٥.

(٢) نفسه: ١٧٥.

(٣) نفسه: ٢٢١.

(٤) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١٧٢/٢.

وأوسع عبدالقاهر البحث في التشبيه فتناول أقسامه من حيث أركان التشبيه: المشبه والمشبه به ووجه الشبه وأداة التشبيه، ومن حيث تعدده في الكلام، وبعده وقربه من السامع، وإيجازه وتفصيله وغرابته وندرته، وفيما يلي مجمل ما فصل القول فيه من أقسام التشبيه:

١. التشبيه الصريح (الحقيقي، الأصلي):

وفيه يقول عبدالقاهر: "إعلم أن الذي أوجب أن يكون في التشبيه هذا الانقسام أن الاشتراك في الصفة يقع مرة في نفسها وحقيقة جنسها، ومرة في حكم لها ومقتضى، فالخذ يشارك الورد في الحمرة نفسها، وتجدها في الموضعين بحقيقتها"^(١)، إلى أن يقول: "وأما الضرب الأول فإذا كان المثبت من الشبه في الفرع من جنس المثبت في الأصل كان أصلاً بنفسه، وكان ظاهر أمره وباطنه واحداً، وكان حاصل جمعك بين الورد والخذ أنك وجدت في هذا وذاك حمرة... وإذا تقررت هذه الجملة حصل من العلم بها أن التشبيه الحقيقي الأصلي هو الضرب الأول"^(٢)، ويمضي عبدالقادر في بيان أن "الجنس لا تتغير حقيقته بأن يوجد في شيئين، وإنما يتصور فيه التفاوت بالكثرة والقلة والضعف والقوة نحو أن حمرة هذا الشيء أكثر وأشد من حمرة ذاك، وإذا تقررت هذه الجملة حصل من العلم بها أن التشبيه الحقيقي الأصلي هو الضرب الأول،... ويزيد ذلك بياناً أن مدار التشبيه على أنه يقتضي ضرباً من الاشتراك، ومعلوم أن الاشتراك في نفس الصفة أسبق في التصور من الاشتراك في مقتضى الصفة..."^(٣).

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٨٨.

(٢) نفسه: ٨٩.

(٣) نفسه: ٨٩.

التشبيه غير الصريح:

يقول عبدالقاهر: "إن التشبيه كما لا يخفى يقتضي شيئين: مشبهاً ومشبهاً به، ثم ينقسم إلى الصريح وغير الصريح، فالصريح أن تقول: (كان زيداً الأسد) فتذكر كل واحد من المشبه والمشبّه به باسمه، وغير الصريح أن تسقط المشبه به من الذكر وتجري اسمه على المشبه، كقولك: (رايت أسداً) تريد رجلاً شبيهاً بالأسد، إلا أنك تغير اسمه مبالغة وإيهاماً أن لا فصل بينه وبين الأسد وأنه قد استحال إلى الأسدية. فإذا كان الأمر كذلك وأنت تشبه شخصاً بشخص، فإنك إذا شبهت فعلاً بفعل كان هذا حكمه، فأنت تقول مرة: (كان تزيينه لكلامه نظم درّ) فتصرّح بالمشبه والمشبّه به، وتقول أخرى: (إنما ينظم درّاً) تجعله كأنه ناظم درّاً على الحقيقة" (١).

التشبيه المركب:

وفيه يقول عبدالقاهر: "ومما يكثر فيه التفصيل ويقوى معناه فيه، ما كان من التشبيه مركباً من شيئين أو أكثر، وهو ينقسم قسمين: أحدهما أن يكون شيئاً يقدره المشبه ويضعه ولا يكون، ومثال ذلك تشبيه النرجس بمداهن درّ حشوهن عقيق (٢)، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (٣)، لأنك في هذا النحو تحصل الشبه بين شيئين تقدر اجتماعهما على وجه مخصوص وبشرط معلوم..." (٤).

والقسم الثاني أن تعتبر في التشبيه هيئة تحصل من اقتران شيئين وذلك الاقتران مما يوجد ويكون... ثم اعلم أن هذا القسم الثاني الذي يدخل في الوجود يتفاوت حاله، فمنه ما يتسع وجوده ومنه ما يوجد في النادر. ويبين ذلك بالمقابلة، فأنت إذا قابلت قوله:

[الكامل]

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٥٣.

(٢) يشير إلى قول ابن المعتز: كأن عيون النرجس الغض حولها مداهن درّ حشوهن عقيق

(٣) يشير إلى قول الصنوبري: وكان محمرّ الشقب . . . إذا تصوب أو تصعد

أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٥٤.

وكانَ أجرامَ النجومِ لوامعاً دررٌ نثرنَ على بساطِ أزرق^(١)

بقول ذي الرّمة: [البسيط]

كانها فضة قد مستها ذهب^(٢)

علمت فضل الثاني على الأول في سعة الوجود، وتقدّم الأول على الثاني في عزته وقلّته وكونه نادر الوجود^(٣).

ومن أنواع التشبيه المركب ما سمّاه عبدالقاهر التشبيه في هيئة الحركة^(٤)، وفيه يزداد التشبيه دقة وسحراً، والتشبيه في هيئة السكون^(٥)، ويقع التركيب فيه في شيء من هينات الجسم في سكونه تركيب وتفصيل، فيلطف التشبيه ويحسن، ومثّل له بقول الشاعر:

[البسيط]

كانه عاشق قد مدّ صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل
أو قائم من نعاسٍ فيه لوثته مواصلٌ لتمطيه من الكسل^(٦)

(١) نسب الجرجاني هذا البيت ص ١٤٦ من أسرار البلاغة إلى أبي طالب الرقي. والبيت ثاني ثلاثة أبيات أوردها له الثعالبي، اليتيمة: ٢٤٤/١.

(٢) صدر البيت: كحلاء في برج صفراء في نعل - والبيت من بائنه المشهورة التي مطلعها:

ما بال عينك منها الماء ينسكب ذو الرمة، ديوانه: ٢٠/١.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٥٤-١٥٥.

(٤) نفسه: ١٦٤.

(٥) نفسه: ١٧٠.

(٦) البيتان للأخطل برقوقاً الأهوازي وقالهما في مصلوب، وقد وردا في مظان كثيرة منها: الوافي بالوفيات:

١/١٠٣. وتخرجهما في أسرار البلاغة، هامش ص ١٧١.

التشبيه المتعدد:

تناوله عبدالقاهر بقوله: "فالمشابهات المتأولة التي ينتزعها العقل من الشيء للشيء، لا تكون في حدّ المشابهات الأصلية الظاهرة، بل الشبه العقلي كأن الشيء به يكون مشبهاً^(١) بالمشبه. ثم إن هذا الشبه العقلي ربما انتزع من شيء واحد، كما مضى من انتزاع الشبه للفظ من حلاوة العسل، وربما انتزع من عدة أمور يُجمع بعضها إلى بعض، ثم يُستخرج من مجموعها الشبه، فيكون سبيله سبيل الشينين يمزج أحدهما بالآخر، حتى تحدث صورة غير ما كان لهما في حال الإفراد، لا سبيل الشينين يجمع بينهما وتحفظ صورتهم^(٢)"، وهو هنا يتناول التشبيه المتعدد، ويمثل له بقوله: "ومثال ما يجيء فيه التشبيه معقوداً على أمرين إلا أنهما لا يتشابهان هذا التشابك قولهم: (هو يصفو ويكدر) و(يمرّ ويحلو) و(يشجّ ويأسو) و(يسرج ويلجم)، لأنك وإن كنت أردت أن تجمع له الصفتين، فليست إحدهما ممترجة بالأخرى"^(٣).

تشبيه شينين بشينين:

ألق عبدالقاهر هذا الضرب من التشبيه بالمتعدد، ونفى أنه من المركب بقوله: "اعلم أنني قد قدّمت بيان المركب من التشبيه، وههنا ما يذكر مع الذي عرّفك أنه مركب ويقرن إليه في الكتب، وهو في الحقيقة لا يستحق صفة التركيب... وذلك أن يكون الكلام معقوداً على تشبيه شينين بشينين ضربة واحدة، إلا أن أحدهما لا يداخل الآخر في الشبه، ومثاله قول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي^(٤)

(١) في أسرار البلاغة بتحقيق شاعر: شبيهاً، تصويهاً عن نسخة رشيد رضا.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٩٠.

(٣) نفسه: ٩١-٩٢.

(٤) امرؤ القيس، ديوانه: ٣٨.

وذلك أنه لم يقصد إلى أن يجعل بين الشئيين اتصالاً، وإنما أراد اجتماعاً في مكان فقط...^(١).

تشبيه المبالغة:

تناوله عبدالقاهر في معرض حديثه عن الفرق بين الاستعارة والتمثيل، وحديثه عن الفرق بين التشبيه والاستعارة فهو يرى أن "التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه خاص وهو المبالغة... ألا ترى أنك تفيد بالاسم الواحد الموصوف والصفة والتشبيه والمبالغة، لأنك تفيد بقولك: (رأيت أسداً) أنك رأيت شجاعاً شبيهاً بالأسد، وأن شبهه به في الشجاعة على أتم ما يكون وأبلغه، حتى إنه لا ينقص عن الأسد فيها، وإذا ثبت ذلك فكما لا يصح أن يقال: (إن الاستعارة هي الاختصار والإيجاز على الحقيقة، وأن حقيقتها وحقيقتها واحدة) ولكن يقال: إن الاختصار والإيجاز يحصلان بها أو هما غرضان فيها، ومن جملة ما دعا إلى فعلها، كذلك حكم التشبيه معها. فإذا ثبت أنها ليست التشبيه على الحقيقة، كذلك لا تكون التمثيل على الحقيقة، لأن التمثيل تشبيه إلا أنه تشبيه خاص، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً...^(٢)، ويمضي عبدالقاهر في بيان أن ليس كل مشبه به يجوز تسليط الاستعارة عليه، وأن ما يصلح فيه التشبيه الظاهر قد لا يصلح فيه المبالغة والاستعارة، حتى يقول: "اعلم أن الاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما، كان ذلك - على ما مضى - من الوجهين: أحدهما أن تسقط ذكر المشبه من البين، حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنك أردته، وذلك أن تقول: (عنّت لنا ظبية) وأنت تريد امرأة... والوجه الثاني أن تذكر كل واحد من المشبه والمشبه به فتقول: (زيد أسد) (وهند بدر)... والوجه الذي يقتضيه القياس... أن لا تطلق الاستعارة على نحو قولنا (زيد أسد) و(هند بدر) ولكن تقول: هو تشبيه، وإذا قال: (هو أسد) لم نقل (استعار له اسم الأسد) ولكن تقول: (شبهه بالأسد)... وإذا افترقا هذا الافتراق،

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٧٦.

(٢) نفسه: ٢١٩-٢٢١.

وجب أن نفرق بينهما (التشبيه والاستعارة) في الاصطلاح والعبارة^(١)، ولا يخفى أن عبدالقاهر يتناول هنا ما سماه البلاغيون من بعد بالتشبيه البليغ وفيه لا يكون من أركان التشبيه إلا المشبه والمشبه به، فالاستعارة يسقط فيها ذكر المشبه حتى لا يعلم من ظاهر اللفظ أنك أردته.

التشبيه المقلوب:

أو التشبيه المعكوس أو المنعكس، وفيه يجعل المشبه مشبهاً به ويجعل المشبه به مشبهاً. وقد وقف عبدالقاهر عند هذا اللون وقال إنه يفتح (دقائق وحقائق) وذلك بجعل (الفرع أصلاً والأصل فرعاً)^(٢)، ولخص قاعدة قلب التشبيه بقوله: "متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء والقصد إلى إيهام في الناقص أنه كالزائد، واقتصر على الجمع بين الشينين في مطلق الصورة والشكل واللون، أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على جذه أو قريب منه في الأصل، فإن العكس يستقيم في التشبيه، ومتى أريد شيء من ذلك لم يستقم"^(٣)، ومثل عبدالقاهر له قائلاً: "فمن أظهر ذلك أنك تقول في النجوم: (كأنها مصابيح) ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح: (كأنها نجوم)، ومثله في الظهور والكثرة تشبيه الخد بالورد والورد بالخد..."^(٤)، وأكثر عبدالقاهر من إيراد الأمثلة عليه إلى أن قال: "وإنما يمتنع القلب في طرفي التشبيه لسبب يعرض في البين فيمنع منه ولا يكون من صميم الوصف المشترك بين الشينين المشبه أحدهما بالآخر، فمن ذلك وأقواه -فيما أظن- أن يكون بين الشينين تفاوت شديد في الوصف الذي لأجله تشبه ثم قصدت أن تلحق الناقص منهما بالزائد مبالغة ودلالة على أنه يفضل أمثاله فيه"^(٥).

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٩٦.

(٢) نفسه: ١٨٧.

(٣) نفسه: ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) نفسه: ١٨٨.

(٥) نفسه: ٢٠٢.

التشبيه التفصيلي:

من نظرات عبدالقاهر الثاقبة، حديثه عن: "ضربين من العبرة يجب أن تضبطهما أولاً، ثم ترجع في أمر التشبيه، فإنك حينئذ تعلم السبب في سرعة بعضه إلى الفكر وإياء بعض أن يكون له ذلك الاسراع. فأحدي العبرتين أنا نعلم أن الجملة أبداً أسبق إلى النفوس من التفصيل، وإنك تجد الرؤية نفسها لا تصل بالبديهة إلى التفصيل، ولكنك ترى بالنظر الأول الوصف على الجملة ثم ترى التفصيل عند إعادة النظر، ولذلك قالوا: (النظرة الأولى حمقاء)... وهكذا الحكم في السمع وغيره من الحواس، فإنك تتبين من تفاصيل الصوت بأن يعاد عليك حتى تسمعه مرة ثانية ما لم تتبينه بالسماع الأول... والعبرة الثانية أن مما يقتضي كون الشيء على الذكر وثبوت صورته في النفس أن يكثر دورانه على العيون... وإن تدركه الحواس في كل وقت أو في أغلب الأوقات... واعلم أن قولنا: (التفصيل) عبارة جامعة، ومحصولها على الجملة أن معك وصفين أو أوصافاً فأنت تنتظر فيها واحداً واحداً وتفصل بالتأمل بعضها من بعض، وأن بك في الجملة حاجة إلى أن تنتظر في أكثر من شيء واحد، وأن تنتظر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة^(١). ويعدد عبدالقاهر أوجه التفصيل في التشبيه، ويتناول ثلاثة أوجه: أولها: أن تفصل بأن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً، والثاني: أن تفصل بأن تنتظر من المشبه في أمور لتعتبرها كلها وتطلبها فيما تشبه به، والثالث أن تفصل بأن تنتظر إلى خاصّة في بعض الجنس، كالتي تجدها في صوت البازي وعين الديك، فأنت تأبى أن تمر على جملة أن هذا صوت وذاك حمرة، ولكن تفصل فتقول فيهما ما ليس في كل صوت وكل حمرة^(٢).

ولعل أوضح الأمثلة على ما جاء به عبدالقاهر في تشبيه التفصيل قوله: "ألا ترى أن أحد التفصيلين يفضل الآخر بأن تكون قد نظرت في أحدهما إلى ثلاثة أشياء أو ثلاث جهات وفي الآخر إلى شينين أو جهتين، والمثال في ذلك قول بشّار: [طويل]

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٤٧-١٥٢.

(٢) نفسه: ١٥٢-١٥٤.

كَانَ مِثَارُ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلَ تَهَاوَى كَوَاكِبِهِ (١)

مع قول المتنبي: [الطويل]

يَزُورُ الْأَعَادِي فِي سَمَاءِ عَجَاجَةٍ أَسْنَتُهُ فِي جَانِبَيْهَا الْكَوَاكِبُ (٢)

أو قول كلثوم بن عمرو: [الكامل]

تَبْنِي سَنَابِكَهَا مِنْ فَوْقِ أَرْوُسِهِمْ سَقْفَا كَوَاكِبِهِ الْبَيْضُ الْمَبَاثِيرُ (٣)

التفصيل في الأبيات الثلاثة كأنه شيء واحد، لأن كل واحد منهم يشبه لمعان السيوف في الغبار بالكواكب في الليل، إلا أنك تجدليبيت بشار من الفضل ومن كرم الموقع ولطف التأثير في النفس ما لا يقل مقداره ولا يمكن إنكاره، وذلك لأنه راعى ما لم يراعه غيره... (٤).

التشبيه الغريب:

أو البعيد أو النادر أو الطريف أو البديع، وهو يقابل التشبيه المبتذل أو القريب أو النازل، وفيه يقول عبد القاهر: "اعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة غير معرفته من طريق التفصيل، فنحن وإن كنا لا نُشكّل علينا الفرق بين التشبيه الغريب وغير الغريب، إذا سمعنا بهما، فإن لوضع القوانين وبيان التقسيم في كل شيء، وتهئية العبارة في الفروق فائدة لا ينكرها المميز، ولا يخفى أن ذلك أتم للعرض وأشفى للنفس، والمعنى الجامع في سبب الغرابة أن يكون الشبه المقصود من الشيء مما لا يتسرع إليه الخاطر ولا يقع في الوهم عند بديهة النظر إلى نظيره

(١) بشار بن برد، ديوانه (ابن عاشور): ٣١٨/١.

(٢) المتنبي، ديوانه (عكبري): ١٠٧/١.

(٣) كلثوم بن عمرو العتابي شاعر أموي، توفي ٢١٨ هـ، وجمع شعره ناصر حلاوي، ونشره في "المربد" مجلة

جامعة البصرة، العدد ٢-٣ لسنة ١٩٦٩، وتخريج هذا البيت في أسرار البلاغة: ١٦٠.

(٤) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٥٩-١٦٠.

الذي يشبه به، بل بعد تثبت وتذكر وفلي للنفس عن الصور التي تعرفها وتحريك
 للوهم في استعراض ذلك واستحضار ما غاب منه. بيان ذلك أنك كما ترى الشمس
 ويجري في خاطرك استدارتها ونورها تقع في قلبك المرآة المجلوة ويتراءى لك
 الشبه منها فيها... ولكنك تعلم أن خاطرك لا يسرع إلى تشبيه الشمس بالمرآة في
 كف الأشل، كقوله:

[الرجز]

والشمس كالمرآة في كف الأشل (١)

هذا الاسراع ولا قريبا منه... (٢)

ويرى عبدالقاهر أن التشبيه كلما كان فيه تباین بين المشبه والمشبه به كانت
 له خصوصيته (٣).

التصوير:

ينظر: الصورة.

التضاد:

ينظر: التطبيق.

التطبيق:

أو التضاد أو المطابقة، أو التكافؤ أو الطباق أو المقاسمة (٤). ولا علاقة
 لمعنى التطبيق البلاغي بمعناه اللغوي (٥). وعدّ عبدالقاهر التطبيق من أقسام البديع،

(١) الرجز لجبار بن جزء بن ضرار، ابن أخي الشماخ، يصف الثور وقد أتاها قانص لما غفل. وينسب البيت

كذلك لأبي النجم، وتخريجه في أسرار البلاغة: ١٤٤.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٤٤-١٤٥.

(٣) نفسه: ١١٥.

(٤) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢/٢٥٢.

(٥) نفسه: ٢/٢٦٧.

فقال: "وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع فلا شبهة أن الحسن والقبح لا يعترض الكلام بهما إلا من جهة المعاني خاصة، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب، أو أن يكون لها في التحسين أو خلاف التحسين تصعيد وتصويب" (١)، ولعل أظهر مثال عليه قول دعبل:

[الكامل]

لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى (٢)

فضحك المشيب: مجاز وبكاء الرجل حقيقة. والمطابق في اللغة: الموافقة بينما في البلاغة تعني: الجمع بين ضدين (٣).

التعريض والكناية:

عقد عبدالقاهر فصلاً في "اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره فقال: "اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفنناً لا إلى غاية، إلا أنه على اتساعه يدور -في الأمر الأعم- على شيئين: (الكناية) و(المجاز)" (٤). وحدد المراد بالكناية قائلاً: "والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيؤمى به إليه، ويجعله دليلاً عليه. مثال ذلك قولهم: (هو طويل النجاد) يريدون طويل القامة، و(كثير رماذ القدر) يعنون كثير القرى، وفي المرأة: (نؤوم الضحى) والمراد أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها. فقد أرادوا في هذا كله -كما ترى- معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان. أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد؟ وإذا كثرت القرى كثرت

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٠.

(٢) دعبل بن علي الخزاعي، شعره (صناعة الأشر): ١٦١.

(٣) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢٥٣/٢.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٥٧.

رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى؟^(١).

ويفصل عبدالقاهر القول في الكناية مبينا حقيقتها ومحصل أمرها، شارحاً الأمثلة عليها بقوله: "اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم. فالقسم الأول: (الكناية) و(الاستعارة) و(التمثيل الكائن على حد الاستعارة) وكل ما كان فيه -على الجملة- مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر، فما من ضرب من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي، أوجب الفضل والمزية. فإذا قلت: (هو كثير رماد القدر) كان له موقع وحظ من القبول لا يكون إذا قلت: (هو كثير القرى والضيافة). وكذا إذا قلت: (هو طويل النجاد) كان له تأثير في النفس لا يكون إذا قلت: (هو طويل القامة).

... وإذا قد عرفت هذه الجملة فينبغي أن تنظر إلى هذه المعاني واحداً واحداً، وتعرف محصولها وحقائقها، وأن تنظر أولاً إلى (الكناية)، وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصل أمرها أنها إثبات لمعنى، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ...^(٢).

وعبدالقاهر يتحدث عن التعريض والكناية والرمز والاشارة والتلويح غير مرة باعتبارها مترادفات، من غير أن يتناول مقدار تمايز أي منها عن غيره، فهو يقول: "هذا فن من القول دقيق المسلك لطيف المأخذ، وهو أنا نراهم كما يصنعون في نفس الصفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض، كذلك يذهبون في إثبات الصفة هذا المذهب.

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز: ٥٧.

(٢) نفسه: ٢٧٣.

وكذلك إثباتك الصفة للشيء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحا، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية، والرمز والاشارة، كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن والرونق ما لا يقل قليله، ولا يُجهل موضع الفضيلة فيه^(١).

ويقول في موضع آخر: "فإذا جعلوا للكناية مزية على التصريح، لم يجعلوا تلك المزية في المعنى المكنى عنه، ولكن في إثباته للذي يُثبت له... وقد ذكرت هذا في صدر الكتاب، وذكرت أن السبب في أن كان يكون للإثبات -إذا كان من طريق الكناية- مزية لا تكون إذا كان من طريق التصريح أنك إذا كُنيت عن كثرة القرى بكثرة رماد القدر كنت قد أثبتت كثرة القرى بإثبات شاهدها ودليلها وما هو علم على وجودها، وذلك -لا محالة- يكون أبلغ من إثباتها بنفسها"^(٢).

وتناول عبدالقاهر أقسام الكناية، عارضاً -بالشرح والتحليل- نماذج منها، مبيناً تأثيرها لدى أولئك الذين "يرومون وصف الرجل ومدحه، وإثبات معنى من المعاني الشريفة له، فيدعون التصريح بذلك، ويكنون عن جعلها فيه بجعلها في شيء يشتمل عليه ويتلبس به، ويتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات، لا من الجهة الظاهرة المعروفة بل من طريق يخفى ومسلك يدق، ومثاله قول زياد الأعجم:

[الكامل]

إن السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج^(٣)

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٠١.

(٢) نفسه: ٢٨٣.

(٣) زياد الأعجم: أبو أمامة بن سليم وقيل سليمان وقيل جابر، مولى عبدالقيس، سمي الأعجم للكنة في لسانه أو لأنه نشأ بفارس، عاش في بدء دولة بني أمية، والبيت في الأغاني: ٢٠/١٢، ومعاهد التنصيص للعباسي: ١٧٣/٢، وفيه: وابن الحشرج الممدوح اسمه عبدالله، كان سيداً من سادات قيس، ولي كثيراً من أعمال خراسان، وفارس وكرمان، وكان كثير العطاء.

أراد -كما لا يخفى- أن يثبت هذه المعاني والأوصاف خلالاً للممدوح وضرائب فيه فترك أن يصرّح فيقول: (إن السماحة والمروءة والندى لمجموعة في ابن الحشرج) أو (مقصورة عليه) أو (مختصة به) وما شاكل ذلك مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها، وعدل إلى ما ترى من الكناية والتلويح، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه عبارة عن كونها فيه، وإشارة إليه، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة، وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة، ولو أنه أسقط هذه الوساطة من البين، لما كان إلا كلاماً غفلاً وحديثاً ساذجاً^(١). ثم ما يلبث أن يقول: "وكما أن من شأن الكناية الواقعة في نفس الصفة أن تجيء على صور مختلفة، كذلك من شأنها إذا وقعت في طريق إثبات الصفة أن تجيء على هذا الحد، ثم يكون في ذلك ما يتناسب، كما كان ذلك في الكناية عن الصفة نفسها... ومما هو إثبات للصفة على طريق الكناية والتعريض، قولهم: (المجد بين ثوبيه، والكرم في برديه)، وذلك أن قائل هذا يتوصل إلى إثبات المجد والكرم للممدوح، بأن يجعلهما في ثوبه الذي يلبسه، كما توصل زياد إلى إثبات السماحة والمروءة والندى لابن الحشرج بأن جعلها في القبة التي هو جالس فيها... وهكذا ان اعتبرت قول الشنفرى يصف امرأة بالعفة:

[الطويل]

ببيت بمنجاة من اللؤم بيتها إذا ما بيوت بالملامة حُلّت^(٢)

وجدته يدخل في معنى بيت زياد، وذلك أنه توصل إلى نفي اللؤم عنها وإبعادها عنه، بأن نفاه عن بيتها وباعد بينه وبينه، وكان مذهبه في ذلك مذهب زياد... وإنما الفرق أن هذا ينفي وذاك يثبت، وذلك فرق لا في موضع الجمع، فهو لا يمنع أن يكونا من نصاب واحد^(٣).

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٠١.

(٢) المفضل الضبي، المفضليات: ١٠٩، والبيت في المفضلية رقم ٢٠، وفيها: تحل بمنجاة، بيوت بالمذمة.

والشنفرى شاعر جاهلي اشتهر بلاميته وهو أخت تأبط شراً.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٠٣.

وفيما تقدم من كلام عبدالقاهر ذكرٌ للكناية عن صفة، وهي غير الكناية عن نسبة التي يقول فيها: "واعلم أنه ليس كل ما جاء كناية في إثبات الصفة يصلح أن يحكم عليه بالتناسب... وقد يجتمع في البيت الواحد كنايتان المغزى منهما شيء واحد، ثم لا تكون إحداهما في حكم النظير للأخرى. مثال ذلك أنه لا يكون قوله: (جبان الكلب) نظيراً لقوله: (مهزول الفصيل)، بل كل واحدة من هاتين الكنايتين أصلٌ بنفسه، وجنس على حدة... وليس لشُعَب هذا الأصل وفروعه وأمثله وصوره وطرقه ومسالكه حدٌّ ونهاية" (١).

التعليل:

ينظر: التخييل.

وينظر فيه: حسن التعليل.

التقديم والتأخير:

لعبدالقاهر قول في التقديم والتأخير شغل فصلاً من فصول كتابه: دلائل الاعجاز، وقد افتتحه بقوله: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية... ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان" (٢). ويرى عبدالقاهر أن تقديم الشيء على وجهين: تقديم على نية التأخر، كتقديم الخبر إذا قدّم على المبتدأ، وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن يُنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وذلك كان يعتمد إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فيقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا مثل: (زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) فالتقديم والتأخير يؤثران في معنى الجملة لأن

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز: ٢٠٤.

(٢) نفسه: ٨٢.

ما يقدم هو المبتدأ أو المسند إليه وما يؤخر هو الخبر أو المسند. ومعلوم أن المسند إليه يقدم لأغراض بلاغية، منها:

أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول والمبتدأ على الخبر وصاحب الحال عليها. ومنها أن يتمكن الخبر في ذهن السامع، وغيرها مما لا يتسع له المقام^(١).

وتناول عبدالقاهر مسألة التقديم والتأخير في الكلام باعتبارها لعل بلاغية "يقتضيها النظم"^(٢)، فمثل لها بالاستفهام بالهمزة يليها الفعل مرة والاسم أخرى كقولك أفعلت؟ وقولك أنت فعلت؟. ومثل لها بتقديم الفعل وتقديم الاسم وما يفيد الكلام في كل حالة، ثم تقديم المفعول على الفاعل وإفادته في إذكرار وقوع مثل ذلك الفعل على المفعول كقوله تعالى (قل أغير الله أتخذ وليا) الانعام/١٤. وانتقل إلى التقديم والتأخير في حالة النفي، وحكم الجار والمجرور في التقديم والتأخير، وكان في تناوله للتقديم والتأخير لا يفتقر أثر النحاة ولم ينهج نهج تفصيل القواعد، بل درسها من خلال تركيب الجملة وتأثيره في الأسلوب وطرائق التعبير وبيان المعاني المحدثة من تقديم مواضع في الكلم وتحويلها من مكان إلى مكان.

التمثيل:

فرّق عبدالقاهر بينه وبين التشبيه حين قال: "... فاعلم أن التشبيه عام، والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً"^(٣)، والتمثيل عنده "تشبيه من طريق العقل والمقاييس التي تجمع بين الشئيين في حكم تقتضيه الصفة المحسوسة لا في نفس الصفة"^(٤)، ويعرض عبدالقاهر لتأثير التمثيل في النفس

(١) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٣٢٦/٢. حيث فصل القول في هذه الأغراض البلاغية.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٠٢.

(٣) نفسه، أسرار البلاغة: ٨٤.

(٤) نفسه: ٢١٨.

قائلاً: "واعلم أن مما اتفق العقلاء عليه أن التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني أو أبرزت هي باختصار في معرضه، ونقلت عن صورها الأصلية إلى صورته، كساها أبهة وكسبها منقبة ورفع من أقدارها وشب من نارها وضاعف قواها في تحريك النفوس لها، ودعا القلوب إليها... فإن كان مدحاً كان أبهى وأفخم، وأنبل في النفوس وأعظم... وإن كان ذماً كان مسّه أوجع وميسمه أذع... وإن كان حجاجاً كان برهانه أنور وسلطانه أقهر وبيانه أبهر، وإن كان اعتذاراً كان إلى القبول أقرب... وإن كان وعظاً كان أشفى للصدر وأدعى إلى الفكر... وهكذا الحكم إذا استقرت فنون القول وضروبه، وتتبع أبوابه وشعوبه" (١) ويمضي في بيان ذلك فيقول: "قأماً القول في العلة والسبب لم كان للتمثيل هذا التأثير وبيان جهته ومآتاه، وما الذي أوجبه واقتضاه... فإذا بحثنا عن ذلك وجدنا له أسباباً وعللاً كل منها يقتضي أن يفخم المعنى بالتمثيل وينبل ويشرف ويكمل. فأول ذلك وأظهره أن أنس النفوس موقوف على أن يخرجها من خفي إلى جلّي، وتأثيرها بصريح بعد مكني... نحو أن تنقلها عن العقل إلى الإحساس وعما يعلم بالفكر إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع... (٢)".

ويكون التمثيل عند عبدالقاهر من باب المجاز إذا جاء على حد الاستعارة فهو يقول: "وحكم التمثيل حكم الاستعارة سواء، فإنك إذا قلت: (أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) فأوجبت له الصورة التي يقطع معها بالتحير والتردد كان أبلغ لا محالة من أن تجري على الظاهر فنقول: قد جعلت تتردد في أمرك، فأنت كمن يقول: أخرج ولا أخرج، فيقدم رجلاً ويؤخر أخرى" (٣).

ولعل عبدالقاهر حينما قسم التشبيه قسمين، أحدهما: أن يكون تشبيه الشيء بالشيء من جهة أمر بين لا يحتاج فيه إلى تأويل، وهذا هو التشبيه الأصلي،

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٠١-١٠٢.

(٢) نفسه: ١٠٨-١١٥.

(٣) نفسه: دلائل الإعجاز: ٦٢.

والثاني: أن يكون التشبيه محصلاً بضرب من التأويل وهذا هو التشبيه التمثيلي أو التمثيل، فكل تشبيه يكون الوجه فيه حسياً مفرداً أو مركباً أو كان من الغرائز أو الطباع العقلية هو "تشبيه غير تمثيلي" وكل تشبيه كان وجه الشبه فيه عقلياً مفرداً أو مركباً غير حقيقي ومحتاجاً في تحصيله إلى تأويل هو "تشبيه تمثيلي" (١).

الحذف:

عده عبد القاهر باباً "دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهاً بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطرق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين" (٢). ومعلوم أن الحذف يدخل في باب الإيجاز عند البلاغيين، ويكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تدل على المحذوف وعد عبد القاهر من المواضع التي يطرد فيها الحذف: إضمار المبتدأ بأن لا يقع في الكلام بل يحذف منه، ومن مواضع إضماره القطع والاستئناف (٣)، فيبنى الخبر على مبتدأ محذوف، وقد يحذف المفعول به ومن ما هو "جليّ كقولهم أصغيت إليه وهم يريدون أذني، وأغضيت عليه والمعنى: جفني" (٤)، وأما "الخفي الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع كقولك: قد ملّ فلان، تريد أن تقول: قد دخله الملل من غير أن تخص شيئاً" (٥). وأورد مثلاً على ما حذف منه المفعول في أربعة مواضع قوله تعالى: "ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون. ووجد من دونهم امرأتين تذودان، قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير، فسقى لهما ثم تولى إلى الظل" القصص ٢٣/٢٤، ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى: وجد عليه أمة

(١) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١٨٤/٢.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٠٤.

(٣) نفسه: ١٠٥.

(٤) نفسه: ١١١.

(٥) نفسه: ١١٣.

من الناس يسقون (أغنامهم أو مواشيهم) وامرأتين تذودان (غنمهما) وقالتا لا نسقي (غنمنا) فسقى لهما (غنمهما) (١).

وعَدَّ عبدالقاهر من الحذف "الا ضممار على شريطة التفسير، وذلك مثل قولهم: (اكرمني واكرمت عبدالله) تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني" (٢).

الحذو:

ينظر: السرقة.

حسن التعليل:

ينظر: التخيل.

الحشو:

دعا عبدالقاهر إلى "سلامة الكلام من الحشو غير المفيد، والفضل الذي هو كالزيادة في التحديد، وشيء داخل المعاني المقصودة مداخله الطفيلي الذي يستنقل مكانه، والأجنبي الذي يكره حضوره. وسلامته من التقصير الذي يفتقر معه السامع إلى مطلب زيادة" (٣). فهو يرى أن "الحشو كره وذم وأنكر لأنه خلا من الفائدة، ولم يُخل منه بعائدة، ولو أفاد لم يكن حشوا ولم يُذع لغواً" (٤). غير أنه عاد ليقول "وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعاً من القبول أحسن موقع، ومدرَكاً من الرضى أجزل حظ. ذاك لإفادته إياك على مجيئه ما لا معول في الإفادة عليه، ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لم ترتقبها، والنافعة أتتك

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١١٤.

(٢) نفسه: ١١٥.

(٣) نفسه، أسرار البلاغة: ٢٢.

(٤) نفسه: ١٩.

ولم تحتسبها، وربما رزق الطفيلي ظرفاً يحظى به حتى يُحلَّ محلَّ الأضياف الذين وقع الاحتشاد لهم، والأحابيب الذين وثق بالأنس منهم وبهم^(١).

فالحشو عند عبدالقاهر منه القبيح الذي لا محل له، والمليح الذي يزدان به الكلام.

الحصر:

وهو القصر؛ وعقد عبدالقاهر فصلاً في مسائل إنما، تناول فيه الحصر فقال: "ليس كل كلام يصلح فيه (ما) و(إلا) يصلح فيه (إنما). ألا ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى: (وما من إله إلا الله) آل عمران/٦٢، وقولنا: (ما أحد إلا وهو يقول ذاك). إذ لو قلت: (إنما من إله الله) و(إنما أحد وهو يقول ذاك)، قلت ما لا يكون له معنى"^(٢). ثم يمثل بعدئذ لما تجيء إنما له، ويقول: "وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو (ما هذا إلا كذا) و(إن هو إلا كذا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه. فإذا قلت: (ما هو إلا مصيب) أو (ما هو إلا مخطئ) قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت..."^(٣). ويمضي في إيراد الأمثلة إلى أن يقول: "وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي، فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه، فمن ذلك قوله تعالى: (وما أنت بمسمع من في القبور. إن أنت إلا نذير) فاطر/٢٢-٢٣ والله أعلم. ويقول: "وهنا كلام ينبغي أن تعلمه، إلا أنني أكتب لك من قبله مسألة لأن فيها عوناً عليه. قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) فاطر/٢٨، في تقديم اسم الله عز وجل معنى خلاف ما يكون لو أخر، وإنما يبين لك ذلك إذا اعتبرت الحكم في (ما) و(إلا) وحصلت الفرق بين أن تقول: (ما ضرب زيداً إلا عمرو) وبين قولك: (ما ضرب عمرو إلا زيداً)... وهنا، إذا تأملت، معنى لطيف يوجب ذلك، وهو أنك إذا قلت: (ما ضرب زيداً إلا عمرو) كان

(١) عبدالقاهر الجرجاني: أسرار البلاغة: ١٩-٢٠.

(٢) نفسه، دلائل الإعجاز: ٢١٥-٢١٦.

(٣) نفسه: ٢١٧.

غرضك أن تختصَّ عمراً بضرب زيد، لا بالضرب على الإطلاق. وإذا كان كذلك، وجب أن تعدّي الفعل إلى المفعول من قبل أن تذكر عمراً الذي هو الفاعل، لأن السامع لا يعقل عنك أنك اختصصته بالفعل معدّي حتى تكون قد بدأت فعدّيته، أعني لا يفهم عنك أنك أردت أن تختصَّ عمراً بضرب زيد، حتى تذكره له معدّي إلى زيد^(١). ولم يخرج عبدالقاهر في بحث القصر (أو الحصر) عما أورده علماء البلاغة.

الحقيقة والمجاز:

ولا يذكر هذا المصطلح إلا ويقترن بـ "المجاز"، فهي مقترنة به، يقول عبدالقاهر: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح، وإن شئت قلت في مواضع، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة"^(٢). هذا في الكلمة المفردة، أمّا في الجملة فقال: "كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه منه فهي حقيقة"^(٣). وإذا كان عبدالقاهر قد بدأ بحدّ الحقيقة في المفرد وفي الجملة، فإن له في حدّ اللفظة رأياً ينبغي معرفته لما له من علاقة وطيدة في "المصطلح"، فهو يقول: "وإنما اشترطت هذا كله لأن وصف اللفظة بأنها حقيقة أو مجاز حكمٌ فيها من حيث أن لها دلالة على الجملة، لا من حيث هي عربية أو فارسية أو سابقة في الوضع أو محدثة مولدة، فمن حقّ الحدّ أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالة. ونظير هذا أن تضع حدّاً للاسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير لغة العرب وجدته يجري فيها جريانه في العربية، لأنك تحد من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة"^(٤).

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٢١-٢٢٨.

(٢) نفسه، أسرار البلاغة: ٣٢٤.

(٣) نفسه: ٣٥٥.

(٤) نفسه: ٣٢٥.

ويعرّف عبدالقاهر المجاز قائلاً: "وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة جُزّت بين الثاني والأول فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جُزّت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ما تُجُوز بها إليه وبين أصلها الذي وُضعت له في وضع واضعها فهي مجاز" (١). ويقول: "لا يُعقل من المجاز أن تسلب الكلمة دلالتها ثم لا تعطيتها دلالة وأن تُخليها من أن يراد بها شيء على وجه من الوجوه" (٢).

ونقرأ لعبدالقاهر قوله: "من حَقَّك إذا أردت أن تقضي في الجملة بمجاز أو حقيقة أن تتظر إليها من جهتين؛ إحداهما: أن تتظر إلى ما وقع بها من الاثبات، أهو في حقه وموضعه أم قد زال عن الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه، والثانية: أن تتظر إلى المعنى المثبت، أعني ما وقع عليه الاثبات، كالحياة في قولك: (أحيا الله زيداً) والشيب في قولك: (أشاب الله رأسي) أثبت هو على الحقيقة أم قد عدل به عنها. وإذا مُثِّل لك دخول المجاز على الجملة من الطريقتين عرفت ثباتها على الحقيقة منهما. فمثال ما دخله المجاز من جهة الاثبات دون المثبت قوله: [الطويل]

وشيب أيام الفراق مفارقي وأنشزن نفسي فوق حين تكون (٣)

وقوله: [المتقارب]

أشاب الصغير وأفنى الكبير - كرُّ الغداة ومرُّ العشي (٤)

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٢٥-٣٢٦.

(٢) نفسه: ٣٨٥.

(٣) البيت من شعر جميل بثينة، ديوانه (نصار): ٢٠٢. ورواية الديوان: فشيب روعات الفراق.... ومعنى

أنشزن نفسي: رفعنها إلى الحلقوم.

(٤) البيت للصلتان العبدى، واسمه قثم بن خبية بن عبدالقيس، كان معاصراً لجرير والفرزدق ويقضي بينهما،

والبيت من قصيدة أوردتها العباسي، معاهد التنصيص: ٧٣/١.

المجاز واقع في إثبات الشيب فعلاً للأيام ولكرّ الليالي، وهو الذي أزيل عن موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه..."^(١).

ويقول عبدالقاهر: "المجاز مفعّل من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه. وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وُصف بأنه مجاز، على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً. ثم أعلم بعد أن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطاً، وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرّى معه من ملاحظة الأصل"^(٢). إلى أن يقول بعدئذ: "والغرض المقصود بهذه العبارة - أعني قولنا المجاز - أن نبين أن للفظ أصلاً مبدوءاً به في الوضع ومقصوداً، وأن جريه على الثاني إنما هو على سبيل الحكم يتأدّى إلى الشيء من غيره..."^(٣). ثم يقول: "قصدي في هذا الفصل أن أبين أن المجاز أعم من الاستعارة، وأن الصحيح من القضية في ذلك أن كل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة..."^(٤). حتى يصل به القول إلى "أنا إذا أنعمنا النظر وجدنا المنقول من أجل التشبيه على المبالغة أحق بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى... ولو كان اللفظ يستحق الوصف بالاستعارة بمجرد النقل، لجاز أن توصف الاسماء المنقولة من الأجناس إلى الأعلام بأنها مستعارة، فيقال: حجر مستعار في اسم الرجل، ولزم كذلك في الفعل المنقول نحو يزيد ويشكر وفي الصوت نحو ببه... وذلك ارتكاب قبيح وفرط تعصب على الصواب"^(٥).

ورأى عبدالقاهر أن من المجاز ما يكون في الاسناد، وهو المجاز العقلي. ومنه ما يكون في الكلمة؛ وهو المجاز اللغوي، والمجاز اللغوي عنده قسمان: أحدهما

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) نفسه: ٣٦٥.

(٣) نفسه: ٣٦٦.

(٤) نفسه: ٣٦٨.

(٥) نفسه: ٣٧٤.

تعتمد العلاقة فيه على المشابهة، وهو الاستعارة، والتمثيل الذي يجيء على حد الاستعارة. والآخر علاقته غير المشابهة، وإنما الصلة والملابسة بين ما نقل إليه وما نقل عنه، وهو ما عرف عند لاحقيه من علماء البلاغة بالمجاز المرسل، كأنهم لمحوها عند تسميته أن عبدالقاهر قال فيه: "إن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة"^(١).

وعند عبدالقاهر "المجاز على ضربين: مجاز من طريق اللغة، ومجاز من طريق المعنى والمعقول، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا: (اليد مجاز في النعمة)... كان حكماً أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة، لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداءً في اللغة وأوقعها على غير ذلك، إما تشبيهاً وإما لصلة وملابسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه، ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة، وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجميل من حيث هي جمل لا يصح ردها إلى اللغة، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها..."^(٢).

ويفصل عبدالقاهر القول في وقوع المجاز في الجملة فيقول: "كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأويل فهي مجاز"^(٣). والمجاز في الجملة عند عبدالقاهر مجاز حكمي أو إسنادي "لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم..."^(٤). ونصّ على أن المجاز العقلي توصف به الجملة من الكلام دون الكلمة الواحدة، لأنه لا يكون إلا في الإسناد، ومعلوم أن الإسناد لا يكون إلا بين شيئين، فهو يقول: "بقي أن نعلم لم خصصت المجاز - إذا كان طريقة العقل - بأن توصف به الجملة من الكلام دون الكلمة الواحدة، وهلاً جوزت أن يكون (فعل) على الانفراد موصوفاً به؟ فإن سبب ذلك أن المعنى الذي له وُضع (فعل) لا

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٧١.

(٢) نفسه: ٣٧٦.

(٣) نفسه: ٣٥٦.

(٤) نفسه: ٣٧٦.

يُتصوّر الحكم عليه بمجاز أو حقيقة حتى يسند إلى الاسم، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء....^(١).

ويرى عبدالقاهر أن "هذا الضرب من المجاز على حدّته كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الإبداع والاحسان، والانتساع في طرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعاً، وأن يضعه بعيد المرام قريباً من الأفهام...."^(٢).

الخطاب بالجملة الفعلية:

أورده عبدالقاهر في القول في التقديم والتأخير قائلاً: "فإذا قلت: (ما ضربت زيدا) فقدمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهماً محتملاً. وإذا قلت: (ما زيدا ضربت) فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظن أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه...."^(٣)، ويتحدث في موضع آخر عن "الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيئاً بعد شيء، وأمّا الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء، فإذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمرو قصير، فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث... وأمّا الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: زيد ما هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه... لأن الفعل يقتضي مزاوله وتجدد الصفة في الوقت ويقتضي الاسم ثبوت

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٨٢.

(٢) نفسه، دلائل الإعجاز: ١٩٤.

(٣) نفسه: ٩٣.

الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتجدد فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً... فإذا قلت: زيد طويل وعمرو قصير لم يصلح مكانه يطول ويقصر، وإنما نقول: يطول ويقصر إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر" (١).

فالخطاب بالجملة الفعلية يدل على التجدد، وبالجملة الاسمية يدل على الثبوت، "ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: أقلت شعراً قط؟ رأيت اليوم إنساناً؟ فيكون كلاماً مستقيماً. ولو قلت: أنت قلت شعراً قط؟ أنت رأيت إنساناً؟ أخطأت (٢). وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل مَنْ هو في مثل هذا، لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص، نحو أن تقول: من قال هذا الشعر؟... وما أشبه ذلك مما يمكن أن يُنصّ فيه على معيّن" (٣).

الذوق:

عني عبدالقاهر بأهمية الأخذ بالذوق في نقد الكلام وتمييز جيده من رديئه، وذلك حين تناول اللفظ والنظم فقال: لا يصادق القول في هذا الباب موقعا من السامع، ولا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة" (٤). وختم كتابه دلائل الإعجاز بفصل فيه "بيان أن العمدة في إدراك البلاغة الذوق والإحساس الروحاني" (٥). وفيه يقول: "وكما لا تُقيم الشعر في نفس من لا ذوق له، كذلك لا تفهم

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٢١-١٢٢.

(٢) في مطبوعة السيد محمد رشيد رضا: أخطأت، وصححها محمود شاكر في مطبوعته من دلائل الإعجاز ص ١١٢: أحلت أي أتيت بالمُحال.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٨٥.

(٤) نفسه: ١٩٢.

(٥) نفسه: ٣٤٣.

هذا الشأن من لم يؤت الآلة التي بها يفهم...^(١). "وقد يخصّ الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام لكونه بمنزلة الطعام اللذيذ الشهى لروح الانسان المعنوي"^(٢). من هنا تحدث عبدالقاهر عن أولئك القاصرين عن فهم موطن الجمال: "فليس الداء فيه بالهين، ولا هو إذا رمت العلاج منه وجدت الامكان فيه مع كل أحد مسعفاً، والسعي منجهاً، لأن المزايا التي تحتاج أن تعلمهم مكانها وتصور لهم شأنها، أمور خفية ومعان روحية أنت لا تستطيع أن تتبّه السامع لها وتحدث له علماً بها، حتى يكون مهياً لادراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساساً"^(٣).

الرمز:

للتعريض والكناية والرمز والإشارة فضل ومزية عند عبدالقاهر نبه إليها قائلاً: "هذا فن من القول دقيق المسلك، لطيف المأخذ، وهو أنا نراهم كما يصنعون في نفس الصفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض، كذلك يذهبون في إثبات الصفة هذا المذهب، ... وكما أن الصفة إذا لم تأتِ مصرحاً بذكرها، مكشوفاً عن وجهها، ولكن مدلولاً عليها بغيرها، كان ذلك أفخم لشأنها وألطف لمكانها، كذلك اثباتك الصفة للشيء تثبتها له، إذا لم تلقه إلى السامع صريحاً، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة، كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن والرونق، ما لا يقل قليلاً، ولا يجهل موضع الفضيلة فيه. وتفسير هذه الجملة وشرحها: أنهم يرومون وصف الرجل ومدحه وإثبات معنى من المعاني الشريفة له، فيدعون التصريح بذلك، ويكونون عن جعلها فيه بجعلها في شيء يشتمل عليه ويتلبس به، ويتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات، لا من الجهة الظاهرة المعروفة، بل من طريق يخفى، ومسلك يدقّ.

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز: ٣٤٥.

(٢) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم: ٤٨٨/١.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز: ٣٤٣-٣٤٤.

[الكامل]

ومثاله قول زياد الأعجم:

إن السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج^(١)

السجع:

أو التسجيع، أو الأسجاع. وقد قرنه عبدالقاهر بالتجنيس في معرض تناولهما، ففي توحي اللفظ السليم يقول: "وليس اللفظ السليم من ذلك بمعوز ولا بعزيز الوجود، ولا بالشيء لا يستطيعه إلا الشاعر المفلق والخطيب البليغ، فيستقيم قياسه على السجع والتجنيس ونحو ذلك مما إذا رامه المتكلم صعب عليه تصحيح المعاني وتأدية الأغراض..."^(٢). وفي موضع آخر يقول: "وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيساً مقبولا ولا سجعا حسنا حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلاً، ولا تجد عنه حوالاً... ومثال ما جاء من السجع هذا المجيء، وجرى هذا المجرى في لين مقادته، وحل هذا المحل من القبول، قول القائل: (اللهم هب لي حمداً، وهب لي مجداً، فلا مجد إلا بفعل، ولا فعال إلا بمال)"^(٣). ويقول: "لو عمد عمد إلى ألفاظ فجمعها من غير أن يراعى فيها معنى ويؤلف منها كلاماً، لم تر عاقلاً يعتد السهولة فيها فضيلة، لأن الألفاظ لا تتراد لأنفسها، وإنما تتراد لتجعل أدلة على المعاني. فإذا عدمت الذي له تتراد، أو اختلف أمرها فيه، لم يعتد بالأوصاف التي تكون في أنفسها عليها، وكانت السهولة وغير السهولة فيها واحداً. ومن ههنا رأيت العلماء يذمون من يحمله تطلب السجع والتجنيس على أن يضيف لهما المعنى، ويدخل الخل عليهما من أجلهما كالذي صنع أبو تمام... ويصنعه المتكلفون في الأسجاع"^(٤). ويقول في تكلف السجع: "قصوبة ما صعب من السجع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ، وذلك أنه

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٠١. والبيت مضت الإشارة إليه في (التعريض والكناية).

(٢) نفسه: ٥٤.

(٣) نفسه، أسرار البلاغة: ١٠-١٢.

(٤) نفسه، دلائل الإعجاز: ٣٣٠-٣٣١.

صعب عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المستجعة وبين معاني الفصول التي جعلت أردافاً، فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عدلت عن أسلوب إلى أسلوب، ... وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء ناظرِكَ، وإنما كان يتصور أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى أن لو كنت إذا طلبت المعنى فحصلته، احتجت إلى أن تطلب اللفظ على حدة، وذلك محال^(١). وكلام عبدالقاهر هذا يدل على تغليب الاهتمام بالنظم على أن يكون السجع مقصوداً إليه ومتكلفاً في إيرادِه.

السرقَة:

أو الأخذ؛ أو الحذو. وفيه يقول عبدالقاهر: "اعلم أن الحكم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسرق، واقتدى بمن تقدم وسبق، لا يخلو من أن يكون في المعنى صريحاً، أو في صيغة تتعلق بالعبارة"^(٢). وفي موضع آخر يقول: "ومما إذا تفكر فيه العاقل أطال التعجب من أمر الناس ومن شدة غفلتهم قول العلماء حيث ذكروا الأخذ والسرقَة: إن من أخذ معنى عارياً فكساه لفظاً من عنده كان أحق به، وهو كلام مشهور متداول... ثم لا ترى أحداً من هؤلاء الذين لهجوا بجعل الفضيلة في اللفظ يفكر في ذلك فيقول: من أين يتصور أن يكون ههنا معنى عار من لفظ يدل عليه؟ ثم من يعقل أن يجيء الواحد منا لمعنى من المعاني بلفظ من عنده إن كان المراد باللفظ نطق اللسان؟"^(٣). ويمضي عبدالقاهر في بيان فساد الرأي بأن المعنى يكسَى لفظاً من عند غير صاحبه، مبيّناً ما للنظم الذي حقيقته توخى معاني النحو وأحكامه من فضل ومزية، لينتهي إلى القول: "واعلم أنه إنما أتى القوم من قلة نظرهم في الكتب التي وضعها العلماء في اختلاف العبارتين على المعنى الواحد، وفي كلامهم في أخذ الشاعر من الشاعر، وفي أن يقول الشاعر أن على الجملة في معنى واحد وفي الأشعار التي دوتوها في هذا المعنى ولو أنهم كانوا أخذوا أنفسهم بالنظر في تلك

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٥٥.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٤١.

(٣) نفسه، دلائل الإعجاز: ٣٠٢.

الكتب وتدبروا ما فيها حق التدبر لكان يكون ذلك قد أيقظهم من غفلتهم وكشف الغطاء عن أعينهم. وقد أردت أن أكتب جملة من الشعر الذي أنت ترى الشعارين فيه قد قالوا في معنى واحد، وهو ينقسم قسمين: قسم أنت ترى أحد الشعارين فيه قد أتى بالمعنى غفلاً ساذجاً، وترى الآخر قد أخرجه في صورة تروق وتعجب، وقسم أنت ترى كل واحد من الشعارين قد صنع في المعنى وصور...^(١). ثم يورد أمثلة على كل قسم لينتهي إلى القول: "واعلم أنه لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصفته في البيت الآخر، وكان التالي من الشعارين يجيئك به معاداً على وجهه لم يحدث فيه شيئاً ولم يغير له صفة، لكان قول العلماء في شاعر: إنه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد، وفي آخر: إنه أساء وقصّر لغواً من القول من حيث كان محالاً أن يحسن أو يسيء في شيء لا يصنع به شيئاً..."^(٢). وكل ما يسوقه عبدالقاهر من أمثلة يؤيد فيها دعواه بأن اللفظ لا شأن له، وأن المعنى هو موضع التفاضل: "لو عمد عامد إلى ألفاظ فجمعها من غير أن يراعي فيها معنى ويؤلف منها، كلاماً، لم تر عاقلاً يعتد السهولة فيها فضيلة، لأن الألفاظ لا تتراد لأنفسها وإنما تراد لتجعل أدلة على المعاني"^(٣).

ليست السرقة عند عبدالقاهر مجرد لفظ ومعنى، وإنما الأمر صياغة وتصوير، فهو يقول: "وجملة الأمر أنه كما لا تكون الفضة أو الذهب خاتماً أو سواراً أو غيرهما من أصناف الحلي بأنفسهما، ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف كلاماً وشعراً من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النمو وأحكامه. فإذن ليس لمن يتصدى لما ذكرنا من أن يعمد إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منها لفظة في معناها إلا أن يستترك عقله ويستخف..."^(٤).

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٠٦.

(٢) نفسه: ٣٢٠.

(٣) نفسه: ٣٣٠.

(٤) نفسه: ٣٠٥-٣٠٦، وكذلك ٣١٩.

وعلق جماعة من العلماء المحدثين على رأي عبدالقاهر في السرقة الأدبية، فرأى إحسان عباس أن "عدم وقوفه طويلاً عند السرقة يدلنا على أنه لم يعد يعد تلك الظاهرة أمراً أساسياً في النقد الأدبي"^(١). بينما يرى محمود السمره أن "نظرية عبدالقاهر في معالجة السرقات هي أرقى ما وصل إليه النقاد الغربيون، ولكن هذه النظرية جمدت عند النقاد العرب بعد عبدالقاهر"^(٢). وأبان شوقي ضيف جنور بحث السرقة عند عبدالقاهر قائلاً: "ولتفت عبدالقاهر إلى معنى مهم، هو أن تفسير بيت أو آية من الذكر الحكيم لا يساويهما في نظم التعبير وأدائه، وفي ذلك الشهادة الناطقة بأن المعول في البلاغة والاعجاز إنما هو على النظم، وإلا أصبح لتفسير البيت بلاغته ولتفسير القرآن إعجازه، وهو ما لا يقول به أحد. ويؤديه ذلك إلى فكرة دقيقة في بحث السرقات الشعرية، وهي أن يتبين مهما اتفقا في المعنى لا بد أن يقوم بينهما خلاف في أدائه ونظمه وهيته. تعبيره... ويبين ما كل بيتين أو أبيات تشترك في معنى من فرق في النظم والأداء، ويسمى هذا الفرق باسم (الصورة)..."^(٣). غير أن شوقي ضيف يرى في موضع آخر أن "أطرف ما وصل إليه عبدالقاهر عن طريق نظريته في النظم أن أنكر السرقات في الشعر جملة، لأن لكل شاعر أسلوبه ونظمه في عرض المعنى الذي يشترك فيه مع غيره"^(٤).

وفي معرض تتبع أحمد مطلوب لرأي عبدالقاهر في السرقة وكلامه على الاحتذاء قال: "لقد ربط عبدالقاهر السرقات بنظرية النظم، ولذلك لم يحكم على السرقة بالمعاني العامة أو بالألفاظ، وإنما بترتيب الكلام وإخراجه في صورة جديدة... وذكر أيضاً أن إضافة الشعر إلى صاحبه ليس في الألفاظ بل في النظم... وكان عبدالقاهر آخر من صدر في معالجة مشكلة السرقة والأخذ عن فلسفة ثابتة

(١) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٤٣٨.

(٢) محمود السمره، القاضي الجرجاني: ٢٦٠.

(٣) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ: ١٨٦.

(٤) نفسه، النقد: ٦٠.

وفكرة واضحة، لأن الذين جاءوا من بعده لم يستفيدوا مما أثاره، لابتعادهم عن نظرية النظم التي التزم بها وبنى عليها آراءه في البلاغة والنقد^(١).

وكذلك ردّ محمد بركات أبو علي ما عرضه من رأي عبدالقاهر في الأخذ والسرقة إلى الصورة، فهو يقول: "ولهذا جعل عبدالقاهر من أسس نظرية النظم عنده فهم معنى الصورة، وفهم المعاني المثبتة بين الكلم..."^(٢).

ويتسع بنا المقام إن استقصينا آراء علماء محدثين آخرين في موقف عبدالقاهر من السرقة، والأخذ، ولعل فيما استدللنا به غنى. ومهما يكن من أمر، فإن عبدالقاهر عرض لمشكلة السرقات في كتابه أسرار البلاغة من منظور بلاغي، وعرض لها في كتابه دلائل الإعجاز من منظور نظرية النظم، ولم يكن حفيّاً بها، وإنما عرض لها دون أن يقف مطوّلاً، واهتم بفكرة تصوير المعنى التي سنعرض لها في "الصورة" عند عبدالقاهر، فالصور المتعددة عند الأدباء هي موضوع الموازنة بين كل منهم، بعيداً عن الألفاظ المترادفة أو المعاني المتحدة. وأظهر ما للتخييل من تأثير في إحداث التفاضل بين الأدباء من حيث ألوان الجمال وكيف يمكن للشاعر المبدع أن يضيفي جمالا على النص من خلال تصوير المعنى. ومن هنا ألمح محمد مصطفى هدارة إلى أن تناول عبدالقاهر لمشكلة السرقة كانت في كتابيه متكاملة، وأنه "قد قال الكلمة الأخيرة في دراسة السرقات، عندما أبعداها عن دائرة الجمود والاتهام وتلفيق أخذ المعاني، وجعلها جزءاً من علم البلاغة يتوصل عن طريقها إلى أسرارها. ودرسها دراسة فنية خالصة للمعاني وتطورها وتأثر الشعراء بعضهم ببعض"^(٣).

(١) أحمد مطلوب، عبدالقاهر الجرجاني، بلاغته ونقده: ١٨٣-١٩٨.

(٢) محمد بركات أبو علي، معالم المنهج البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني: ١٢٣.

(٣) محمد مصطفى هدارة، مشكلة السرقات في النقد العربي: ١٧٩.

الصدق والكذب:

في بحث عبد القاهر قضية الأخذ والسرقة عرض للأخذ من المعاني بقسميها: العقلي والتخييلي، وبسط القول في القسم العقلي، ثم انتقل إلى القسم التخييلي فقال: "وأما القسم التخييلي فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق وأن ما أثبتته ثابت وما نفاه منفي... ثم إنه يجيء طبقات، ويأتي على درجات، فمنه ما يجيء مصنوعاً قد تُلطف فيه واستعين عليه بالرفق والحِذْق حتى أعطي شبيهاً من الحق وغشّي رونقاً من الصدق، باحتجاج تمحل وقياس تُصنع فيه وتُعمَل... وعلى هذا موضوع الشعر والخطابة أن يجعلوا اجتماع الشينين في وصف علة لحكم يريدونه وإن لم يكن كذلك في المعقول ومقتضيات العقول، ولا يؤخذ الشاعر بأن يصحح كون ما جعله أصلاً وعلة كما ادّعاه فيما يُبرم أو يُنقض من قضية. وأن يأتي على ما صيّرهُ قاعدة وأساساً ببينة عقلية، بل تُسلم مقدمته التي اعتمدها بلا بيّنة... وكذلك قول من قال: (خير الشعر أكذبه) فهذا مراده لأن الشعر لا يكتسب -من حيث هو شعر- فضلاً ونقصاً وانحطاطاً وارتفاعاً بأن ينحل الوضيع صفة من الرفعة هو منها غار... وأما من قال في معارضة هذا القول: (خير الشعر أصدق) فقد يجوز أن يراد به أن خير الشعر ما دلّ على حكمة يقبلها العقل وأدب يجب به الفضل، وموعظة تروّض جماح الهوى... فمن قال: (خيرهُ أصدقهُ) كان تركُّ الإغراق والمبالغة والتجاوز إلى التحقيق والتصحيح، واعتماداً ما يجري من العقل على أصل صحيح، أحبّ إليه وأثر عنده، إذ كان ثمره أحلى، وأثره أبقي... ومن قال: (أكذبه) ذهب إلى أن الصنعة إنما تمدّ باعها وتنتشر شعاعها ويتسع ميدانها... حيث يُعتمد الاتساع والتخييل، ويُدعى الحقيقة فيما أصله التقريب والتمثيل، وحيث يُقصد التلطف والتأويل... وما كان العقل ناصره والتحقيق شاهده، فهو العزيز جانبه المنيع مناكبه، وقد قيل: الباطل مخصوم وإن قضى له والحق مُفْلِج وإن قضى عليه..."(١).

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٤١-٢٥١.

وهكذا نرى عبدالقاهر يربط بين التخيل والكذب، ولا ريب في أن قضية الصدق الفني ترتبط بالتخيل. وقد أوضح عبدالقاهر ما أراده بالتخيل فقال: "الذي أريده بالتخيل ههنا ما يثبت فيه الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً، ويدعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها، ويقول قولاً يخدع فيه نفسه ويريهما ما لا ترى" (١).

الصورة:

يقول عبدالقاهر: "واعلم أن قولنا: الصورة إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا، فلما رأينا البيونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصورة، فكان بين إنسان من إنسان وفرس من فرس بخصوصية تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك، وكذلك كان الأمر في المصنوعات، فكان بين خاتم من خاتم وسوار من سوار بذلك، ثم وجدنا بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بينونة في عقولنا وفرقاً، عبرنا عن ذلك الفرق وتلك البيونة بأن قلنا: للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك، وليس العبارة عن ذلك بالصور شيئاً نحن ابتدأناه فينكره منكر... واعلم أنه لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصفته في البيت الآخر، وكان التالي من الشعارين يجنيك به معاداً على وجهه لم يحدث فيه شيئاً ولم يغير له صفة، لكان قول العلماء في شاعر: أنه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد، وفي آخر: أنه أساء وقصّر، لغواً من القول من حيث كان محالاً أن يحسن أو يسيء في شيء لا يصنع به شيئاً..." (٢).

ويوضح عبدالقاهر ذلك بقوله: "وجملة الأمر أنه كما لا تكون الفضة أو الذهب خاتماً أو سواراً أو غيرهما من أصناف الحلي بأنفسهما، ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف كلاماً وشعراً من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توحي معاني النحو

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٥٣.

(٢) نفسه: دلائل الإعجاز: ٣٢٠.

وأحكامه" (١). وينتهي إلى القول: "وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة، إن لم يقدم فيه ما قدم ولم يؤخر ما أخر وبُدئ بالذي تُثي به أو ثني بالذي ثلث به، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة. وإذا كان كذلك فينبغي أن ينظر إلى الذي يقصد واضع الكلام أن يحصل له من الصورة والصنعة في الألفاظ، يحصل له ذلك أم من معاني الألفاظ؟..." (٢).

وجلي أن نظرية النظم عند عبدالقاهر تقوم على التصوير، والمعاني هي المادة التي يشكّل منها الشاعر صورة كما يصنع الصانع الحاذق، وقد يأخذ شاعران معنى واحداً فيخرجه كل منهما بصورة تختلف عن الصورة الأخرى، يقول: "وقد أردت أن اكتب جملة من الشعر الذي أنت ترى الشعاعين فيه قد قالوا في معنى واحد، وهو ينقسم قسمين: قسم أنت ترى أحد الشعاعين فيه قد أتى بالمعنى غفلاً ساذجاً، وتري الآخر قد أخرجه في صورة تروق وتعجب. وقسم أنت ترى كل واحد من الشعاعين قد صنع في المعنى وصور" (٣). وتحدث عبدالقاهر عن تشكيل الصورة وأهمية أن تكون متكاملة بحيث إذا حذف جزء منها انهارت أو اضطربت، فقال: "وإنما الصنعة والحذق والنظر الذي يلطف ويدق في أن تجمع أعناق المتناثرات والمتباينات في ربة... وما شرفت صنعة، ولا ذكر بالفضيلة عمل إلا لأنهما يحتاجان من دقة الفكر ولطف النظر ونفاذ خاطر إلى ما لا يحتاج إليه غيرهما، ويحتكمان على من زاولهما والطالب لهما من هذا المعنى ما لا يحتكم ما عداهما، ولا يقتضيان ذلك إلا منجهة إيجاد الائتلاف في المختلفات. وذلك بين لك فيما تراه من الصناعات وسائر الأعمال التي تنسب إلى الدقة، فإنك تجد الصورة المعمولة فيها كلما كانت أجزاؤها أشدّ اختلافاً في الشكل والهيئة، ثم كان التلاوم بينها - مع ذلك - أتم، والائتلاف أبين، كان شأنها أعجب، والحذق لمصورها أوجب" (٤). ويقول:

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٠٥.

(٢) نفسه: ٢٣٥.

(٣) نفسه: ٣٠٦.

(٤) نفسه، أسرار البلاغة: ١٣٦.

"قد عرفت قضية الأصنام وما عليه أصحابها من الافتتان بها والاعظام لها، كذلك حكم الشعر فيما يصنعه من الصور، ويشكله من البدع، ويوقعه في النفوس من المعاني التي يتوهم بها الجماد الصامت في صورة الحي الناطق، والموات الأخرس في قضية الفصيح المعرب والمبين المميز، والمعدوم المفقود في حكم الموجود المشاهد"^(١).

وأقطاب الصورة عند عبدالقاهر، التي منها تتشكل وتخلق هي ما عرضه في كتابيه الأسرار والدلائل من أقطاب البلاغة عنده وهي: "الكناية والاستعارة والتمثيل وضروب المجاز والإيجاز"^(٢)، فهي السبب في المحاسن التي نراها في النظم، وبقدر الإجابة فيها يكون لنظم مزية على نظم. وإلى هذا ذهب محمد بركات أبو علي في قوله تعقيباً على مقولة عبدالقاهر "أنهم لما جهلوا شأن الصورة وضعوا لأنفسهم أساساً وبنوا على قاعدة، فقالوا: إنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث" فقال: "ولهذا جعل عبدالقاهر من أسس نظرية النظم عنده فهم معنى الصورة، وفهم المعاني المثبتة بين الكلم، وهذا يفسر مفهوم (الاسناد) الذي يدخل في دائرة النظم"^(٣).

ويعلق شوقي ضيف على مفهوم الصورة عند عبدالقاهر بقوله: "وهي فكرة طريفة منتهى الطرافة، ولو اعتنقها أصحاب البلاغة في عصر عبدالقاهر وبعده لخففوا من حدة بحثهم في السرقات الشعرية، وعرفوا أن للاحق دائماً فضلاً في الصورة التي يُخرج بها المعنى إخراجاً جديداً. وإنما أدى عبدالقاهر إليها بحثه في نظم الكلام ونسقه، واتخاذهما ميزاناً لبلاغته..."^(٤).

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣١٧.

(٢) نفسه، دلائل الإعجاز: ٣٣١.

(٣) محمد بركات حمدي أبو علي، معالم المنهج البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني: ١٢٣، ١٣٢.

(٤) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ: ١٨٧.

الضرب:

ينظر: النمط.

الطريقة:

ينظر: النمط.

الغموض:

يرى عبدالقاهر أنه "من المركز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له والاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه كان نيله أحلى، وبالمزية أولى، فكان موقعه من النفس أجل وأطف، وكانت به أضنّ وأشغف"^(١). وفي موضع آخر يقول: "إن ما طريقه التأول يتفاوت تفاوتاً شديداً، فمنه ما يقرب مأخذه ويسهل الوصول إليه ويُعطى المقادة طوعاً... ومنه ما يحتاج فيه إلى قدر من التأمل، ومنه ما يدق ويغمض حتى يحتاج في استخراجهِ إلى فضل روية ولطف فكرة... لا يفهمه حق فهمه إلا من له ذهن ونظر يرتفع به عن طبقة العامة..."^(٢). ويرى أن "أنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خفي إلى جلي، وتأتيها بصريح بعد مكنى، وأن تردّها في الشيء تعلّمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم، وتقنها به في المعرفة أحكم، نحو أن تنقلها عن العقل إلى الاحساس، وعمّا يعلم بالفكر إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع، لأن العلم المستفاد من طرق الحواسّ أو المركز فيها من جهة الطبع وعلى حدّ الضرورة يفضل المستفاد من جهة النظر والفكر في القوة والاستحكام، وبلوغ النقّة فيه غاية التمام..."^(٣). وينتهي إلى القول: "إن الشيء إذا ظهر من مكان لم يُعهد ظهوره منه، وخرج من موضع ليس بمعدن له، كانت صبابة النفوس به أكثر، وكان

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٢٦.

(٢) نفسه: ٨٣-٨٤.

(٣) نفسه: ١٠٨.

بالشغف منها أجدر...^(١). و"المعنى إذا أتاك ممثلاً فهو في الأكثر ينجلي لك بعد أن يحوجك إلى طلبه بالفكرة وتحريك الخاطر له، والهمة في طلبه، وما كان منه الطفل كان امتناعه عليك أكثر، وإياؤه أظهر، واحتجابه أشد...^(٢).

ويرى أحمد مطلوب أن عبدالقاهر لا يريد بالغموض "ذلك المعقد الذي يعثر الفكر في متصرفه ويشيك الطريق إلى المعنى ويوعر المذهب، بل ربما قسم الفكر وشعب الظن حتى يلتبس الأمر"^(٣).

فرط الاستقصاء:

تحدث عبدالقاهر عنه في بحث التشبيه وفضل الغناية بتأكيد ما بدئ به، فكان مما قاله: "... ويشبه هذا الموضع في زيادة أحد التشبيهين - مع أن جنسهما جنس واحد وتركيبهما على حقيقة واحدة - بأن في أحدهما فضل استقصاء ليس في الآخر قول ابن المعتز في الأذريون:

[الطويل]

وطاف بها ساقٍ أديبٌ بمبزل كخنجر عيار صناعته الفتك
وحمل أذريونة فوق أذنه ككأس عقيق في قرارتها مسك^(٤)

[الرجز]

مع قوله:

مداهن من ذهب فيها بقايا غالية^(٥)

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١١٨.

(٢) نفسه: ١٢٦.

(٣) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم: ١٥٣/٢.

(٤) ابن المعتز، ديوانه: ٢٨٨/٢. وبين البيتين بيت آخر. العيار: أصله النشيط في المعاصي ويريد: الفاتك، والأذريون: ورد له أوراق حمراء في وسطه سواد، والقرارة: يعني أسفل جوفها، والغالية: أخلاط من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن، لونه مائل إلى السواد.

(٥) نفسه: ٤٨٣/٢. وقيل: كان أذريونها غيب سماء هامية

الأول ينقص عن الثاني شيئاً... ومما حقه أن يكون على فرط الاستقصاء في التشبيه وفضل العناية بتأكيد ما بدئ به قول أبي نواس في صفة البازي: [الرجز]

كان عينيه إذا ما أثاراً فصان قيضاً من عقيق أحمر
في هامة غلباء تهدى منسراً كعطفة الجيم بكف أعسراً^(١)

أراد أن يشبه المنقار بالجيم... وجملة القول أنك متى زدت في التشبيه على مراعاة وصف واحد أو جهة واحدة، فقد دخلت في التفصيل والتركيب وفتحت باب التفاضل، ثم تختلف المنازل في الفضل بحسب الصورة في استفادك قوة الاستقصاء، أو رضاك بالعفو دون الجهد^(٢).

الفصاحة:

ينظر: البراعة.

الفصل والوصل:

ربطه عبدالقاهر بباب العطف، وأجمل مواضعه قائلاً: "أعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى، من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد، وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنه فقال: (معرفة الفصل من الوصل)، ذاك لغموضه ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسانه معاني

(١) أبو نواس، ديوانه: ٢٢٤.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٦١-١٦٤.

البلاغة... واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه: (إنه خفي غامض، ودقيق صعب) إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب^(١).

وبحث في شأن فصل الجمل ووصلها فانتهى إلى "أن الجمل على ثلاثة أضرب: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة، لشبه العطف فيها لو عطف بعطف الشيء على نفسه. وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف. وجملة ليست في شيء من الحاليين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً، وحق هذا ترك العطف البتة. فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين الحاليين، فاعرفه^(٢).

ويرى شوقي ضيف أن عبدالقاهر يورد في مبحث الفصل والوصل: "ملاحظة دقيقة على ما يكون بين فصول الكلام وفقره من روابط يجب أن يُعرف ربطها ومكان هذا الربط، ويصور ذلك في آيات التنزيل: "وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين، ولكننا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاوياً في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكننا كنا مرسلين". القصص/٤٤-٤٥. فإننا لو جرينا على الظاهر وجعلنا كل جملة معطوفة على ما يليها منع من ذلك المعنى، إذ يلزم أن يكون قوله: (وما كنت ثاوياً في أهل مدين) معطوفاً على قوله: (فتطاول عليهم العمر) مما يقتضي دخول (وما كنت ثاوياً) في معنى لكن، ويصبح اطراد الكلام كأنه قيل: ولكنك ما كنت ثاوياً، وذلك ما لا يخفى

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٤٩-١٥٥.

(٢) نفسه، دلائل الإعجاز: ١٦٣.

-كما يقول عبدالقاهر - فساد... وهي ملاحظة نفيسة لم يستغلها البلاغيون بعد عبدالقاهر في بحث الصلة بين الفقر وما بداخلها من عبارات. ونؤمن بأنه استلهم في ذلك كلام أرسطو في الخطابة عن الفقر ومراعاة الروابط وتداخل الكلام بعضه في بعض" (١).

ومما تناوله عبدالقاهر في بحثه الوصل بالواو ولأنه "إنما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذلك لأن تلك تفيد مع الإشراف معاني، مثل أن (الفاء) توجب الترتيب من غير تراخ و(ثم) توجب مع تراخ و(أو) تردد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه... وليس للواو معنى سوى الإشراف في الحكم الذي يقتضيه الأعراب الذي أتبع فيه الثاني الأول... ولا يتصور إشراف بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراف فيه" (٢).

الفن:

ينظر: النمط.

القصر:

ينظر: الحصر.

الكناية:

ينظر: التعريض والكناية.

اللفظ والمعنى:

يرتبط اللفظ بغيره، كارتباطه بلفظ آخر أو ارتباطه بالمعنى، وقد يقع الاهتمام باللفظ مجرداً عن غيره، فيكون لفظاً خفيفاً غير متناظر الحروف ولا سخيلاً بارداً،

(١) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ: ١٧٩-١٨٠.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٥٠.

وغير ذلك من صفات لمحاسن الألفاظ وعيوبها. والأكثر عند علماء البلاغة أن يقتزن اللفظ بالمعنى. ولعبدالقاهر في هذه القضية وجهة نظر نجدها في قوله: "ينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعة مزية يعبر عنها بالفصاحة؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً، ولا أن يحدث فيه وصفاً كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلماً، لأنه لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت هي عليه... ولما لم تزد إفادته في اللفظ شيئاً لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية في المعنى. وجملة الأمر أننا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقة معناها بما يليها..." (١).

وفي موضع آخر يقول: "ومن الصفات التي تجدهم يجرونها على اللفظ ثم تعترضك شبهة ولا يكون منك توقف في أنها ليست له ولكن لمعناه، قولهم: لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك، وقولهم: يدخل في الأذن بلا إذن. فهذا مما لا يشك العاقل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى، وأنه لا يتصور أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في اللغة... وجملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون المعنى أسرع فهماً منه لمعنى آخر إذا كان ذلك مما يدرك بالفكر... وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية، لأن طريق معرفتها التوقيف والتقدم بالتوقيف. وإذا كان ذلك كذلك، علم بالضرورة أن مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني، وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى لأول تجلعه دليلاً على المعنى الثاني..." (٢).

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) نفسه: ١٧٧-١٧٨.

ويقرر عبدالقاهر أن اللفظ والمعنى كلاهما معاً ليس لهما شأن كبير ما لم ينتظم اللفظ فيقول: "واعلم أنا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة، ولكننا أوجبناها للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها، فليس الفضل للعلم بأن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير تراخ وثم له بشرط التراخي... ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت وألفت رسالة أن تحسن التخير وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"^(١).

فعبداقاهر لم يجعل للمعنى قيمة تعلو على اللفظ ولا أعطى اللفظ مزية على المعنى، لكنه رأى "أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار، فكما أن محالاً إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة... كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه..."^(٢). وعنده أن: "الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعتمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"^(٣).

وليس غريباً على عبدالقاهر الخوض في مسألة اللفظ والمعنى وهو من المتكلمين، ومعلوم أن هذه القضية كانت وليدة خوضهم في القول بإعجاز القرآن، أمعز بلفظه أم في معناه؟ فكان لمتكلمي المعتزلة رأي وللشاعرة رأي "ولهذا نرى عبدالقاهر يوجه النقد في مواضع عديدة من الدلائل إلى اللفظ والمعنى في مرد الفصاحة والإعجاز إليهما أو أحدهما، بل يجعل الفصاحة والإعجاز في النظم

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٦٧.

(٢) نفسه: ١٧٠.

(٣) نفسه، أسرار البلاغة: ٣.

وتراكيب الكلام^(١) وهكذا حتى سلكت قضية اللفظ والمعنى طريق النقاد في بحثهم عن عملية الابداع والمراحل التي يقطعها الشاعر أو الأديب في خلق عمله الفني.

وأوضح عبدالقاهر اعتداده بـ "الصورة" وإبراز قيمتها وأطراحه أهمية اللفظ والمعنى في تشكيل هذه الصورة، بأن عقد فصلا للموازنة بين "المعنى المتحد واللفظ المتعدد"^(٢) لبيان فساد رأي من قال بأهمية المعنى ولم يحفل باللفظ، ثم عقد فصلا آخر من الموازنة بين شعريين "فإنك ترى عيانا أن للمعنى في كل واحد من البيتين... صورة وصفة غير صورته وصفته في البيت الآخر"^(٣). ويقول: "ليس العبارة بالصورة (عن البيئونة بين المعنى في أحد البيتين وبينه عن المعنى في الآخر) شيئا نحن ابتكرناه فينكره منكر، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء، وكيفيك قول الجاحظ: (وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير)"^(٤).

المجاز:

ينظر: الحقيقة والمجاز.

المذهب:

ومذاهب نقاد الكلام.

ينظر: النمط.

(١) عبدالقادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي: ٣٥٩.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٠٦.

(٣) نفسه: ٣١٩.

(٤) نفسه: ٣٢٠. وكلام الجاحظ: "فإنما الشعر صناعة وضرب من النسخ وجنس من التصوير" ورد في كتابه

الحيوان: ١٣٢/٣.

المعاني:

قسمها عبد القاهر "قسمين: عقلي، وتخيلي، وكل واحد منهما يتنوع" (١). وأطال الكلام عليها وسمى موضوعات علم المعاني (معاني النحو) أو النظم، وهو عنده "تعليق الكلام بعضه ببعض وجعل بعضه بسبب من بعض" (٢). "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك" (٣).

وإذا كان الكلام لا بد أن "يشتمل على نسبة تامة بين طرفيه وهي تعلق أحدهما بالآخر تعلقاً يصح السكوت عليه" (٤) انحصر علم المعاني في أبواب تنتظم "الاسناد ومتعلقات الفعل والقصر والانشاء والفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة" (٥).

المعقد والملخص:

يقول عبد القاهر: "والمعقد من الشعر والكلام لم يذم لأنه مما تقع حاجة فيه إلى الفكر على الجملة، بل لأن صاحبه يعثر فكرك في متصرفه ويشيك طريقك إلى المعنى ويوثر مذهبك نحوه، بل ربما قسم فكرك وشعب ظنك حتى لا تدري من أين تتوصل وكيف تطلب" (٦). وأما الملخص فيفتح لفكرتك الطريق المستوي ويمهده، وإن كان فيه تعاطف أقام عليه المنار وأوقد فيه الأنوار، حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته، وتقطعه قطع الوثائق بالنجح في طيئته، فتزد الشريعة زرقاء، والروضة غناء، فتتال الرِّي وتقطف الزهر الجني".

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٤١.

(٢) نفسه، دلائل الإعجاز: ١٢.

(٣) نفسه: ٥١.

(٤) بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية: ٤٥٣.

(٥) نفسه: ٤٥٣.

(٦) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٣٥.

وواضح أن الملخص من الكلام هو ما كان واضحاً بيتاً، خلاف المعقد الذي يحتاج إلى جهد في تقريب المعنى.

المعنى:

ينظر: اللفظ والمعنى.

معنى المعنى:

فرّق عبد القاهر بين المعنى ومعنى المعنى، أي المعنى الأول والمعنى الثاني، فقال: "... تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" (١). ولا يتوصل إلى معنى المعنى إلا عن طريق صور البيان، ومن هنا قال عبد القاهر: "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على لكنية والاستعارة والتمثيل..." (٢) إلى أن يقول: "فاعلم أنهم يضعون كلاماً قد يفخمون به أمر اللفظ ويجعلون المعنى أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى فكنى وعرض ومثل واستعار، ثم أحسن في ذلك كله وأصاب، ووضع كل شيء منه في موضعه وأصاب به شاكلته، وعمد فيما كنى به وشبه ومثل لما حسن مأخذه ودق مسلكه ولطفت إشارته، وأن المعرض وما في معناه، ليس هو اللفظ المنطوق به، ولكن معنى اللفظ الذي دللت به على المعنى الثاني كمعنى قوله: [الوافر]

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٧٥.

(٢) نفسه: ١٧٤.

وما يك في من عيب فإني جبان الكلب مهزول الفصيل^(١)

الذي هو دليل على أنه مضياف، فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشني والحلي وأشباه ذلك، والمعاني الثواني التي يوماً إليها بتلك المعاني هي التي تكسى تلك المعارض وتزين بذلك الوشني والحلي^(٢).

وهكذا مضى عبدالقاهر في شرح "معنى المعنى" المنبثق عن المعنى الأول والذي ينتقل بمتلقي الكلام عن طريق الدلالات إلى المعنى المراد فيما وراء ظلال التراكيب، فكانه معنى مصور في صور فنية، ولا يصلح شيء منه إذا أخذ معنى الكلام على الحقيقة اللغوية، بينما إذا زين الكلام بكناية أو استعارة أو تمثيل أو تشبيه، فإن معناه يؤدي إلى المعنى الآخر. والشاعر في قوله: "جبان الكلب مهزول الفصيل" انتقل من معنى الألفاظ الوضعية إلى معنى آخر هو أنه مضياف، جبن كلبه لأنه ألف نزول الناس للقري وصار الفصيل هزيراً لأن أمه ذبحت للضيفان فلم تعد ترام فصيلها.

ويرى حمّادي صمّود أن البلاغيين قبل عبدالقاهر "ينظرون إلى الكلمة من زاوية استبدالية، أي من زاوية إمكانيات التعاوض القائمة بين وحدات المعجم، ولم يهتموا كثيراً بعلاقاتها السياقية، وأهمية تلك العلاقات في تحديد بنية الصورة... وأول مظهر من مظاهر انفصال الجرجاني عن هذه الطريقة في النظر، ربطه المجاز بمعنى اللفظ لا باللفظ، ورفضه فكرة النقل مقياساً للتفسير"^(٣). ويقرر صمّود أن "الجرجاني من أبرز من اعتبروا المجاز مندرجاً في علم دلالات اللغة، ولهذا السبب اتجهت عنايته إلى التركيب اللغوي وطرق أداء المعنى، في نطاق منهج متكامل تؤلف نظرية النظم بين أجزائه... وسنرى إبان دراسة المنهج كيف أن

(١) هذا البيت بلا نسبة، وهو عائر لا ثاني له، أورده الجاحظ في الحيوان: ٣٨٤/١. وهو في حماسة المرزوقي:

١٦٥٠/٤.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٧٥-١٧٦.

(٣) حمّادي صمّود، التفكير البلاغي عند العرب: ٤١١.

الصورة الفنية عنده لا تتفصل عن السياق الذي تنتزل فيه، وهذا التصور ينم عن فهم عميق لما يحدث بين عناصر اللغة من تفاعل عندما ينتظمها الكلام^(١). ويقول في موضع آخر: "ونظرية معنى المعنى بالإضافة إلى كونها قانوناً كلياً يفسر دلالة المجاز، تساعد على فهم جانب مهم من المقاييس البلاغية وتخرجها على وجه صحيح معقول. ففي ضوء هذا القانون نفهم الإيجاز والإيحاء، فقولهم في البلاغة إنها كثرة المعنى مع قلة اللفظ لا معنى له إذا لم نقرّ بتولد المعنى عن المعنى، لأنه لا سبيل أن ندخل تغييراً في المواضع بتكثير معنى اللفظ أو تقليله. غير أنه (يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير)"^(٢).

وكذلك ألمح إحسان عباس إلى أن عبد القاهر "انتقل من تفاوت الدلالة إلى مرحلة لم ينتبه إليها أحد قبله من النقاد، وقد اسعفته نظرية الجاحظ في "المعاني المطروحة" على ذلك، فقد خيل إليه أن الناس حين أساءوا فهم نظرية الجاحظ لم يلحظوا تفاوت الدلالات الناجم عن طريق الصياغة. فقولك (خرج زيد) قول تصل منه إلى المقصود بدلالة اللفظ وحده، ولكنك حين تقول: (هو كثير رماد القدر)، أو (رأيت أسداً) وأنت تريد رجلاً شجاعاً، أو (بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى)، فإنك في هذه الأقوال تطرح أولاً دلالة أولية، تنتقل منها إلى دلالة ثانية تصل بها إلى غرض جديد.... فمرحلة (معنى المعنى) هي المستوى الفني من الكناية والاستعارة والتشبيه، وفي هذه المرحلة يكون التفاوت أيضاً في الصورة أو الصياغة، لأنه تفاوت في الدلالة المعنوية أيضاً، ومن مرحلة المعنى يتكون علم المعاني ومن مرحلة معنى المعنى يجيء علم البيان"^(٣).

(١) حمّادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب: ٤١٣.

(٢) نفسه: ٤١٥.

(٣) إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٤٢٨-٤٢٩.

لقد شغلت فكرة "معنى المعنى" التي أوردها عبدالقاهر مساحة واسعة من جهود الباحثين في البلاغة العربية والنقد العربي القديم، وحين نستعرض أسماء هؤلاء الباحثين نملاً صحفاً وصحفاً، فكيف بنا إذا تجاوزنا الأسماء إلى رأي كل منهم؟! إن النتيجة المرتضاة هي أن يؤتى بالقليل الدالّ على الكثير، ويلمح إلى عدد منهم من غير أن تستقصى جهودهم جميعاً. وفي هذا المقام يحضرني قول الدكتور أحمد أحمد بدوي: "توهم كثير من الناس عندما سمع عبدالقاهر يعلن في صراحة أن الألفاظ خدم للمعاني وتابعة لها، وأن البلاغة تتبع المعنى... وذلك كله خطأ في التصور، وغلط في التصوير، فلا عبدالقاهر من أنصار المعنى دون اللفظ، ولا الجاحظ من أنصار الصياغة حتى المتكلف منها وما اغتصب. والواقع أن الرجلين متفقان في النظرة إلى الكلام، وأن عبدالقاهر لا يهمل الصياغة، بل يعنى بها كعناية الجاحظ... ويقرب عبدالقاهر تلك الفكرة للناس ببيان أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه... (١)".

ولعلّ ما أفضى به محمد بركات أبو علي بأن "جلّ الدراسات التي قامت حول عبدالقاهر الجرجاني، والتعريف بجهوده البلاغية والأدبية والنقدية والنحوية، وعلى عظيم نفعها ودقة منهجها وصبر دارسيها في استخلاص القيم والنتائج والغايات، فإنها ما قطعت بقولة واحدة: وهي أن الدراسات حول عبدالقاهر قد انتهت أو قيلت فيها الكلمة الأخيرة" (٢).

ويقول أحمد مطلوب: "إن عبدالقاهر المؤمن بنظرية النظم وتوخي معاني النحو لا يمكن أن يميل إلى الألفاظ كل الميل فيجعلها أساساً للمفاضلة، ولا يمكن أن يجنح إلى المعنى الخالي من كل مزية، وإن كان هو الذي يخطر في ذهن ثم يتبعه اللفظ، ولذلك مال إلى ما أشار إليه الجاحظ وهو الصياغة والتصوير ليوفق بين اللفظ

(١) أحمد أحمد بدوي، عبدالقاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: ١٢٥.

(٢) محمد بركات أبو علي، معالم المنهج البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني: ١٦٥.

والمعنى ويجمع بينهما... وهو في هذه المسألة قد قضى على ثنائية اللفظ والمعنى التي شغلت النقاد القدامى زمناً طويلاً... فكان ناقداً ينظر إلى النصوص حيث ينبغي أن ينظر إليها^(١).

وفي معرض شرحه معنى المعنى يقول عبدالقاهر: "وجملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهماً منه لمعنى آخر إذا كان ذلك مما يدرك بالفكر وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سماعه للكلام، وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية، لأن طريق معرفتها التوقيف، والتقدم بالتوقيف^(٢). وإذا كان ذلك كذلك، علم^(٣) الضرورة أن مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني، وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول تجله دليلاً على المعنى الثاني، ووسيطاً بينك وبينه متمكناً في دلالاته مستقلاً بوساطته، يسفر بينك وبينه أحسن سفارة، ويشير لك إليه أبين إشارة، حتى يخيل إليك أنك فهمته من حاقّ اللفظ، وذلك لقلّة الكلفة فيه عليك، وسرعة وصوله إليك..."^(٤).

ويرى عز الدين اسماعيل أنه "في محاولة من الجرجاني لتطوير نظريته أو لإدراجها ضمن السياق المضموني لقضية اللفظ والمعنى التي كانت الشغل الشاغل للنقاد والبيانين العرب... نراه يأخذ بأن الألفاظ بمثابة الكساء الذي يبرز المعنى، ثم يذهب إلى أن هذا المعنى الأول يصبح هو نفسه الكساء الذي يبرز المعنى الثاني... ومع التسليم بالأهمية التاريخية لتحديد موقع نظرية الجرجاني من الفكر البياني، فإن نص الجرجاني نفسه في نظرية معنى المعنى ما يزال مفتوحاً للنظر وإعادة النظر... إن المعنى الثاني الذي يحكمه السياق الحضاري ليست له قوة المعنى الأول واستقراره، وإنما هو قابل للتعدد، بل قابل للتغيير أو التراجع أو الإهمال والنسيان

(١) أحمد مطلوب، عبدالقاهر الجرجاني: ١١٨.

(٢) كذا في مطبوعة محمد رشيد رضا، وفي مطبوعة شاكر: بالتعريف.

(٣) كذا في مطبوعة محمد رشيد رضا، وفي مطبوعة شاكر: علم علم.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٧٧-١٧٨.

مع مضي الزمن، ولأنه متولد أصلاً من علاقة خاصة بين (المدلولات) المعاني لا (الدوال) الألفاظ...^(١).

المغالطة:

وردت في تناول عبدالقاهر لانقسام المعاني قسمين عقلي وتخيلي، وبيانه أن كل واحد منهما يتنوع، فبدأ بأنواع العقلي ثم عطف على القسم التخيلي "الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق وإن ما أثبتته ثابت وما نفاه منفي، وهو مفتن المذاهب، كثير المسالك، لا يكاد يحصر إلا تقريباً، ولا يحاط به تقسيماً وتبويباً، ثم إنه يجيء طبقات ويأتي على درجات، فمنه ما يجيء مصنوعاً قد تُلطّف فيه واستعين عليه بالرفق والحق... ومن ذلك صنيعهم إذا أرادوا تفضيل شيء أو نقصه، ومدحه أو ذمه، فتعلوا ببعض ما يشاركه في أوصاف ليست هي سبب الفضيلة والنقيصة... وعلى هذا موضوع الشعر والخطابة أن يجعلوا اجتماع الشيين في وصف علة لحكم يريدونه وإن لم يكن كذلك في المعقول ومقتضيات العقول... وحيث يُقصد التلطف والتأويل ويُذهب بالقول مذهب المبالغة والإغراق في المدح والذم والوصف والنعته والفخر والمباهاة وسائر المقاصد والأغراض"^(٢).

ويمضي عبدالقاهر في بيان هذا النوع "ونوع آخر وهو أن يدعى في الصفة الثابتة للشيء أنه إنما كان لعلّة يضعها الشاعر ويختلفها إما لأمر يرجع إلى تعظيم الممدوح أو تعظيم أمر من الأمور... وذاك أنا في وضع الشاعر للأمر الواجب علة غير معقول كونها علة لذلك الأمر... ومما يشبه هذا الفن الذي هو تأويل في الصفة فقط من غير أن يكون معلول وعلة ما تراه من تأويلهم في الأمراض والحميات أنها ليست بأمراض ولكنها فطنٌ ثاقبة وأذهان متوقدة وعزمات... إلا أن ذلك الإيهام أحسن من هذا البيان، وذلك التعجب موقوفاً غير مجاب أولى بالاعجاب"^(٣).

(١) عز الدين اسماعيل، قراءة في معنى المعنى عند عبدالقاهر الجرجاني - مجلة فصول مج ٧، ٣-٤/٤٠-٤٣.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٤٥-٢٥٠.

(٣) نفسه: ٢٥٦-٢٦١.

فهنا يذكر الإيهام، وهو ما يدعوه المغالطة في مكان آخر بقوله: "ومن هذا الباب قول غلبة:"
[الخفيف]

وكان السماء صاهرت الأر ض فصار النثار من كافور^(١)

وقول أبي تمام:
[الطويل]

كان السحاب الغر غيبت تحتها حبيباً فما ترقاً لهنّ مدام^(٢)

وقول السري يصف الهلال:
[المنسرح]

جاءك شهر السرور شوال^(٣) وغال شهر الصيام مغتال^(٤)

ثم قال:

كأنه قيد فضة حرج^(٥) فض عن الصائمين فاختلفوا^(٦)

كل واحد من هؤلاء قد خدع نفسه عن التشبيه وغالطها وأوهم أن الذي جرى العرف بأن يؤخذ منه الشبه قد حضر وحصل بحضرتهم على الحقيقة ولم يقتصر على دعوى حصوله حتى نصب له علة وأقام عليه شاهداً. فأثبت غلبة زفافاً بين السماء والأرض وجعل أبو تمام للسحاب حبيباً قد غيبت في التراب، وادّعى السري أن الصائمين كانوا في قيد وأنه كان حرجاً فلما فض عنهم انكسر بنصفين أو اتسع فصار على شكل الهلال^(٧).

(١) ينسب البيت للمصاحب بن عباد، الثعالبي، اليتيمة: ٢٣٧/٣. وقوله: غلبة توهمه محمد عبدالمنعم خفاجي في تحقيقه أسرار البلاغة: ١٥١/٢، فجعله غلبة بنت المهدي.

(٢) أبو تمام، ديوانه: ٥٨٠/٤. والضمير في تحتها عائد إلى دياره، فهو يفخر بقومه في القصيدة التي منها هذا البيت.

(٣) السري الرفاء، ديوانه (الحسني): ٥٨٤/٢.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٦٧-٢٦٨.

فالإيهام، أو المغالطة، أو الأسلوب الحكيم، أو التخيل أو التوجيه، مسميات لما عرف عند البلاغيين بالمعنى من المعاني يُذكر وله مثل في شيء آخر ونقيض، والنقيض أحسن موقعاً وأطف مأخذاً. أو يذكر الشيء وما يُتوهم مقابلاً له وليس كذلك، أو مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب أو تلقي السائل غير ما يتطلب.

الملاحن:

أورد عبدالقاهر في ذكر المجاز وبيان معناه قوله: "ثم اعلم بعد أن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطاً وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل... ولوجوب اعتبار هذه النكتة في وصف اللفظ بأنه مجاز لم يجز استعماله في (الألفاظ التي يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين، كبعض الاسماء المجموعة في الملاحن) (١)، مثل الثور يكون اسماً للقطعة الكبيرة من الأقط (٢) والنهار اسم لفرخ الحبارى والليل لولد الكروان... (٣)" وذلك أن اسم الثور لم يقع على الأقط لأمر بينه وبين الحيوان المعلوم، ولا النهار على الفرخ لأمر بينه وبين ضوء الشمس أداه إليه وساقه نحوه (٤). فالملاحن من الأغاز التي يشتبه فيها الكلام في معناه المراد لاشتراكه. بمعنيين.

الملخص:

ينظر: المعقد والملخص.

(١) الملاحن: جمع لحن على غير قياس، أو ملحن، وهو القول الذي يورى به عن غيره.

(٢) الأقط: الجبن المصنوع من اللبن الحامض.

(٣) الحبارى: طائر يضرب به المثل في الحق، والكروان: طائر طويل الرجلين وهو قريب من الحمامة وله

صوت جميل.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٦٥-٣٦٦.

المماثلة:

يقول عبدالقاهر: "ينبغي أن تعلم أن المثل الحقيقي والتشبيه الذي هو الأولى بأن يسمّى تمثيلاً لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح ما تجده لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر... وقد يجيء الشيء من هذا القبيل يتوهم فيه أن إحدى الجملتين أو الجمل تتفرد وتستعمل بنفسها تشبيها وتمثيلاً، ثم لا يكون كذلك عن حسن التأمل... ومن الواضح في كون الشبه معلقاً بمجموع الجملتين حتى لا يقع في الوهم تميز إحداها على الأخرى قوله: (بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت، والسلام). وذلك أن المقصود من هذا الكلام التردد بين الأمرين وترجيح الرأي فيهما، ولا يتصور التردد والترجيح في الشيء الواحد... وذكر أبو أحمد العسكري أن هذا النحو من الكلام يسمّى المماثلة، وهذه التسمية توهم أنه شيء غير المراد بالمثل والتمثيل، وليس الأمر كذلك..."^(١).

الموازنة:

قال عبدالقاهر: "... وأعود إلى حديث المجاز وإخفائه ودعوى الحقيقة وحمل النفس على تخيلها. فمما يدخل في هذا الفن ويجب أن (يوازن) بينه وبين ما مضى قولُ سعيد بن حميد:

وعد البدر بالزيارة ليلاً	فإذا ما وفى قضيت نذوري
قلت: سيدي ولم تؤثر اللـ	سيل على بهجة النهار المنير
قال لي: لا أحب تغيير رسمي	هكذا الرسم في طلوع البدور ^(٢)
قالوا: وله في ضده:	[الخفيف]

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٩٦-١٠٠.

(٢) الأصفهاني، الأغاني (الثقافة): ٩/١٧.

قلت زوري فأرسلت أنا آتيك سُحرة

قلت فالليل كان أخـ في وأدنى مسرة

فأجابت بحجة زادت القلب حسرة

أنا شمس وإنما تطلع الشمس بكرة^(١)

وينبغي أن تعلم أن هذه القطعة ضد الأولى... فأما من حيث يختلف جوهر الشعر ويتفق، وخصوصاً من حيث ننظر الآن، فمثلٌ وشبيه وليس بضد ولا نقيض.

ثم اعلم أنا إن (وازاناً) بين هاتين القطعتين وبين ما تقدم من بيت العباس بن الأحنف:

هي الشمس مسكنها في السماء فعزّ الفؤاد عزاء جميلاً

فلن تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولاً^(٢)

وما هو في صورته وجدنا أمراً بين أمرين...^(٣).

وفي موضع آخر يورد بيتي العباس بن الأحنف ويفسرهما ثم يقول: "ويبين لك هذا التفسير والتقرير فضل بيان بأن (تقابل) هذا البيت بقول الآخر..."^(٤).

وعقب عبد القاهر على فصاحة اللفظ بقوله: "إن قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك وجعلناه المراد بها لزماً أن نخرج الفصاحة من حيّز البلاغة ومن أن تكون نظيرة لها، وإذا فعلنا ذلك لم نخل من أحد أمرين: إما أن نجعل العمدة في (المفاضلة) بين العبارتين ولا نعرّج على غيره، وإما أن نجعله أحد ما (نفاضل)

(١) الأصفهاني، الأغاني (الثقافة): ٧/١٧.

(٢) العباس بن الأحنف، ديوانه (عاتكة): ٢٢١.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٩١-٢٩٢.

(٤) نفسه: ٢٨٤.

به..." وإذا أخذنا بالثاني وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة وداخلاً في عداد ما (يُفاضل) به بين كلام وكلام...^(١).

ويقول في موضع آخر: "والمقابلات التي تريك الفرق بين الجملة والتفصيل كثيرة، ومن اللطيف في ذلك أن تنظر إلى قوله: [المقارب]

يتابع لا يبتغي غيره بأبيض كالقوس الملتهب^(٢)

ثم تقابل به قوله: [الطويل]

جمعت ردينيّاً كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان^(٣)

فإنك ترى بينهما من التفاوت في الفضل ما تراه...^(٤).

وتبين هذه النقول عن عبدالقاهر أنه تكلم في الموازنة والمفاضلة والمقابلة، إضافة إلى ما عقده في دلائل الاعجاز من الموازنة بين المعنى المتحد واللفظ المتعدد، وبين الشعرين والإجادة فيهما بين الطرفين^(٥)، ونقوله عن الأمدي صاحب الموازنة^(٦)، وعن موازنات المرزباني في أحد فصول "الشعر والشعراء" الذي ذكره بقوله: "وفي كتاب الشعر والشعراء للمرزباني فصل في هذا المعنى حسن" يريد أن

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز: ٥٣.

(٢) البيت لعنترة، ديوانه: ٢٩٤. يصف سيفاً، وهو من أربعة أبيات قالها في مقتل ورد بن حابس بن نضلة الأسدي أحد أبطال حروب داحس. ويروى صدر البيت في ديوانه: تدارك لا يتقي نفسه. وعلى إثره: أي على اثر نضلة، بأبيض: أي بالسيف الذي يشبه القوس في بريقه ولمعانه.

(٣) أمروء القيس، ديوانه (السندوبي): ٢١٧. والبيت في وصف رمحه، الرديني: الرمح المقوم منسوب إلى قبيلة ردينة المعروفة بتقويم الرماح.

(٤) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ١٤٩-١٥٠.

(٥) نفسه، دلائل الاعجاز: ٣٠٦-٣٢١.

(٦) نفسه، أسرار البلاغة: ٣٥٢، ٣٧٠، ٣٧١.

الشاعر "إذا أخذ معنى عارياً فكساه لفظاً من عنده كان أحق به" (١). وما أورده عبد القاهر من أشعار لشعراء متعددين وقدم الكلام على جملة من ذلك بقوله: "وقد أردت أن اكتب جملة من الشعر الذي أنت ترى الشعراء فيه قد قالوا في معنى واحد، وهو ينقسم قسمين: قسم أنت ترى أحد الشعراء فيه قد أتى بالمعنى غفلاً ساذجاً، وترى الآخر قد أخرجه في صورة تروق وتعجب، وقسم أنت ترى كل واحد من الشعراء قد صنع في المعنى وصوراً..." (٢) بل إن أحمد أحمد بدوي يقول "عبد القاهر حسّ مرهف يوازن به بين الشعراء... كما نراه محللاً دقيقاً في كثير من مواضع الموازنات، ولديه مقدرة قوية لإدراك الفروق بين المعاني... فهو ذو إحساس دقيق بالفروق الدقيقة وبأوجه الشبه الدقيقة بين المعاني" (٣).

وعقب محمد بركات أبو علي على نقولات عبد القاهر عن الأمدي بقوله: "هل هذا النقل من عبد القاهر لأراء الأمدي توصف بأنها جهود نقدية تنضم إلى جهود الأمدي؟ أو أن عبد القاهر يريد أن يؤصل لنظرية النقد العربي؟ كما فعل الأمدي من خلال كتابه الموازنة" (٤). وما لبث أن تساءل ثانية: "هل يتحدث عبد القاهر عن النموذج الكامل في صفات الموازن وحقيقة الموازنة، كما كان الهدف الأول الواضح للأمدي في موازنته وللقاضي في وساطته؟. مع هذا وذاك فقد انتفع عبد القاهر بمنهاج الموازنة بما يعين على توضيح فكره النقدي ومنهجه البلاغي" (٥). وانتهى إلى أن "عبد القاهر ينقل موازنات في المعاني بين أبي تمام والبحتري والمنتبي ومسلم ومحمد بن بشير وبشار وغيرهم. هذه اللغات التي تراها مبنوثة في تضاعيف مؤلفات عبد القاهر، لم تصل إلى درجة النظرية في الأدب أو النقد أو البلاغة، إنما

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٠٣.

(٢) نفسه: ٣٠٦.

(٣) أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني: ٢٦٦-٢٧١.

(٤) محمد بركات أبو علي، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني: ٥٨.

(٥) نفسه: ٥٩.

هي مواقف ينتفع بها لتبيان أمر هو مشغول به، ومعني بتأسيسه...^(١). وفي موضع آخر يقرر أن هذا النقل جاء من عبدالقاهر: "كان عبدالقاهر بهذا العمل يوجه إلى أن التعليم ينبغي أن يكون على موائد الفحول لشيوع انتاجهم ومعرفة لدى أغلب الباحثين...^(٢)".

النظم:

أوضحه عبدالقاهر بقوله: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض...^(٣)". وأوضح هذا التعريف في تفريقه بين الحروف المنظومة والكلم المنظومة، فنظم الحروف هو تواليها في النطق من غير أن يكون هذا النظم متولداً عن معنى اقتضاه، فلا صلة بين الكلمة ومعناها ولم يصف واضع اللغة رسماً عقلياً اقتضاه المعنى "قلو أن واضع اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"^(٤).

وليس الأمر كذلك في نظم الكلم، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على وفق ترتيب المعاني في النفس، يقول: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك. فلا تخل بشيء منها"^(٥). ويكرر هذا المعنى ويعيده، مبيّناً ما للنحو من معنى واسع، وأن النظم والتأليف "عمل يعمل مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها، وهو بما يصنع في

(١) محمد بركات أبو علي، معالم المنهج البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني: ٦٠.

(٢) نفسه: ٦٦.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٢.

(٤) نفسه: ٤٨.

(٥) نفسه: ٦٦-٦٧.

سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضروب من النقش والوشي... (١).

ويرى فتحي أحمد عامر أن "عبدالقاهر لم يبدأ من فراغ، وإنما سبق بمحاولات جادة، كانت تتوخى الوقوف على السرّ الكامن في إعجاز القرآن من الأدباء والبلاغيين والمفسرين والمحدثين أيضاً، إذ شاعت فكرة النظم في بيئة الأشاعرة كما شاعت في بيئة المعتزلة... إلا أن عبدالقاهر يعد -غير منازع- أكبر مفلسفي هذه النظرية حيث شرحها.. وشفع هذا الشرح النظري بطائفة متنوعة من النماذج والأمثلة من القرآن والشعر،... وبهذا النحو البلاغي أو البلاغة النحوية أكد عالم جرجان ما نسميه الآن بنظرية العلاقات النحوية في فن الأدب: شعره ونثره... ومن الواضح أن منهج عبدالقاهر يستند إلى نظرية تؤكد أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات... فالمعاني تترتب في الذهن، ثم تستدعي من الكلمات والألفاظ ما ينسجم مع هذا الترتيب، بحيث توجد علاقة في مؤاخاة الألفاظ في الجملة أو العبارة أو الأسلوب، ولا تجيء كيفما اتفق..." (٢).

"وعبدالقاهر الأشعري الذي تنسب إليه نظرية النظم، يتبع في هذا الاصطلاح، أي الأخذ بكلمة النظم دون كلمة اللفظ والمعنى، ما هو مأثور عند الأشاعرة، لأن كلمة النظم اصطلاح يشيع في بيئتهم، وإن كان يجري على بعض السنة المعتزلة أحياناً مثل الجاحظ الذي ألف كتاباً في نظم القرآن، والقاضي عبدالجبار الذي تناول النظم بشيء من الدقة والتفصيل...." (٣).

وكلام عبدالقاهر في النظم ما هو إلا مجموع جهوده اللغوية والبلاغية ومجمل لمنهج عبدالقاهر في بسط القضايا، فقد أفاض فيه شارحاً ومناقشاً ومحللاً

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٣٢.

(٢) فتحي أحمد عامر، نظرية العلاقات عند عبدالقاهر الجرجاني، مجلة الفكر العربي، العدد ٥٥، شباط ١٩٨٩م، ص.ص (٧٠) وما بعدها.

(٣) عبدالقادر حسين، أثر النحاة في النحت البلاغي: ٣٥٨.

ومطبّقاً بفكر عميق ونفس طويل، وهذا يفسر لنا كثرة ما قيل في هذا الموضوع لدى الباحثين والدارسين، ولسنا في موضع يتيح لنا استقصاء الدراسات التي قامت على فكرة عبدالقاهر، كتباً مستقلة وبحوثاً ضمن كتب النقد والبلاغة، ومقالات تتوالى في العديد من دوريات البحث العلمي يضيق بنا لطبيعة البحث أن نسردها تاريخياً أو فنياً أو موقفاً. وما لا يدرك كله لا يترك جله، فحسبنا الإشارة إلى:

نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبدالقاهر - وليد محمد مراد^(١).

نظرية النظم: تاريخ وتطور - حاتم صالح الضامن^(٢).

فكرة النظم بين وجوه الاعجاز في القرآن. - فتحي أحمد عامر^(٣).

نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني - أحمد المتوكل^(٤).

النظم في دلائل الاعجاز - مصطفى ناصف^(٥).

نظرية عبدالقاهر في النظم - درويش الجندي^(٦).

ولا ينكر عثمان موافي "القول بأن كثيراً من الأفكار التي أثارها عبدالقاهر عن قضية المعنى والنظم كانت موضع اهتمام كثير من النقاد والبلاغيين المتقدمين عليه والمعاصرين له، وبنوع خاص أصحاب دراسات الاعجاز القرآني... ولكن كثيراً منهم لم يتعمقوا في دراستها تعمقه، ولم ينجحوا نهجه، فقد انحصرت دراساتهم في بعض الملاحظات والاشارات العابرة التي تتعلق بأهمية المعنى وصلته باللفظ والمفاضلة بينهما أحياناً. بينما يلاحظ تجاوز ناقدنا هذه الناحية في دراسته للمعنى

(١) منشورات دار الفكر - دمشق، ط١، ١٩٨٣م.

(٢) منشورات وزارة الثقافة - بغداد (الموسوعة الصغيرة، ٤٧)، ١٩٧٩م.

(٣) منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٩٧٥م.

(٤) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط، ١٩٧٦م. (سلسلة لسانيات وسيمانيات).

(٥) فصلة من حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد ٣، يناير ١٩٥٥.

(٦) منشورات مكتبة نهضة مصر - القاهرة، ١٩٦٠م.

إلى تحديد مفهوم هذا المصطلح النقدي وإبراز خصائصه، وصلته بالتعبير اللغوي أو الصياغة، متخذاً من الاستدلال العقلي واستقراء النصوص وتحليلها وسيلته إلى ذلك... ويمكننا القول بأن تأثير عبدالقاهر بفكر بعض أعلام تراثنا النقدي والبلاغي مثل الجاحظ وعبدالجبار كان تأثيراً سلبياً أكثر منه إيجابياً. إذ تمثل غالباً، في اتخاذ موقف معارض من فكر كل منهما. أمّا عن تأثيره بالفكر الأجنبي، والارسطي بنوع خاص، فيبدو أنه تأثير غير مباشر، أي عن طريق الفكر النقدي العربي، الذي حمل منذ نشأته بذوراً من هذا الفكر الأجنبي... واتضح لنا أن تأثير الفكر النقدي العربي بالفكر الأجنبي، كان في المنهج، أكثر منه في الأداة والمضمون، وأنه بقدر ما تأثر به، فقد أثر فيه بعد ذلك...^(١).

ويرى عبدالقادر المهيري أن "الجدال الذي قام حول الاعجاز في القرن الرابع قد أعاد الحياة من جديد إلى التفكير البلاغي بمقابله بين (بلاغة العبارة) و(بلاغة النظم) وكان سبباً في ظهور طريقتين في البحث البلاغي: طريقة يمكن أن نقول إنها تتمثل في تفكيك النص لعزل الأساليب التي تعتبر وحدها حاملة للبلاغة، وطريقة تعتمد وحدة النص والالتحام الموجود بين أجزائه... ويمكن أن نعتبر أن هذا الجدال قد مهد السبيل لعبدالقاهر الجرجاني، ومكّنه من بلورة مفهوم النظم وإرسائه على أسس مضبوطة ملموسة، فالجرجاني يعتبر أن النظم سبب للاعجاز، وأساس لكل بلاغة... لقد رأينا في تقديمنا لآراء الجرجاني في اللغة والكلام أن النظم هو (توخي معاني النحو في معاني الكلم) ويمكن أن نقول من الناحية البلاغية إن النظم هو (الصورة التي يخرج فيها المعنى) وهذه الصورة وليدة ثلاثة عناصر: اللفظ والمعنى والنحو، ولكن العنصر الذي يتميز منها ويعطي للصورة ملامحها الحقيقية هو العنصر النحوي...". فهذه الصورة هي المترجمة عن قصده... والموازنة بين الكلام من ناحية والنقش والتصوير وغيرهما من ناحية أخرى نتيجة لاعتبار الجرجاني النظم صورة للمعنى، فالمتكلم البليغ في وضع من يرسم صورة أرضيتها

(١) عثمان موافي، موقف عبدالقاهر الجرجاني من قضية المعنى، مجلة الدارة، الرياض، العدد الثالث، السنة ١٣،

تشرين الثاني، ١٩٨٧م، ص.ص (٢٠) وما بعدها.

المعاني العامة وخطوطها الكلمات وشكلها المحدد لها العلاقات النحوية، وهذه العناصر تنتظم فيما بينها وتتماسك، فتتجلى للسامع كلاماً بليغاً يروق ويؤثر... وحاول أن يبحث في أنواع النظم، وبصفة أعم في طرق التعبير عن أسباب تأثيرها، وتمكن أثناء تحليله لنماذج من الشعر والكلام البليغ من ذكر بعض هذه الأسباب، فمنها: أن يرد في الكلام ما لا ينتظره السامع فالسياق يجعله يترقب كلمة أو حرفاً، وإذا بذلك لا يحدث، وهذا يقع خاصة في الجنس غير التام... ومنها الجمع بين المتباين والتأليف للمختلف مما يجلب الانتباه ويثير الإعجاب... إلا أن الجرجاني يعلم ما قد ينجر عن قاعدة مثل هذه من مبالغة وفساد في الكلام، ولذا يقيد ذلك بشرط الإصابة في التنسيق رغم الاختلاف... ومنها تضمين الكلام ما يدعو إلى التفكير وإعمال الرأي... إلا أن هذا المبدأ قد يؤول إلى تمجيد التعقيد والايغال في التكلف والتعمية، ولذا يحتاط الجرجاني، ويخرج الكلام المعقد من مجال ما يكتشف معناه بالروية... ومن أسباب تأثير الكلام البليغ تقريبه المفاهيم إلى الأذهان، وإظهار الخفي في مظهر البارز الجلي... رأى الجرجاني في النظم أساس الإعجاز ومحط البلاغة، ورفض أن يكون مجرد ترديد هذا المصطلح كافياً للاقناع به، أخذ كلمة النظم عن سلفه، وضممتها مفهوماً يمد الدارس بوسائل عملية للبحث والتقويم^(١).

ويرى عبدالقادر حسين أنه "لا يحق لنا الادعاء بأن عبدالقاهر قد تأثر بالجاحظ أو الآمدي أو (القاضي) الجرجاني في نظرية النظم، لأنه أشار إليهم في غير موضع من كتابه، أما إذا كان المراد بأن عبدالقاهر قد تأثر بهم تأثراً واضحاً، فهذا لا يمكن قبوله بمجرد أننا ألفينا أشياء متماثلة بين عبدالقاهر وبينهم...."^(٢).

(١) عبدالقادر المهيري، مساهمة في التعريف بأراء عبدالقاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة: حوليات الجامعة

التونسية، العدد ١١ لسنة ١٩٧٤م، ص.ص (٨٣) وما بعدها.

(٢) عبدالقادر حسين، أثر النحاة في النحت البلاغي: ٣٦٦-٣٦٧.

وعند كمال أبو ديب: "تمثل نظرية الجرجاني في النظم ذروة ما وصلت إليه الثقافة العربية خلال أربعة قرون من التساؤل الكثيف والمركز، حول طبيعة القدرة التعبيرية والبلاغة وسمو الانشاء الأدبي" (١).

وفي موضع آخر يقول: "أدرك الذين جاءوا بعد الجرجاني مباشرة أهمية نظريته في النظم وتفردته فيها، رغم أننا لا نملك أي دليل يرتبط بتأثير هذه النظرية على الدراسات البيانية في عصره.... لأن العصر كان عصر اهتمام بالشكليات وعصر تعقيد منطقي. لقد أصبحت نظريته الأساس المتين لما عرف فيما بعد باسم علم المعاني، الذي استمر يدرس باعتباره فناً مستقلاً من فروع علم البلاغة حتى وقتنا الحاضر.... واستطاع الباحثون العرب المعاصرون ان يدركوا -بذكاء- الأهمية ذات الطابع الثوري لعمل الجرجاني، وحاولوا احياء روح تحليله وأدواته التي استخدمها في تحليل العمل الأدبي" (٢).

وبعد أن يحلل كمال أبو ديب أبعاد نظرية الجرجاني في النظم، ينوّه بأن الجرجاني قد انتهى إلى "نتائج مماثلة لتلك التي توصل إليها بعض علماء النفس المعاصرين ممن تحققوا من نتائج بحثهم تجريبياً مثل جيه بي كارول" (٣)..... إلى أن يقول: "من التعاسة الشديدة -كما نرى- أن يتجاهل الكتاب الاوروبيون انجازات الثقافات الأخرى في مناطق عديدة من العالم، ويجدوا في أنفسهم انهم يكتشفون مبادئ ويطورون مناظرات لدعمها، مع أنه سبق لهذه المبادئ أن اكتشفت ووطورت إلى درجة مذهلة من التمكن والقدرة على الجدل في تلك الثقافات المتجاهلة" (٤).

النمط:

ويطلق على الأسلوب والضرب والطريقة والفن والمذهب والنوع. وقد وردت هذه المفردات في غير موضع من مؤلفات عبد القاهر، ومن أمثلتها قوله: "وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي كانت له هذه الكلم بيت شعر أو

(١) كمال أبو ديب، نظرية الجرجاني.... ترجمة: فخري صالح، الدستور، الجمعة ٢٩/٦/١٩٩٠، ص ١٠.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه: عدد الجمعة ١٠/٥/١٩٩٠، ص ٩.

(٤) نفسه.

فصل خطاب هو ترتيبها على (طريقة) معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة^(١). وقوله: "وأما رجوع الاستحسان إلى اللفظ من غير شرك من المعنى فيه وكونه من أسبابه ودواعيه، فلا يكاد يعد (نمطاً) واحداً..."^(٢). وقوله: "فإن أردت أن تعرف مثلاً فيما ذكرت لك من أن العارفين بجواهر الكلام لا يعرجون على هذا (الفن) إلا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحته"^(٣). وقوله عن السجع ومجيئه في الكلام: "ولست تجد هذا (الضرب) يكثر في شيء ويستمر كثرتة واستمراره في كلام القدماء..."^(٤). وقوله كذلك: "ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له أنا إذا تأملنا وجدنا هذا (الضرب) من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر..."^(٥). وقوله: "قالذي يجب عليه الإعتقاد في هذا (الفن) أن التوهم على (ضربين): (ضرب) يستحكم حتى يبلغ أن يصير اعتقاداً و(ضرب) لا يبلغ ذلك المبلغ، ولكنه شيء يجري في الخاطر..."^(٦). وقوله عن الاستعارة: "ضرب من التشبيه ونمط من التمثيل"^(٧). وقوله: "وربّ وفاق من موافق قد بقيت عليه زيادات أغفل النظر فيها، و(ضروب) من التلخيص والتهديب لم يبحث عن أوائلها وثوانيتها، و(طريقة) في العبارة عن المغزى في تلك الموافقة لم يمهد لها..."^(٨). وقوله: "وعلى هذه (الطريقة) جرى تمثيلهم النحو بالملح في قولهم: (النحو في الكلام كالملح في الطعام)، إذ المعنى أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الاعراب والترتيب

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٤.

(٢) نفسه: ٤.

(٣) نفسه: ٤.

(٤) نفسه: ٩.

(٥) نفسه، دلائل الإعجاز: ٩٧.

(٦) نفسه، أسرار البلاغة: ١٩.

(٧) نفسه: ٢٠.

(٨) نفسه: ٢٤.

الخاص... (١). وقوله: "هذا هو ظاهر (المذهب) في الأمر والحكم إذا أطلق القول، فأمّا إذ قيّد... (٢). وقوله: "وما جرى في هذا (الأسلوب) من وجوه الاغراق والمبالغة، فإن في (الطريقة) الأولى خلابة وشيئاً من السحر... (٣). وقوله: (لا ترى (نوعاً) من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علموا الناس وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة" (٤). وقوله: "واعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول إذا كان صدوره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة في (أنواع) من العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه، ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته وفشا وظهر وكثر الناقلون له والمشيّدون بذكره، صار ترك النظر فيه سنة والتقليد ديناً" (٥). ومنه قوله: "فصعوبة ما صعب من السجع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ، وذلك أنه صعب عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المستجعة وبين معاني الفصول التي جعلت أردافاً لها، فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عدلت عن (أسلوب) إلى (أسلوب) أو دخلت في (ضرب) من المجاز أو أخذت في (نوع) من الاتّساع" (٦). وقوله: "واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرض (أسلوباً)، و(الأسلوب): (الضرب) من النظم و(الطريقة) فيه، فيعمد شاعر آخر إلى ذلك (الأسلوب) فيجيء به في شعره" (٧).

وترددت هذه المفردات كثيراً عند عبد القاهر، ولعل فيما تقدم الكفاية.

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٦٥.

(٢) نفسه: ٧١.

(٣) نفسه: ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) نفسه، دلائل الإعجاز: ٢٨٧.

(٥) نفسه: ٢٩٣.

(٦) نفسه: ٥٥.

(٧) نفسه: ٢٨٧.

النوع:

ينظر: النمط.

الوزن:

ناقش عبدالقاهر مسألة "الوزن" في الشعر، في معرض دفاعه عن الشعر والرد على من ذم الشعر، فكان مما قاله: "وإن زعم أنه ذم الشعر من حيث هو موزون مقفى، حتى كان الوزن عيباً، وحتى كان الكلام إذا نظم نظم الشعر اتضح في نفسه وتغيرت حاله، فقد أبعد، وقال قولاً لا يُعرف له معنى... فإن زعم أنه إنما كره الوزن لأنه سبب لأن يغنى في الشعر ويُنلهى به، فإننا إذا كنا لم ندعُ إلى الشعر من أجل ذلك، وإنما دعونا إلى اللفظ الجزل... فليقل في الوزن ما شاء، وليضعه حيث أراد، فليس يعنيننا أمره... وذلك أنه لو كان الكلام إذا وزن حط ذلك من قدره، وأزرى به، وجلب على المقرغ له في ذلك القالب إثماً، وكسبه ذمّاً، لكان من حق العيب فيه أن يكون على واضع الشعر أو من يريده لكان الوزن خصوصاً دون من يريده لأمر خارج عنه... هذا، وإذا نحن رجعنا إلى ما قدّمناه من الأخبار، وما صح من الآثار، وجدنا الأمر على خلاف ما ظن هذا السائل، ورأينا السبيل في منع النبي صلى الله عليه وسلم الوزن، وأن ينطق لسانه بالكلام الموزون، غير ما ذهبوا إليه، وذلك أنه لو كان منع تنزيه وكرهه، لكان ينبغي أن يُكره له سماع الكلام موزوناً، وأن ينزه سمعه عنه كما نُزه لسانه، ولكان صلى الله عليه وسلم لا يأمر به ولا يحث عليه، وكان الشاعر لا يُعان على وزن الكلام وصياغته شعراً، ولا يؤيد فيه بروح القدس. وإذا كان هذا كذلك، فينبغي أن يُعلم أن ليس المنع في ذلك منع تنزيه وكرهه، بل سبيل الوزن في منعه عليه السلام إياه سبيل الخط، حين جعل عليه السلام لا يقرأ ولا يكتب، في أن لم يكن المنع من أجل كراهة كانت في الخط، بل لأن تكون الحجة أبهر وأقهر، والدلالة أقوى وأظهر...^(١). وليس غريباً أن يرى

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٤-٣٥.

عبدالقاهر في الشعر الصورة الكاملة للبلاغة العربية^(١) فقد أكثر من شواهد الشعر في مؤلفاته، وعني بإبراز ما صيغ صياغة منه. بل إن لعبدالقاهر شعر وصل إلينا بعضه، واشتهر منه بيتان قالهما في الميل إلى الجهل ميل هائم، ونظم فكرته في الاعجاز شعراً^(٢).

ويقول عبدالقاهر فيمن عدم الذوق: "فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة مَنْ عدم الاحساس بوزن الشعر والذوق الذي يقيمه به والطبع الذي يميز صحيحه من مكسوره ومزاحفه من سالمه، وما خرج من البحر مما لم يخرج منه، في أنك لا تتصدى له، ولا تتكلف تعريفه، لعلمك أنه قد عدم الأداة التي معها تعرف، والحاسة التي بها تجد، فليكن قدحك في زند وار، والحك في عود أنت تطمع منه في نار"^(٣).

(١) أحمد أحمد بدوي، عبدالقاهر الجرجاني: ٦٢-٦٥.

(٢) نفسه: ٧١ وما بعدها.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز: ١٩٢.

الفصل الرابع

الموازنة بين المصطلحات البلاغية والنقدية

لدى كل من: ابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني

ملاحظة:

المصطلح المعتمد في الدراسة وضع إلى يساره رقم، أما المصطلحات المترادفة أو التي لها عنوان

آخر فلم يوضع رقم إلى جانبها، لأننا أخذنا بالتسمية المعتمدة عند كل من ابن سنان والخفاجي.

المصطلحات عند ابن سنان

مصطلحات نقدية	مصطلحات بلاغية	تتمة البلاغية	مصطلحات بلاغية ونقدية (مشتركة)
١. الابتذال	١. الاحتراز/الاحتباس/التحيز.	١٦. التذليل/التطويل/الحشو.	١. الاستحالة والتناقض/التناقض/المستحيل والممتنع.
٢. الأديب/ مؤلف الكلام	٢. الاحتراز.	١٧. الترصيع	٢. الإشارة/الإيماء.
٣. الإغرام/ المجاز	٣. الاحتراز.	١٨. التشبيح	٣. الاعنات/لزوم ما لا يلزم/اللزومات
٤. الأقواء	٤. الإطناب/التذليل.	١٩. التشبيه	٤. الإلغاز/غموض المعنى.
٥. الإلغاز/كمال المعنى/المبالغة في المعنى/المعنى.	٥. الإطناب/التذليل.	٢٠. التصريح	٥. الإيماء.
٦. الانشاد.	٦. الإطناب/التذليل.	٢١. التضاد/التطبيق	٦. التجميع.
٧. الإطواء.	٧. الإطناب/التذليل.	٢٢. التكافؤ/الطباق/المخالف	٧. التضمنين.
٨. التصريح بعد الإبهام/التفسير.	٨. الإطناب/التذليل.	٢٣. المطابق/المطابقة/المقابلة	٨. التكرار.
٩. الجرس.	٩. الإطناب/التذليل.	٢٤. التطبيق	٩. التناقض.
١٠. الذوق/ الشعر.	١٠. الإطناب/التذليل.	٢٥. التطويل	١٠. الحقيقة والمجاز.
١١. السناد.	١١. الإطناب/التذليل.	٢٦. التقديم والتأخير/التناسب/حمل اللفظ على اللفظ.	١١. صحة الأوصاف.
١٢. الشعر.	١٢. الإطناب/التذليل.	٢٧. التكافؤ	١٢. صحة التفسير.
١٣. صحة الأقسام.	١٣. الإطناب/التذليل.	٢٨. التمثيل	١٣. صحة النسق.
١٤. القافية وعيوبها.	١٤. الإطناب/التذليل.	٢٩. التناسب/المجانس	١٤. الغرابة/الوحشي.
١٥. القديم والحديث.	١٥. الإطناب/التذليل.	٣٠. التوشيح	١٥. الغموض والوضوح/الوضوح والغموض.
١٦. كمال المعنى.	١٦. الإطناب/التذليل.	٣١. الجائز والممتنع	١٦. لزوم ما لا يلزم
١٧. اللغة.	١٧. الإطناب/التذليل.	٣٢. الحشو	١٧. المستحيل والممتنع
١٨. اللفظ.	١٨. الإطناب/التذليل.	٣٣. حمل اللفظ على اللفظ	١٨. الوحشي
١٩. المبالغة في المعنى.	١٩. الإطناب/التذليل.	٣٤. السجع	١٩. الوضوح والغموض
٢٠. المعاظلة.	٢٠. الإطناب/التذليل.	٣٥. صحة التشبيه	
٢١. المعنى.	٢١. الإطناب/التذليل.	٣٦. صحة المقابلة	
٢٢. مؤلف الكلام.	٢٢. الإطناب/التذليل.	٣٧. الطباق المخالف	
٢٣. النثر.	٢٣. الإطناب/التذليل.	٣٨. الطي والنشر/اللف والنشر	
٢٤. الوزن.	٢٤. الإطناب/التذليل.	٣٩. الغلو	
٢٥. الوصف.	٢٥. الإطناب/التذليل.	٤٠. الفصاحة	
	٢٦. الإطناب/التذليل.	٤١. الفواصل/تساوي الفصول.	
	٢٧. الإطناب/التذليل.	٤٢. الكناية/الارداف والتشبيح.	
	٢٨. الإطناب/التذليل.	٤٣. اللف والنشر	
	٢٩. الإطناب/التذليل.	٤٤. المبالغة	
	٣٠. الإطناب/التذليل.	٤٥. المجانس	
	٣١. الإطناب/التذليل.	٤٦. المخالف	
	٣٢. الإطناب/التذليل.	٤٧. المساواة	
	٣٣. الإطناب/التذليل.	٤٨. المطابق	
	٣٤. الإطناب/التذليل.	٤٩. المطابقة	
	٣٥. الإطناب/التذليل.	٥٠. المماثل	

المصطلحات عند عبد القاهر

مصطلحات نقدية وبلاغية (مشتركة)	مصطلحات بلاغية	مصطلحات نقدية
السجع	١. الاستئناف/الفصل والوصل	١. الابتذال
السرقعة	٢. الاستخبار/الاستفهام.	٢. الاستغراق
السلخ	٣. الاستعارة/البدیع/	٣. الأسلوب/الضرب/
فرط الاستقصاء	المجاز	الطريقة/الفن/
الفصاحة	الاستفهام	المذهب/النمط/
١٥. اللفظ والمعنى	٤. الاعجاز	النوع.
١٦. المعاني	٥. الإيجاز	٤. الإغماض/الغموض.
١٧. المعقد والمخلص	البدیع	٥. التحليل
المعنى واللفظ	٦. تتابع الإضافات	٦. التصوير/الصورة.
١٨. معنى المعنى.	٧. التجريد	٧. الذوق
المغالطة	٨. التجنيس/الجناس.	٨. الصدق والكذب
١٩. المفاضلة/المقابلة	٩. التزاوج	الصورة
الموازنة.	١٠. التضاد/التطبيق.	الضرب
المقابلة	التطبيق	الطريقة
٢٠. الملخص والمعقد	١١. التعريض/الكناية.	الفن
٢١. المماثلة	١٢. التقديم والتأخير	المذهب
الموازنة	١٣. التمثيل	٩. الملاحن
٢٢. النظم	الجناس	النمط
	١٤. الحصر والقصر	النوع
	١٥. الخطاب بالجملة	١٠. الوزن
	الفعلية	
	الفصل والوصل	
	القصر	
	الكناية	
١. الاحتذاء..		
٢. الأخذ/الحدو/		
السرقعة/السلخ.		
٣. الاستقصاء/فرط الاستقصاء		
٤. أسلوب الحكيم/الأيهام/		
التخييل/التعليل/		
التوجيه/حسن التعليل/		
المغالطة.		
٥. الاسناد		
٦. الإشارة		
٧. الأيماء		
٨. البراعة/البلاغة/		
البيان/الفصاحة/		
التخييل		
٩. التسجيع/السجع		
١٠. التشبيه		
التعليل		
التوجيه		
١١. الحذف		
الحدو		
حسن التعليل		
١٢. الحشو		
١٣. الحقيقة/المجاز.		
١٤. الرمز		

ملاحظات أولية:

من خلال النظر إلى الجدولين السابقين، وإمعان النظر في المصطلحات التي أوردها كل من العالمين: ابن سنان وعبد القاهر نستنتج ما يلي:

١. المصطلحات النقدية عند ابن سنان ضعف المصطلحات النقدية عند عبد القاهر، والزيادة عند ابن سنان مبعثها مصطلحات العروض والقوافي، ولم يتطرق عبد القاهر إلى الحديث عنها.

٢. المصطلحات البلاغية التي وردت عند ابن سنان تفوق تلك التي أوردها عبد القاهر، بل إن السمة الغالبة على المصطلحات عند ابن سنان هي ذات الطابع البلاغي.

٣. المصطلحات التي ترد مشتركة في البلاغة والنقد عند عبد القاهر، تفوق ما أورده منها ابن سنان بما يقرب من الضعف. فالمصطلحات المشتركة أظهر عند عبد القاهر منها عند ابن سنان.

٤. كان عبد القاهر -فيما عرضه من قضايا- ناقدًا أظهر منه بلاغيًا، وكان ابن سنان بلاغيًا أظهر منه ناقدًا، ويبدو من هذا أن ابن سنان كان من أصحاب المدرسة الأدبية الذوقية، أما عبد القاهر فمن أصحاب المدرسة الكلامية اللغوية. وسيتبين فيما سيأتي الفروقات في المصطلح الواحد بينهما، وعند قراءة ما مضى من مصطلحات عرضنا لها عند العالمين، ألفينا عبد القاهر يحتاج ويسهب في تناول المصطلح لينتصر لرأيه، بينما ابن سنان لم يحتاج إلا في مواطن قليلة، كأن حججه جاءت عرضاً ولم يقصد بها أن تكون منهجه في جميع ما عرض له من مصطلحات.

١. الفصاحة:

تناولها ابن سنان في صورة مفصلة، وعرض لشروط تحققها في المفردات غير المنظومة، والمفردات التي تولّف الكلام نظماً ونثراً، فأسهب وأفاض. بينما رأينا عبد القاهر يجمال القول فيها ويضمّ إليها - مفهوماً ودلالة - البلاغة والبراعة والبيان وما شابهها، غير أن عبد القاهر كان يشكو من الفصاحة علماً، فهو يقول: "اعلم أن البلاء والداء العياء أن ليس علمُ الفصاحة وتمييز بعض الكلام من بعض بالذي تستطيع أن تفهمه من شئت ومتى شئت..." (١).

ومضى بنا أن عبد القاهر عقد فصلاً في (دلائل الاعجاز) بعنوان: "فصل في تحقيق القول على (البلاغة) و(الفصاحة) و(البيان) و(البراعة) وكل ما شاكل ذلك..." (٢)، وكان قد عرض في التمهيد لكتابه الدلائل تمهيداً للكلام في الفصاحة والبلاغة (٣). وحرّر القول في "الإعجاز والفصاحة والبلاغة" (٤) وما لبث أن جعل بعده كلاماً أعاد القول فيه "في أن الفصاحة والبلاغة للمعاني" (٥) وربط بين "الذوق وإحساس النفس في إدراك البلاغة" (٦). غير أنه لم يحفل بها مثلما فعل ابن سنان، إذ وقف كتابه عليها، عنواناً وبيان مفهوم وشروط تحققها... وقد سبق القول فيما مضى عند عرض مصطلح الفصاحة عند ابن سنان. فهو لم يأخذ بتعريفات القدماء وعدّها صفات لا تعريفات، ولم يخصّ بها اللفظ المفرد، إذ عرفها فيما بعد بأنها "حسن التأليف في الموضوع المختار" (٧). مع أنه نصّ على أن "الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، وأن البلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني، فلا يقال عن

(١) عبد القاهر الجرجاني، الرسالة الشافية (ضمن ثلاث رسائل): ١٥٧.

(٢) نفسه، دلائل الاعجاز: ٤٣ (شاكراً).

(٣) نفسه: ٣٥ (شاكراً).

(٤) نفسه: ٣٥.

(٥) نفسه: ٣٨٥.

(٦) نفسه: ٤٢١.

(٧) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٥٠.

كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها: بليغة، وإن قيل فيها: فصيحة، وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً^(١).

وإذا كانت الفصاحة والبلاغة عند عبد القاهر لفظتين مترادفتين، فلا يمكننا أن نزع مثل ذلك عند ابن سنان. وإن تحدث عن فصاحة الكلمة والكلام. وكان صدى ابن سنان فيمن كتب بعده عن الفصاحة يتردد بوضوح.

البلاغة:

مضى بنا القول أن عبد القاهر قرن بين البراعة والبلاغة والبيان والفصاحة، ورأى أنه لا معنى لها غير "وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزین وأنقى وأعجب وأحق بأن تستولي على هوى النفس..."^(٢). وأنه ربّما رأى البلاغة والبيان أشمل من الفصاحة لقوله: "إن قصر ناصفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك وجعلناه المراد بها، لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة ومن أن تكون نظيرة لها"^(٣). وأنه في إفراده "فصل في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة"^(٤) لم يضع معالم واضحة للتفريق بين مدلول كل منهم، وكانت هذه الألفاظ عنده لا معنى لها إلا أن تكون وصفاً للكلام الحسن الدال على المعنى الجيد الذي له تأثير في النفوس.

أمّا ابن سنان فالبلاغة عنده أشمل وأعم من الفصاحة، "وكلّ كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغاً"^(٥). ولكن الرجل لم يأخذ بما عرّف به سابقوه البلاغة،

(١) ابن سنان الخفاجي، سر النصاحة: ٥٠.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٤٣.

(٣) نفسه: ٥٨-٥٩.

(٤) نفسه: ٣٨٥ (شاكر) ٢٤٧ (رشيد رضا).

(٥) ابن سنان الخفاجي، سر النصاحة: ٦٠.

واطّرح الحدود التي وضعوها لها لاعتباره إياها صفات لا تعريفات، وإذا كانت الفصاحة عنده شطر البلاغة وأحد جزأيها، فالجزء الثاني لم يصرّح به.

النظم:

كما أسهب ابن سنان القول في الفصاحة، أسهب عبد القاهر القول في نظرية النظم، صحيح أنه لم يبتدعها وسبق في القول فيها، لكنه وسّعها وطبّقها على كثير من فنون البيان والمعاني والبديع، حتى ليكاد يعتبر مبتكرها ليس من العدم، بل بنقلها من الإجمال إلى التفصيل. فأضحت على يده نظرية تتسبب إليه، محددة المعالم واضحة المفهوم. وكما كان "سرّ الفصاحة" لابن سنان ميداناً للتطبيق على مفهوم الفصاحة، كان "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر سبيلاً إلى التطبيق على مفهوم النظم، قصده صاحبه قصداً. فربط بين النظم وعلم النحو وقال: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو..."^(١). ويقول: "وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها..."^(٢). ولم يكن الدلائل الكتاب الذي خصصه عبد القاهر للنظم، ففي كتابه الأسرار ألفيناه يقول: "والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعتمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب..."^(٣).

وإذا كان النظم عند عبد القاهر هو البوتقة التي تنصهر فيها المفردات فتندخل معانيها حتى تؤلف معنى واحداً لا عدة معان، فإنه يمكن إجمال موقفه فيما عرض له من نظريته في النظم على النحو التالي:

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٥٥-٥٦.

(٢) نفسه: ٦٠.

(٣) نفسه: أسرار البلاغة: ٣.

١. أنه -بحق- وضع في أيدينا المقياس الذي به ندرك سمو بلاغة القرآن الكريم، وإلى هذا ذهب أحمد أحمد بدوي^(١).
 ٢. لا نظم في الكلم حتى يعلق بعضها بعضاً ويبني بعضها على بعض، أي بعد إعمال الفكر في المعاني وتخيّر الألفاظ التي تلائمها وتدل عليها أكثر من غيرها. "وتترتب وفق ترتيب المعاني في النفس"^(٢).
 ٣. ليس للفظ المفردة أي مفاضلة حتى تلائم معاني لفظة أخرى معها "قأنت ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، وتراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع غيره"^(٣).
 ٤. لكثرة عناية عبد القاهر بالنظم جعله في ثلاث درجات أو أنماط، هي: النمط العادي الأدنى، الذي لا يحتاج واضعه إلى فكر وروية، ويرجع حسنه إلى لفظه ومعناه. والنمط الثاني الأوسط وهو الذي يحتاج واضعه إلى فكر وروية ويرجع حسنه إلى اللفظ والنظم. والنمط العالي الذي يفوق النمطين الأولين، ويحتاج واضعه إلى فكر وروية ودقة صنع وصياغة، وقد اعتبر بلاغة النظم القرآني فوق المستوى العالي من النظم.
- لقد كانت نظرة عبد القاهر في النظم ثاقبة تميز بها عن ابن سنان، فنسبت النظرية للأول، أما الثاني فأورد ذكر النظم عرضاً أثناء كلامه في الكلام وتأليفه، فكل صناعة من الصناعات عنده "كما لها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء، هي: الموضوع، وهو الخشب في صناعة النجارة، والصانع وهو النجار، والصورة وهي كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسيّاً، والآلة مثل المنشار، والقُدوم وما يجري مجراهما، والغرض وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما

(١) أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: ١١٦.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٨.

(٣) نفسه: ٣٣.

يصنعه... وإذا كان تأليف الكلام المخصوص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام فنقول: إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات... فأما الصانع المؤلف فهو الذي ينظم الكلام بعضه مع بعض، كالشاعر والكاتب وغيرهما... وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها إنها طبع هذا الناظم والعلوم التي اكتسبها بعد...^(١). ويقول: "المعاني وتأليف الألفاظ هي صناعة هذا الصانع التي أظهرها في الموضوع..."^(٢).

وهكذا نجد جهد ابن سنان في النظم محدوداً دون جهد عبد القاهر بكثير. والنظم عند عبد القاهر له علاقة بالقرآن الكريم المعجز بنظمه وسمو بلاغته بينما الصرفة عند ابن سنان هي مدار الإعجاز لا النظم. وتأليف الألفاظ عند ابن سنان غير مبني على معاني النحو صراحة، كما هو الحال عند عبد القاهر.

الإعجاز:

لم يكن رأي ابن سنان في إعجاز القرآن الكريم موافقاً لرأي عبد القاهر، وكان لكل منهما -مع أنهما أبناء عصر واحد هو القرن الخامس للهجرة- رأي في الإعجاز لا يلتقي مع رأي الآخر. فابن سنان من القائلين بأن الإعجاز القرآني عائد إلى الصرفة، أي "صرف العرب عن معارضته"^(٣)، وأن فصاحته كانت بمقدورهم لولا أنهم "سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكنون من المعارضة في وقت مرامهم ذلك، وإذا كان الأمر على هذا فنحن بمعزل عن ادعاء ما ذهب إليه من أن بين تأليف حروف القرآن وبين غيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتلائم، ثم لو ذهبنا إلى أن وجه إعجاز القرآن الفصاحة، وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن، لم يُفتقر في ذلك إلى ادعاء ما قاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة في الفصيح من كلام العرب، وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحاً، وإنما الفصاحة لأمر عدة تقع في الكلام، من جملتها

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٠٢-١٠٣.

(٢) نفسه: ١٠٤.

(٣) نفسه: ١١٠.

التلاؤم في الحروف وغيره، وقد بيّنا بعضها، وسنذكر الباقي. فلم يُنكر على هذا أن يكون تأليف الحروف في القرآن وفصيح كلام العرب واحداً؟ ويكون القرآن في الطبقة العليا...^(١).

أما عبد القاهر فإعجاز القرآن الكريم عنده يتمثل في بلاغته، ولا يرى أن يكون الإعجاز في الألفاظ المجردة، وإنما موطن الإعجاز هو النظم الذي يقتضي توخي معاني النحو، والتفاوت في الأساليب بين الجودة والقبح، ليتوصل إلى أن أسلوب القرآن الكريم ونظمه قد بلغ حد الإعجاز: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها"^(٢). ويقول عبد القاهر: "اعلم أن الذي يقع في الظن من حديث القول بالصرف، أن يكون الذي ابتدأ القول بها ابتداءه على توهم أن التحدي كان إلى أن يُعبر عن أنفس معاني القرآن بمثل لفظه ونظمه، دون أن يكون قد أطلق لهم وخيروا في المعاني كلها. ذاك لأن في القول بها على غير هذا الوجه أموراً شنيعة... فإن قالوا: إنه نقصان حدث في فصاحتهم من غير أن يشعروا به، قيل لهم: فإن كان الأمر كذلك، فلم تقم عليهم حجة، لأنه لا فرق بين أن لا يكونوا قد عذبوا شيئاً من الفصاحة التي كانوا يعرفونها لأنفسهم قبل التحدي بالقرآن والدعاء إلى معارضته، وبين أن يكونوا قد عذبوا ذاك ثم لم يعلموا أنهم قد عذبوه، ذاك لأن الآية بزعمهم إنما كانت في المنع من نظم ولفظ قد كان لهم ممكناً قبل أن تحدّوا، ولا يكون منع حتى يُرام الممنوع، ولا يُتصور أن يروم الإنسان الشيء ولا يعلمه..."^(٣). وهكذا مضى يردّ على القائلين بالصرف.

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١١٠.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٥٥.

(٣) نفسه، الرسالة الشافعية (ضمن ثلاث رسائل): ١٤٦-١٤٧ وينظر ما أورده محققاها في الخلاصة ص ١٩٧.

ومن عوامل اختلاف ابن سنان مع عبد القاهر في القول بوجه الإعجاز القرآني، أن ابن سنان كان معتزلياً يرى رأي الشيعة، بينما عبد القاهر كان سنياً شافعيّاً متكلماً على مذهب الأشاعرة فقيهاً على مذهب الشافعي ويبدو أن ثقافتهما الدينية أملت على كل منهما ما ذهب إليه في وجه الإعجاز.

معنى المعنى:

كانت مشكلة المعنى -وما تزال- تمثل إحدى المشكلات الأولى في البحث اللغوي، والبلاغي، والنقدي. فالظاهرة الكلامية ميدان لحقول معرفية كثيرة، لسانية، وبلاغية، وفلسفية ونفسية واجتماعية، وفي هذه الحقول تحتل مشكلة المعنى موضعاً متقدماً.

وفي البلاغة والنقد حفل القدماء بالمعاني، فهي في البلاغة "علم تتبع خواص تراكييب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليتحرز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"^(١). وعند النقاد المعاني "أصل الكلام وفحواه، وما الألفاظ إلا أوعية لها"، ولكلا الفريقين آراء ومذاهب في إثارة المعنى على اللفظ، وفي تقديم اللفظ الجزل على المعنى. والقول بسهولة اللفظ وإثارة ماله من جزالة على وضوح المعنى وتمكّنه من نفس السامع. فاللفظ الجزل خلاف الركيك..

وقسم عبد القاهر المعاني قسمين: عقلي وتخيلي، وكل واحد منهما يتنوع^(٢)، وعني بها أكثر مما فعل ابن سنان، فانتقل من المعاني الأول، وهي عنده "المعاني التي يوصل منها إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، أي: هي التي تفهم من ظاهر اللفظ بغير واسطة"^(٣)، وجلّ كلام الناس منها. وبين المعاني الثانوي، التي قال فيها عبد

(١) السكاكي، مفتاح العلوم: ٧٧.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٤١.

(٣) نفسه، دلائل الإعجاز: ٢٠٢-٢٠٣.

القاهر: "لا يوصل منها إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم يكون لذلك المعنى دلالة ثانية يوصل بها إلى الغرض، ومدارها على الكناية والاستعارة والتمثيل..."^(١). وسمي عبد القاهر هذا الضرب. "معنى المعنى" قائلاً، "وإذا عرفت هذه الجملة فهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى، ومعنى المعنى، تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"^(٢).

ويشير عز الدين اسماعيل إلى أننا نرى الجرجاني "يأخذ الألفاظ بمثابة الكساء الذي يبرز المعنى، ثم يذهب إلى أن هذا المعنى الأول هو نفسه الكساء الذي يبرز المعنى الثاني"^(٣). ويقول: "لقد رأينا الجرجاني يلح على أن إدراك المخاطب للمعنى الثاني للعبارة ليس بالأمر الميسور، وأن المخاطب مطالب ببذل جهد عقلي في الاستدلال على المعنى الذي قصد إليه المتكلم..."^(٤).

ومعنى المعنى عُرف عند عبد القاهر، ولم يرد عند ابن سنان تصريحاً ولا تلميحاً، فهو مما ينفرد به عبد القاهر، وبه يعرف.

الفصل والوصل:

وكذلك انفرد عبد القاهر في تناوله، ولم يورد ابن سنان في كتابه شيئاً عنه. فقد مضى بنا الاستئناف عند عبد القاهر، وتبين لنا منه أن عبد القاهر أفرد فصلاً عنوانه "القول في الفصل والوصل"^(٥)، تحدث فيه من منظور النظم، وربطه بباب

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) نفسه: ٢٠٣.

(٣) عز الدين اسماعيل، قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة فصول: مج ٧ ع ٤٣، ص ٤٠.

(٤) نفسه: ص ٤٢.

(٥) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٢٢ (شاكر).

العطف، وتناول فصل الجمل ووصلها، وتناول في بحثه الوصل: بالواو دون غيرها من حروف العطف، وبيّن موقع الفصل والوصل في تراكيب الجمل^(١).

الفروق في الخبر:

وهي كذلك مما انفرد عبد القاهر بالبحث فيه^(٢)، حيث أوضح ما في الخبر الاسمي والفعل^(٣) من فرق في التعبير، وما يبين تعريف الخبر وتكثيره^(٤)، مما لا نجد له ذكراً عند ابن سنان.

التقديم والتأخير:

تكلم فيهما ابن سنان وعبد القاهر، فجاء كلام ابن سنان مبتسراً غير واف بالغرض، بينما أوسع عبد القاهر البحث في التقديم والتأخير، إذ تناوله بين الاسم والفعل في الاستفهام والنفي والخبر المثبت والخبر المنفي، وفي تقديم المفعول والجار والمجرور وتقديم مثل وغير ومتى يفيد تقديم الاسم على الفعل التخصيص ومتى يفيد التقوية. والتقديم عند عبد القاهر على وجهين، أحدهما: تقديم على نية التأخير، كخبر المبتدأ إذا قُدّم عليه، والمفعول على الفاعل. والثاني: تقديم لا على نية التأخير ولكن على أن ينقل الحكم إلى حكم غيره، كأن تجيء إلى اسمين يحتمل أن يكون كل منهما مبتدأ والآخر خبراً له، فنقدم مرة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا. فتغيّر المعنى إلى جانب تغيير حكم الاعراب. فهو لم يحفل بتغيير الاعراب وحسب ولكنه أدرك اختلاف المعنى باختلاف صورة التركيب^(٥). وأورد أمثلة على كل حالة، كإفادة التخصيص عند تقديم الاسم على الفعل كقولهم في المثل: "أَتَعَلَّمُنِي

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢٢٢ (شاكر).

(٢) نفسه ١٧٣.

(٣) نفسه: ١٧٤-١٧٦.

(٤) نفسه: ١٧٨-١٧٩.

(٥) نفسه: ٧٣ (شاكر).

بضبب أنا حرشنته؟^(١) "يضر به العالم بالشيء مثلاً لمن يريد تعليمه إياه. ومثل للتقديم الذي يفيد التأكيد والتقوية كقوله تعالى: "فإنها لا تعمى الأبصار" الحج/٤٦ وهو ما لا نجده في قولنا: فإن الأبصار لا تعمى^(٢). وهكذا في سائر الأقسام.

أما ابن سنان فذكر التقديم والتأخير ضمن الشروط الخاصة بالتأليف، فأدخل شرط وضع الألفاظ في موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فهمه، ومن وضع الألفاظ في موضعها ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير^(٣) يؤدي على فساد في المعنى أو الإعراب أو الاضطراب إلى الفصل بين الأشياء التي ينبغي أن يتصل بعضها ببعض، كالمعطوف والمعطوف عليه أو الفعل والفاعل أو الصلة والموصول... وأورد أمثلة على كل حالة تنافى فيها التقديم والتأخير مع مراعاة صحة تأليف الكلام. وكذلك في كلام ابن سنان على حمل اللفظ على اللفظ عرض للتقديم والتأخير قائلاً: "ومن التناسب أيضاً حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً...^(٤)."

فابن سنان لم يحفل بالمسائل النحوية بالمقدار الذي عند عبد القاهر، فعبد القاهر كان يطبق نظرية النظم تطبيقاً عملياً، بينما ابن سنان كان يتناول شروط صحة تأليف الكلام لتحقيق الفصاحة فيه، والتحرز من الخطأ والفساد في التأليف.

التشبيه:

مع أن ابن سنان وعبد القاهر نكلاً في التشبيه، فإننا نجد تناول عبد القاهر كان أوسع من تناول ابن سنان لمسائله. ويرى الناظر في جدول المصطلحات المقارن، أن التشبيه عند عبد القاهر بحث مشترك بين البلاغة والنقد، بينما هو عند

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٢٨ (شاکر)، ١٥٠ (الداية).

(٢) نفسه: ١٣٢ (شاکر).

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٢٥.

(٤) نفسه: ٢٢٥.

ابن سنان بحث بلاغي صرف. وذلك عائد إلى كلام عبد القاهر فيه ومحتاجته في مسائله. إذ جعل التشبيه ضربين: غير تمثيلي، وتمثيلي، فغير التمثيلي عنده هو ما كان وجه الشبه فيه أمراً بيّناً في نفسه لا يحتاج إلى تأويل وصرف عن الظاهر، لأن المشبه مشارك للمشبه به في صفته، إذا كان وجه الشبه حسيّاً أو عقليّاً حقيقياً ثابتاً متقدراً في ذات الموصوف. فالوجه الحسي كتشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل، أو من جهة اللون، أو من جهة الصورة واللون معاً، أو من جهة الهيئة. أمّا الوجه العقلي فكما في التشبيه من جهة الغريزة والطباع والأخلاق نحو السخاء واللؤم والسماحة. والشبه فيه بيّن لا يجري فيه التأويل. أمّا الضرب الثاني أي التشبيه التمثيلي، فهو ما لا يكون وجهه أمراً بيّناً بنفسه، بل يحتاج تحصيله إلى ضرب من التأويل، وصرف عن الظاهر، لأن المشبه لم يشارك المشبه به في صفته الحقيقية. ويتحقق هذا الضرب فيما إذا لم يكن الوجه حسيّاً، ولا من الغرائز والطباع والأخلاق، ولكنه يكون عقليّاً غير حقيقي، مفرداً كان أم مركباً، كقولك: "حجة كالشمس في الظهور" فذلك لا يتم إلا بتأويل.

أمّا ابن سنان فلم يبسط القول في التشبيه بالقدر الذي بسط فيه عبد القاهر، ولم يقسمه قسمة عبد القاهر له، فهو يعتبر صحة التشبيه من صحة المعاني، وتعريفه عنده هو: أن يكون أحد الشينين مثل الآخر في بعض المعاني والصفات، ولا يجوز أن يكون أحد الشينين مثل الآخر من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تغاير البتة. والتشبيه عنده: حسن يكون أحد الشينين فيه يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه. وردى يكون أحد الشينين فيه يشبه الآخر في أقل صفاته ومعانيه. ويتأتى حسن التشبيه عنده من تحقق أمرين؛ أولهما: أن يمثل الغائب الخفي الذي لا يعتاد بالظاهر المحسوس المعتاد، والثاني: أن يمثل الشيء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه.

وكثير من الأمثلة التي ساقها ابن سنان للتشبيه ذكرها عبد القاهر كذلك، غير أن ابن سنان لم يتوسع في شرحها كما فعل عبد القاهر الذي قسم التشبيه إلى مفرد ومركب ومتعدد. وأفرد فصلاً في أسرار البلاغة بيّن فيه الفرق بين التشبيه المركب والتشبيه المتعدد، وهو ما لم يفعله ابن سنان.

وكذلك فرق عبد القاهر بين التشبيه القريب المبتذل والتشبيه الغريب النادر فعقد فصلاً في الأسرار لبيانه.

التمثيل:

لا يبدو من كلام ابن سنان فرق بين التشبيه والتمثيل يراه واضحاً، مع أنه ذكر التمثيل مرتين، إحداهما في نعوت الفصاحة والبلاغة "أن يراد معنى فيوضح بالفاظ تدل على معنى آخر، وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود. وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحس والمشاهدة، وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم، لأن المثال لا بد من أن يكون أظهر من الممثل، فالغرض بإيراده إيضاح المعنى وبيانه..."^(١).

وذكر التمثيل في المرة الثانية فيما أسماه الاستدلال بالتمثيل وهو عنده "أن يزيد في الكلام معنى يدل على صحته بذكر مثال له..."^(٢) وتحدث فيه ممثلاً للتمثيل الجيد والتمثيل الرديء، من خلال صحة المعاني وشروط تحققها. وفي المرة الأولى تحدث عما يعرف بالتمثيل كما اصطلح عليه عند غيره، وهو الاستعارة المركبة، أما في المرة الثانية فأراد الاستعارة بالتمثيل، وقد جمع بين التمثيل والمذهب الكلامي، فجاء في كلامه ما لا يدخل فيه.

غير أن عبد القاهر فرق بين التشبيه التمثيلي وغير التمثيلي، ووفى كلا منهما ما يستحق من الشرح والأمثلة، وأوضح مزايا التمثيل وتأثيره. فقد تناول التمثيل حين يجيء في أعقاب المعاني، فيذكر فيه المشبه به بعد كلام يبين به أحوال المشبه. وتناوله فيما يبرز المعنى فيه باختصار وينقل من صورته الأصلية، وهو التمثيل الذي يجيء على حد الاستعارة، كقولك للمتروك: "مالي أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى".

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ٢٧٣.

(٢) نفسه: ٣٢٤.

ولعل توضيح عبد القاهر للتمثيل وما أورده من أمثلة في شرحه، كانت عوناً لمن جاء بعده لتوضيح الاستعارة التمثيلية وبيان وجوه الحسن فيها، إذ لم يبين عبد القاهر ما بين التمثيل والتمثيل على حد الاستعارة، وفرّق البلاغيون بعده بين التشبيه التمثيلي والتمثيل على حد الاستعارة أو ما يدعى الاستعارة التمثيلية.

وابن سنان وإن أورد أمثلة على التمثيل على حد الاستعارة أو الاستعارة التمثيلية، إلا أنه لم يعدّها في الاستعارة التي تكلم فيها، ولم يحدد معناها، بل اعتبرها تمثيلاً يوضح المعنى.

المجاز:

بلغت الدقة في تعريف عبد القاهر المجاز ما جعله أوضح مما جاء عند ابن سنان، فالمجاز عند عبد القاهر: "كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين ما تجوّز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها"^(١). ورأى أن التجوّز يكون في معنى اللفظ لا في اللفظ نفسه. أمّا ابن سنان فالمجاز عنده "نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان"^(٢) أو "تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على وجه النقل للإبانة"^(٣). وهذا الأخير منقول عن الرّماني. وفي كلامه على حمل اللفظ على اللفظ أورد مثلاً قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها) الشورى/٤٠ وهذا من المجاز المرسل. كأنه أحسن به لكنه لم يسمّه.

وعبد القاهر ذكر المجاز المرسل وعرفه بأنه "هو نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاص وضرب من الملابس بينهما"^(٤). وكان تعريف عبد القاهر

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٩٨.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٣٤.

(٣) نفسه: ١٣٤.

(٤) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٤٤٤.

المجاز وما ألحقه به من أمثلة وشواهد أشمل مما جاء به ابن سنان، ولم يتعرض ابن سنان للمجاز العقلي (الحكمي) بينما ذكره عبد القاهر بالتفصيل مشيراً به مبيتاً ما له من قيمة. "فهو كنز من كنوز البلاغة ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الابداع والاحسان، والاتساع في طرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعاً، وأن يضعه بعيد المرام قريباً من الأفهام"^(١). والمجاز العقلي دعاه عبد القاهر المجاز في الإسناد أو المجاز الحكمي، ومثل له بقوله تعالى: (فما ربحت تجارتهم) البقرة/١٦. وانحصر المجاز عنده في المجاز اللغوي ويشمل: الاستعارة والمجاز المرسل. وفي المجاز الحكمي (العقلي).

الاستعارة:

جعلها ابن سنان ضمن وضع الألفاظ في موضعها حقيقة أو مجازاً لتحقيق الفصاحة في تأليف الكلام، وأورد تعريف الرّماني لها. وشرح هذا التعريف. وقسمها إلى حسنة وقبيحة، فذكر أن منها ما هو قريب مختار أو بعيد مطّرح. فالحسنة ما كان من بين المستعار منه والمستعار له تناسب قوي وشبه واضح، والقبيحة ما كان المستعار له بعيداً عما استعير منه في الأصل، أو أنه استعارة مبنية على استعارة فتضعف. ومثل لكل نوع. بينما لم يبين الاستعارة التصريحية أو المكنية، ولم يجعل التصريحية أصلية وتبعية. بينما سجد عبد القاهر يذكر الاستعارة التصريحية ويورد أمثلة للاستعارة بالكناية مع أنه لم يصرح باسمها. وابن سنان ذكر نوعاً من الاستعارة جعله وسطاً بين المحمودّة والمذمومة، هي الاستعارة المبنية على أخرى. فمرة يعدها بعيدة مطّرحه، ثم ما يلبث أن يجعلها وسطاً بين المحمودّة والمذمومة. وإن كان قد حدّها حدّاً صحيحاً بنصّه على وجود مناسبة بين المستعار منه والمستعار له. ممثلاً لهذا النوع بوصف الليل لامرئ القيس: [الطويل]

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٩٢-١٩٣.

وليل كموج البحر أرخى سدوله
فقلت له لما تمطى بصلبه
عليّ بأنواع الهموم ليبتلي
وأردف أعجازاً وناء بكلّكل... (١)

وأما عبد القاهر فيعرف الاستعارة بقوله: "اعلم أن الاستعارة - في الجملة - أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفاً، وتدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم، فيكون هناك كالعارية" (٢). وتعريف عبد القاهر هذا يشمل المجاز المرسل، وهو حين تكلم في الاستعارة قال بلزوم العلاقة بين المستعار له والمستعار منه، وأوجب أن تكون العلاقة المشابهة. وقال: "على أن الاستعارة من أقسام البديع، ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة..." ويرى كذلك أن النقل من المعنى الأصلي إلى معنى آخر لإظهار الصورة بمظهر يؤثر في العاطفة ويلهب الخيال. وكما قسم ابن سنان الاستعارة قسمين، قسمها عبد القاهر ولكن إلى: مفيدة وغير مفيدة (٣)، وشرع في الحديث عن غير المفيدة التي هي عنده: لا يكون للنقل فيها فائدة، وإنما الغرض التوسع في أوضاع اللغة ومراعاة الفروق الدقيقة في المعاني المدلول عليها... أما المفيدة فهي التي تبنى على التشبيه. وللاستعارة عنده فائدة، إذ إنها تبرز الفكرة واضحة جلية وتظهر الصورة في مظهر حسن تعشقه النفوس وتميل إليه القلوب... والاستعارة المفيدة عند عبد القاهر قسمان: استعارة تصريحية (تحقيقية) واستعارة مكنية (تخييلية) وإن لم يسم القسم الثاني. ولكنه وصفها بحذف المشبه به منها ورمز شيء من لوازمه إليه "أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء يشار إليه فيقال هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له، وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائباً منابه..." (٤) ويفرق بينهما بأنك إذا أردت التشبيه في الاستعارة التصريحية فإنه يأتيك عفواً دون معاناة كقولك: رأيت

(١) امرؤ القيس، ديوانه: ١٠٠.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٤٩-٥٠.

(٣) نفسه: ٣٦.

(٤) نفسه: ٥١-٥٢.

أسداً. أمّا الاستعارة المكنية فإذا رمت التشبيه فيها وجدته لا يواتيك تلك المواتاة بل يحدث بعد معاناة وإعمال فكر...

وإنما أوردت ما جاء به عبد القاهر لأدلّ على عنايته بالاستعارة عناية لم نجدّها عند ابن سنان مع أنه تكلم في الاستعارة مطولاً ومثّل للحسنة والقيّحة منها، وذكر نوعاً وسطاً من الاستعارات، فكانت شروحات عبد القاهر أدق وأشمل وتحدث عن تقسيمها باعتبار الطرفين ووجه الشبه وباعتبار اللفظ المستعار، وقسم قرينه الاستعارة وتحدّث في سر بلاغة الاستعارة وما تؤدّيه من مبالغة واختصار.

الكناية:

عرض لها ابن سنان مرتين، إحداهما: في كلامه على فصاحة الألفاظ ووضعها في موضعها، فعدها من أصول الفصاحة ومن شروط البلاغة مع رعاية المقام^(١). ومثّل للكناية الحسنة. وهي تدعى عنده أيضاً الإرداف والتتبع، وذلك "بأن تريد الدلالة على معنى فلا تستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة. بل تأتي بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع"^(٢). ويذكر أمثلة على ما يحسن منها مضت الإشارة إليها. وكانت من الأمثلة التي أوردها ما يعرف بالكناية عن موصوف مما لا نجد مثيلاً لها عند عبد القاهر الذي أورد أمثلة على الكناية عن صفة والكناية عن نسبة، وهو يعد سابقاً على ابن سنان في بحث الكناية، فهي عند عبد القاهر: "بأن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيؤمىء إليه ويجعله دليلاً عليه"^(٣). وذكر من الأمثلة عليها قولهم: (طويل النجاد) و(كثير رماذ القدر) و(نؤوم الضحى). وهذه كناية عن صفة. فقد أرادوا بهذا كنه - كما ترى - معنى لم يذكره بلفظه الخاص به، ولكنهم توصّلوا إليه بذكر معنى آخر

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٩٢.

(٢) نفسه: ٢٧٠.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٤٤.

من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد؟ وإذا كثرت القرى كثرت رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى^(١). ولا يرى عبد القاهر المزية في الكناية كونها المعنى نفسه الذي يقصد المتكلم إليه، ولكن في طريق إثبات هذا المعنى، فإذا قلنا إن الكناية أبلغ من التصريح، فليس المراد أننا عندما كنينا عن المعنى المراد زدناه في ذاته، بل إننا زدنا في إثباته فجعلناه أبلغ وأكد وأشد. ومن كلام عبد القاهر يتبين أن اللفظ في الكناية يدل على معنى، وأن هذا المعنى يدل على المعنى الذي يراد من الكناية، فهي من دلالات المعنى على المعنى، فهو يقول: "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل"^(٢).

البديع:

لا ابن سنان ولا عبد القاهر جعل كل منهما البديع علماً قائماً بذاته، فألوان البديع حتى عصرهما، القرن الخامس للهجرة، كانت داخلة في البلاغة إجمالاً، فوجدنا صور البيان كالاستعارة والتمثيل كانت معدودة عندهما في فنون البديع. وإذا كنت أبحث إلى الاختلاف بين ابن سنان وعبد القاهر في الانتساب إلى مدرسة البلاغة، فإني أرى أن أوضح هنا أنه رغم وجود اختلاف في المنحى أو المنهج، وفي تناول المفاهيم البلاغية والنقدية، إلا أن البلاغة هي البلاغة، لا نفرق في مسائلها بين ابن سنان وعبد القاهر، كالذي فعله أحد الباحثين^(٣).

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٤٤.

(٢) نفسه: ١٧١.

(٣) أ.د. رشيد الضعيف، في البلاغة وعلم البلاغة، مقالة في مجلة الفكر العربي، ع ٢٦ آذار ١٩٨٢، ص ١١٦-

١٢٧، وهو يعد أعمال عبد القاهر في علم البلاغة، وأعمال الخطيب القزويني في البلاغة، وهذا تأويل عجيب!!

ومهما يكن من أمر فابن سنان ذكر كثيراً من ألوان البديع، وعني كثيراً بالألفاظ وأصواتها وموسيقاها وجرسها، وبعد قليل سنعرض فنون البديع التي أوردها ابن سنان مقارنة بما أورده عبدالقاهر، إذ اشتركا في الكلام على المزاوجة والعكس والتقسيم والجناس والسجع والطباق والحشو وحسن التعليل، وانفرد ابن سنان بإيراد ألوان أخرى من البديع لم يعرض لها عبدالقاهر.

أما عبدالقاهر، فذكر من فنون البديع المزاوجة والتقسيم والعكس فجعلها من النمط الأعلى في النظم، والنظم عنده أساس البلاغة وعنه تفرعت مسائلها. ويرى أن حسن المحسنات البديعية يكون ذاتياً ويتحقق عندما تكون تابعة للمعنى، فالجناس والسجع والطباق والحشو وحسن التعليل تقع كلها في إطار النظم "الذي يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع". فهو يرى أن البلاغة إجمالاً تعود إلى المعنى المصور والألفاظ تابعة للمعنى، لأن سبيل الكلام عنده سبيل التصوير والصياغة، واختلافها يدل على معان مختلفة، فتظهر الجودة وقوة التأثير عند الموازنة بين تلك المعاني، وهي تترتب في النطق وفق ترتيب المعاني في النفس.

وجاء كلام ابن سنان في ألوان البديع منجماً وفق ما عرض له من نعوت الألفاظ، ونعوت المعاني، ونعوتها معاً، فالازدواج الحقه بشروط الفصاحة المتحققة من التناسب بين اللفظيين. والتبديل من التناسب عن طريق المعنى والتقسيم من صحة المعاني.

وعرف ابن سنان السجع ومثل له، ولم يمثل للازدواج، ربما لأنه عدهما شيئاً واحداً بينما عبدالقاهر يفرق بينهما، فيسمي الازدواج المزاوجة، وهي عنده (أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء معاً).

وما دعاه عبدالقاهر في الازدواج (عكسي) ذكره ابن سنان باسم التبديل. والتقسيم عند عبدالقاهر سماه ابن سنان صحة التقسيم وجعله من الأوصاف التي ينبغي تحققها في المعاني.

الجناس:

اتفقت نظرة ابن سنان للجناس مع نظرة عبدالقاهر له، باعتباره حسناً حيث يطلبه المعنى، فابن سنان ذكر التجنيس في شروط المناسبة بين الألفاظ عن طريق الصيغة، ورأى أن الجناس من شروط الفصاحة التي تتحقق بالتناسب بين اللفظين، ومثل له فسمي اللفظين المتساويين في الصفة مع اختلاف المعنى المماثل، وما توافقت فيه اللفظتان بعض الاتفاق: المجانس. وما كان مبنياً على تجانس أشكال الحروف في الخط: مجانس التصحيف وعده أقل طبقات المجانس.

وعند عبدالقاهر لا تجد تجنيساً مقبولاً ولا سجعاً حسناً حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساقك نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلاً ولا تجد عنه حولاً. وهو ينفي أن الجمال فيه يعود إلى الموسيقى اللفظية التي تحس بها، ولكن يستحسن فيه تجانس اللفظتين إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مرمى الجامع بينهما بعيداً. ويرى أن ما يحققه الجناس من فضيلة أمراً لا يتم إلا بنصرة المعنى، ولذلك ذم عبدالقاهر الاكثار من الجناس والولوع به. وذكر الجناس التام الذي يتفق فيه اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها، وذكر المستوفي، الذي يكون اللفظ فيه من نوعين: مثل الاسم والفعل، المتفق في الصورة. وذكر المرفوع ومثل له بقول الشاعر:

ناظره فيما جنى ناظره أو دعاني أمت بما أودعاني

وهذا سماه المتأخرون: المذيل، لأن الزيادة فيه تأتي آخر اللفظ.

وإذا كان ابن سنان أوسع بحثاً في الجناس وتتبعاً لأساليب العرب التي ورد فيها، فإن عبدالقاهر كان أعمق غوراً وأبعد نظراً في الحكم على فائدته وبيان ما يؤديه في الكلام من حسن عندما يطلبه المعنى.

السجع:

أجاد ابن سنان تناول السجع مبيناً المحمود منه وكيف يحسن الكلام ويجري مجرى القوافي المحموده، وتكلم عما في القرآن الكريم من فواصل، وأن ما ورد من السجع فيه محمود دال على الفصاحة وحسن البيان لحسن موقعه في السمع وتأثيره في النفس وسهولته في الحفظ. وتفرّد ابن سنان في إيراد الأمثلة على السجع مما في القرآن الكريم، وهو ما لم يعتمد عليه عبد القاهر. وابن سنان يورد السجع في شروط الفصاحة ضمن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ، ويعرفه بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول. وأشار إلى كراهة بعض العلماء للسجع واستكسان بعضهم إياه. لأنه تناسب بين الألفاظ يحسنها، ولولا ذلك ما ورد في كلام الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والفصحاء من العرب، فكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف في فصوله. فالأسجاع عند ابن سنان حروف متماثلة في مقاطع الفصول، وما في القرآن الكريم منه كله محمود. ولا يفرق بين الفواصل التي تتماثل حروفها في المقاطع وبين السجع.

وأما عبد القاهر فعّد ما تماثلت الحروف فيه من القرآن: فواصل ولم يسمه سجعا. وهو لا يرضى بنصرة اللفظ على المعنى ويشترط العناية بالمعنى وإبرازه كما ينبغي، وعندما يتطلب المعنى محسنات بدعية يأتي بها الكاتب ما دام في خدمة المعنى، وبخلافه يكون السجع نافرا. فهو يرد الشبهة في القول بأنه محسن لفظي. ويتفق مع ابن سنان معاصره على أن المحمود منه ما جاء تابعا للمعنى وسهلا غير مقصود إليه قصداً.

الطباق:

ذكر ابن سنان ما دعاه (المطابق) في بحثه شروط الفصاحة التي يحققها التناسب بين اللفظين عندما تكون المناسبة بينهما من طريق المعنى. وساق أمثلة عليه وعلى ما عرف عند أصحاب صناعة الشعر بالمخالف من التضاد. وكذلك مثل

للطباق المحض، وسميَ المقابلة: المطابق. وكذلك فعل في الإيجاب والسلب وكلها عنده تحقق التناسب بين الألفاظ من جهة المعنى.

وذهب عبدالقاهر إلى أن التقابل والتضاد ليس في الألفاظ ولكن في معانيها. وذكر في أسرار البلاغة التطبيق بقوله: "وأما التطبيق فأمره بيّن، وكونه معنوياً أجلى وأظهر، فهو مقابلة الشيء بضده. والتضاد بين الألفاظ المركبة محال، وليس لأحكام المقابلة ثم محال^(١). فهو يرى أن "التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع لاشبهة أن الحسن والقبح لا يعترض الكلام بهما إلا من جهة المعاني خاصة، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب، أو أن يكون لها في التحسين أو خلاف التحسين تصعيد وتصويب"^(٢). وهو بهذا ينصر المعنى على اللفظ.

الحشو:

من حسن تأليف الكلام عند ابن سنان: وضع الألفاظ موضعها - حقيقة أو مجازاً - وضعاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فهمه. وعنده أن من وضع الألفاظ في موضعها ألا تقع الكلمة حشواً. وأصل الحشو أن يقصد بالكلمة إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي في الشعر وقصد السجع وتأليف الفصول في المنثور، من غير معنى تفيد أكثر من ذلك. أو أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً، وهذا هو الحشو المذموم. ومن الحشو المحمود ما تفيد فيه الكلمة فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً فلا تسمى حشواً. ومثل لكل نوع من المذموم والمختار. وجعل ابن سنان (الإيغال) من الحشو المفيد ومثل له: كناطق صخرة يوماً... فقال: "وقد سمى أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى: الإيغال وأرادوا بذلك أن الشاعر يوغل بالقافية في الوصف إن كان واصفاً، وفي التشبيه إن كان مشبهاً"^(٣) وهذا ما عدّه البلاغيون بعد ابن سنان إطناباً لا حشواً.

(١) عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٢٦.

(٢) نفسه: ٢٦.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: ١٤٦.

ولم يكن عبد القاهر في ذكره الحشو مسهباً إسهاب ابن سنان، إذ أورده في أسرار البلاغة بعد كلامه في السجع والجناس، وأراد به الاعتراض، وقسمه قسمين: مفيد وغير مفيد. والمفيد إنما كان حسناً محموداً لإفادته إياك على مجيئه ما لا يعول في الإفادة عليه، ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لم ترقبها... ويقرر أن الحشو إذا أفاد لم يكن حشواً ولم يُذع لغواً، وهذا ملمح لم يأت به الباحثون في الإطناب بعده، ولا أفادوا بما عند عبد القاهر.

حسن التعليل:

سمّاه ابن سنان: الاستدلال بالتعليل وخطب بينه وبين ما عرف باسم المذهب الكلامي فيما أورد عليه من أمثلة. فقله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) الأنبياء/٢٢ ليست من حسن التعليل.

أما عبد القاهر فعرض لحسن التعليل في كلامه على المعاني التخيلية التي يفتح بها مجال القول أمام الشعراء، ولم يذكر اسم حسن التعليل وإن ذكر نوعاً آخر منه هو: أن يكون لمعنى من المعاني ونفعل من الأفعال علة مشهورة من طريقة العادات والطباع، ثم يجيء الشاعر فيمنع أن يكون لتلك العلة المشهورة واضعاً علة أخرى "ولا يكون هذا مفيداً حتى يكون في استئناف هذه العلة المدعاة فائدة شريفة" (١).

التوشيح:

أورده ابن سنان في تفسير المعازلة، وقال: بعض الناس يسميه التوشيح وبعضهم يسميه التسهيم، ومثّل له.

أما عبد القاهر فلم يتحدث فيه، ولكنه أشار إليه عندما عرض لكلام القاضي الجرجاني بقوله: "قال القاضي أبو الحسن في أثناء فصل ذكر الاستعارة فيه:

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٣٧.

(وملاك الاستعارة تقريب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار منه). وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع حيث يذكر التجنيس والتطبيق والتوشيح ورد العجز على الصدر" (١).

هذه هي المصطلحات المشتركة بينهما في البديع: المزاوجة، والعكس، والتقسيم، والجناس، والسجع، والطباق، والحشو، وحسن التعليل.

وانفرد ابن سنان بألوان أخرى من البديع هي: التصريح، واللف والنشر، وصحة النسق والنظم، والمبالغة في المعنى والغلو. وأورد أمثلة على كل لون، مما لا نجد مثيله عند عبدالقاهر.

ولا يعني انفراد ابن سنان بهذه الألوان وسبقه إليها أن عبدالقاهر مقلد أو تابع، لأنهما عاشا في حقبة زمنية واحدة ولا يتجاوز الفرق بين سنتي الوفاة لكل منهما خمس سنوات، ولعله لم يكن بينهما تلاق لتباينهما في المكان، وعدم الوقوف على خبر يؤكد أنهما التقيا معاً، وإنما جمع بينهما "توارد الخواطر في ابتكار هذا النوع واكتشافه، فعبدالقاهر هو السابق المجلي إلى (حسن التعليل)، ولم يشركه في اكتشافه أحد، على أننا لو سلمنا اطلاعه على ما سطره ابن سنان، ففي بحث عبدالقاهر حسن عرض وقوة بيان وعمق احكام، ودقة، وبون شاسع" (٢).

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ٣٣٧.

(٢) حفني محمد شرف، البلاغة العربية/نشأتها وتطورها: ٢٧٢.

مصادر البحث ومراجعته

- إبراهيم السامرائي:
الأصل القديم للمصطلح الحضاري، مقالة نشرتها: المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، العدد ٣٠، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص(٨٤-٩٩).
- إبراهيم محمد سالم:
المصطلح البلاغي والنقدي عند عبدالقاهر الجرجاني، رسالة ماجستير مرقونة، قدمت عام ١٩٩٢م إلى قسم اللغة العربية في جامعة اليرموك، الأردن.
- إبراهيم بن مراد:
المصطلح الأعجمي، في كتب الطب والصيدلة العربية، جزآن، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
- إبراهيم بن هرمة القرشي، (١٧٦هـ):
ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعبيد، ١٩٦٩م، مطبعة الآداب-النجف الأشرف.
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي، (٦٣٠هـ):
الكامل في التاريخ، ج ١-١٢، ١٩٦٥-١٩٦٧، دار صادر ودار بيروت-لبنان.
-
اللباب في تهذيب الانساب، ط ٢، تحقيق مصطفى عبدالواحد، ١٩٧١، مطبعة دار التأليف-القاهرة.
- إحسان عباس:
تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ/١٩٧١م، دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة، بيروت.
- أحمد أحمد بدوي:
عبدالقاهر الجرجاني، وجهوده في البلاغة العربية، الطبعة الثانية (١٩٦٢م)، مكتبة مصر-القاهرة.

- أحمد طاهر حسنين:
المصطلح البلاغي وتطوره حتى نهاية القرن الرابع الهجري ضمن مقالة في
مجلة كلية الآداب-جامعة الامارات، العدد السادس، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م،
ص(٣٠٣-٣٣٨).
- أحمد مطلوب:
بحوث لغوية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، دار الفكر، عمان - الأردن.
-
دور المجمع العلمي العراقي في وضع المصطلحات، ندوة ضمن: الموسم
الثقافي التاسع، مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤١١هـ/١٩٩١م، منشورات
المجمع.
-
عبدالقاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، بيروت،
وكالة المطبوعات، الكويت.
-
معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ج ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ج ٢،
١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ج ٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، مطبعة المجمع العلمي العراقي،
بغداد.
-
معجم النقد العربي القديم، ج ١-٢، ١٩٨٩م، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد.
-
من خصائص اللغة العربية، ضمن كتاب: اللغة العربية والوعي القومي،
اصدره: مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي،
ومعهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، بيروت.

وضع المصطلح العربي في البلاغة والنقد والعروض، ضمن: الموسم الثقافي الثاني عشر، مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص(١٤٣-١٨٦).

ابن أحمر، عمرو بن أحمر بن العمرّد الباهلي (نحو ٦٥هـ): شعره، جمع وتحقيق حسين عطوان، ١٩٧٠، مجمع اللغة العربية-دمشق.
الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسن (٣٥٦هـ): الأغاني، ج ١-٢٧، عدة محققين، ١٩٥٥-١٩٦٠، دار الثقافة-بيروت.
الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (٤٧٦هـ): تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، حققه وعلق عليه: زهير عبدالمحسن سلطان، ط ١، ١٩٩٢م، وزارة الثقافة والاعلام - بغداد.

الأفوه الأودي = الطرائف الأدبية للميمني.
امرؤ القيس بن حجر الكندي (نحو ٨٢ ق.هـ): ديوانه، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٩٥٨م، دار المعارف بمصر. وجمعه: حسن السندوبي، ط ١، ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م، المطبعة الرحمانية-القاهرة.
الأنباري. أبو البركات، كمال الدين عبدالرحمن (٥٧٧هـ): نزهة الالباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، ١٩٦٧م، دار نهضة مصر - القاهرة.
أوس بن حجر (نحو ٦١٥م؟): ديوانه، نشره: محمد يوسف نجم، ١٩٦٠م، دار صادر ودار بيروت-بيروت.

الباخرزي، أبو الحسن علي بن الحسن (٤٦٧هـ): دمية القصر وعُصرة أهل العصر، جزآن، تحقيق: الدكتور سامي مكي العاني، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مكتبة دار العروبة للنشر - الكويت.

- الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب (٤٠٣هـ):
إعجاز القرآن، تحقيق: سيد أحمد صقر، ١٩٦٤م، دار المعارف بمصر.
وحققه: محمد عبدالمنعم خفاجي، ١٤١١هـ/١٩٩١م، دار الجيل-بيروت.
- البحتري، أبو عبادة الوليد (٢٨٤هـ):
ديوانه، تحقيق وشرح: حسن كامل الصيرفي، ج ١-٥، ط ١، ١٩٦٣-١٩٦٥م،
دار المعارف بمصر.
- بدوي طبانة:
معجم البلاغة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار المنارة: جدة،
ودار الرفاعي: الرياض.
- البستي، أبو الفتح علي بن محمد (٤٠١هـ):
ديوانه، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، مجمع اللغة
العربية-دمشق.
- بشار بن برد (١٦٧هـ):
ديوانه، نشره: محمد الطاهر بن عاشور، ج ١-٤، ١٩٥٠-١٩٥٧م، مطبعة
لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة.
- تمام حسان:
المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة "فصول" عن قضايا
المصطلح الأدبي، مج ٧ ع ٢+٤، إبريل-سبتمبر ١٩٨٧م، ص (٢١-٣٦).
- أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (٢٣١هـ):
ديوانه، شرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، ج ١-٤، ١٩٥١-
١٩٥٧م، دار المعارف بمصر.
- التهامي، أبو الحسن علي بن محمد (٤١٦هـ):
ديوانه، ط ٢، ١٩٦٤م، المكتب الاسلامي - دمشق.
- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد (٤٢٩هـ):
يتيمة الدهر ومحاسن أهل العصر، نشرها محمد محي الدين عبدالحميد،
ج ١-٤، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م، مطبعة حجازي - القاهرة.

- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ):
قواعد الشعر، تحقيق رمضان عبدالتواب، ١٩٦٦م، دار المعرفة القاهرة.
- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر (٢٥٥هـ):
الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، ج ١-٧، ١٩٤٠-١٩٤٧م، عيسى البابي الحلبي - القاهرة.
- جرير بن عطية الخطفي (١١٠هـ):
ديوانه، تحقيق نعمان أمين طه، ١٩٦٩م، دار المعارف بمصر.
- جميل بثينة، أبو عمرو جميل بن معمر (٨٢هـ):
ديوانه، جمع وتحقيق: حسين نصار، ط ٢، ١٩٦٧م، مكتبة مصر - القاهرة.
- جميل سعيد:
دروس في البلاغة وتطورها، مطبوعات دار المعلمين العالية، ١٣٧٠هـ/١٩٥١م، مطبعة المعارف - بغداد.
- الحاتمي، أبو علي محمد بن الحسن المظفر البغدادي (٣٨٨هـ):
حلية المحاضرة في صناعة الشعر، تحقيق: جعفر الكتاني، ج ١-٢، ١٩٦٩-١٩٧٩م، وزارة الثقافة والاعلام - بغداد.
- ابن حزم، أبو محمد علي (٤٥٦هـ):
جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ١٩٧١م، دار المعارف بمصر.
- الحطيئة، جرو ل بن أوس (٥٩هـ):
ديوانه، تحقيق نعمان أمين طه، ١٩٥٨م، مصطفى البابي الحلبي - القاهرة.
- حفني محمد شرف:
البلاغة العربية / نشأتها وتطورها، ١٩٧٢ (المقدمة)، مكتبة الشباب-القاهرة.
- حلمي خليل:
العربية والغموض، دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

- حمّادي صمّود:
التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ١٩٨١، منشورات الجامعة التونسية.
- الخنساء، تماضر بنت عمرو (٢٤هـ):
ديوانها، شرح لويس شيخو: أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، ١٨٩٥م، مطبعة اليسوعيين - بيروت.
- الخوئي، أبو يعقوب يوسف بن طاهر (من علماء القرن ٦هـ):
شرح التنوير على سقط الزند، ج ١-٢، ١٣٥٨هـ، مطبعة مصطفى محمد-القاهرة.
- دعل الخزاعي، دعل بن علي بن رزين (٢٤٦هـ):
شعره، جمعه ونشره: عبدالكريم الأشر، ١٩٦٤م، المجمع العلمي العربي - دمشق.
- ذو الرمة، أبو الحارث غيلان بن عقبة (١١٧هـ):
ديوانه، نشره: عبدالقدوس أبو صالح، ج ١-٣، ١٩٧٢-١٩٧٤م، مجمع اللغة العربية - دمشق.
- رشيد الضعيف:
في البلاغة وعلم البلاغة، مقالة في مجلة: الفكر العربي، العدد ٢٦، آذار ١٩٨٢م، (١١٦-١٢٧)، معهد الانماء العربي، بيروت.
- الرمّاني، ابو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ):
النكت في إعجاز القرآن، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرمّاني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، حققها وعلّق عليها: محمد خلف الله ودكتور محمد زغلول سلام، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، دار المعارف بمصر.
- روزنتال، فرانز:
مفهوم الحرية في الاسلام، ترجمة معن زيادة ورضوان السيد، ١٩٧٨م، معهد الانماء العربي، بيروت.

- ريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان:
مصطلح الأدب الانتقادي المعاصر، الطبعة الثانية ١٩٨٤م، دار الكتاب اللبناني - بيروت.
- زهير بن أبي سلمة (قبل ٦١٠م):
ديوانه، صنعة ثعلب، ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م، دار الكتب المصرية - القاهرة.
- سامي الدهان:
كتاب في السياسة، تأليف الوزير الكامل أبي القاسم المغربي، ت٤١٨هـ، عني بنشره وتحقيقه وتعليق حواشيه سامي الدهان ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م، المعهد الفرنسي للدراسات العربية - دمشق.
- السبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد (٧٧٣هـ):
طبقات الشافعية الكبرى، ج١-٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٢٩م - القاهرة.
- السريّ الرّقاء، أبو الحسن بن أحمد (٣٦٢هـ):
ديوانه، تحقيق ودراسة: حبيب الحسني، ج١-٢، ١٩٨١م، دار الطليعة - بيروت.
- سعيد علوش:
أعطني اصطلاحاً أعطك منهجاً أو هبني منهجاً أهبك اصطلاحاً، مقالة نشرتها مجلة الأعلام العراقية، عدد أيلول ١٩٨٦، ص(٥٠-٦٠).
- السكاكي، سراج الدين أبو بكر يوسف (٦٢٦هـ):
مفتاح العلوم، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة.
- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (٢٧٥هـ):
شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، ١٩٦٥م، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة.

- سليم سليمان الأنصاري:
كتاب "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي، تحقيق ودراسة: رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة بغداد، وأجيزت بتقدير جيد جداً عام ١٩٧٦م، وهي مرقونة على الآلة.
- السمعاني، أبو سعد عبدالكريم (٥٦٢هـ):
الأنساب، ج ١-١٥ تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، ١٩٦٢-١٩٧٩، دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد الدكن - الهند.
- السموأل، ابن غريص بن عادبا اليهودي (نحو ٦٥ ق.هـ):
ديوانه، تحقيق عيسى سابا، ١٩٥١م، مكتبة صادر بيروت.
- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد (٤٦٦هـ):
ديوانه: ١. مطبعة جريدة بيروت - لبنان، ١٣١٦هـ/١٩٨٩م، ٢. تحقيق عبدالرزاق حسين، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، المكتب الاسلامي- بيروت.
-
سر الفصاحة، ١. تحقيق علي فودة، ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م، مكتبة الخانجي - مصر،
٢. صححه وعلق عليه: عبدالمتعال الصعيدي، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م، مكتبة محمد علي صبيح - مصر، وعنها نسخة مصورة أصدرتها دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٢م.
- سهيل زكار:
إمارة حلب ١٠٠٢-١٠٩٤م، لا تاريخ على الطبعة، دار الكتاب العربي- دمشق.
- السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن (٩١١هـ):
بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢ ج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤-١٩٦٥م - القاهرة.

- ابن شاکر الکتبی، محمد (٧٦٤هـ):
فوات الوفيات والذیل علیها، تحقیق: إحسان عباس، ج ١-٥، ١٩٧٣-١٩٧٤،
دار الثقافة - بیروت.
- الشریف الرضی، أبو الحسن محمد بن الحسین (٤٠٦هـ):
دیوانه، تحقیق: عبدالفتاح محمد الحلو، ج ١-٢، ١٩٧٦م، وزارة الاعلام -
بغداد.
- ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ):
معالم العلماء، تنمة فهرس أبي جعفر الطوسي، نشر عباس اقبال، ١٩٥٨م،
المطبعة الحيدرية - النجف.
- شوقي ضيف:
البلاغة: تطوّر وتاریخ، ١٩٦٥، دار المعارف بمصر.
-
النقد، سلسلة من فنون الأدب العربي، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م، دار المعارف
بمصر.
- صلاح فضل:
إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مقالة نشرت في عدد خاص
"تدوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم" مجلة كلية الآداب والعلوم
الانسانية، فاس - المغرب، ع ٤، لسنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، (ص ٦٩-٨٦).
- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (٣٣٥هـ):
الأوراق، في أخبار آل عباس وأشعارهم، مصورة عن نشرة: هيورث دون،
١٩٣٦م، مطبعة الصاوي - القاهرة.
- طرفة بن العبد بن سفيان (نحو ٦٢ ق.هـ):
ديوانه، تحقيق علي الجندي، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، مطبعة الرسالة - مصر.
- طه حسين (المشرف):
تعريف القدماء بأبي العلاء، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م،
إصدار وزارة المعارف بمصر.

- العباس بن الأحنف، أبو الفضل (١٩٨هـ):
ديوانه، شرح وتحقيق: عائكة الخرجي، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، دار الكتب
المصرية - القاهرة.
- العباسي، بدر الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن (٩٦٣هـ):
معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، حققه: محمد محي الدين عبد الحميد،
ج ١-٤، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة.
- عبد الإله نبهان:
الأسس الموضوعية لنشأة المصطلح، مقالة نشرتها مجلة التراث العربي، العدد
٥٩، ذي القعدة ١٤١٥هـ/نيسان ١٩٩٥م، السنة ١٥، ص (١٧-٣٠)، يصدرها
اتحاد الكتاب العرب - دمشق.
- عبد الأمير الأعسم:
المصطلح الفلسفي عند العرب: دراسة وتحقيق، الطبعة الأولى
١٤٠٤هـ/١٩٨٥م، مكتبة الفكر العربي، بغداد.
- عبدالرزاق أبو زيد زايد:
كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، دراسة وتحليل، ١٩٧٦، مكتبة الانجلو
المصرية - القاهرة.
- عبدالرؤوف مخلوف:
من قضايا اللغة والنقد والبلاغة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م، مكتبة
الفلاح، الكويت.
- عبدالسلام المسدي:
المصطلح النقدي وآليات صياغته، مقالة منشورة في عدد خاص "المصطلح؛
قضاياها وإشكالاته"، في مجلة (علامات) الصادرة عن النادي الأدبي في جدة،
مج ٢، ج ٨ (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، ص (٥٣-١٠٨).

.....
 اللسانيات وعلم المصطلح العربي، ضمن: أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس ٢٥-٢٨ نوفمبر ١٩٨١م، سلسلة اللسانيات، ع٥، منشورات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - تونس، الجامعة التونسية.

- عبدالعاطي غريب علي علام:

البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين: عبدالقاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، دار الجيل - بيروت.

- عبدالعزيز عبدالمعطي عرفة:

قضية الاعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، عالم الكتب - بيروت.

- عبدالعزيز الميمني الراجكوتي (١٣٠٦-١٣٩٨هـ/١٨٨٨-١٩٧٨م):

الطرائف الأدبية (مجموعة شعرية)، صححه وخرجه وذيله: عبدالعزيز الميمني، ١٩٣٧م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة.

- عبدالقادر حسين:

أثر النحاة في البحث البلاغي، ١٩٧٠م (المقدمة)، دار نهضة مصر - القاهرة. عبدالقادر المهيري:

مساهمة في التعريف بأراء عبدالقاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة، مقالة نشرت في: حوليات الجامعة التونسية، العدد ١١ لسنة ١٩٧٤م.

- عبدالقاهر الجرجاني، أبو بكر بن عبدالرحمن بن محمد (٤٧١هـ):

أسرار البلاغة، تحقيق: هلموت ريتز ١٩٥٤م، دائرة المعارف باستنبول وقورن ما جاء فيها بطبعة أخرى كتب عليها: قرأه وعلق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، مطبعة المدني، القاهرة.

.....
 "كتاب" دلائل الإعجاز، صحح أصله الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده، والاستاذ
 الشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي، وعلق حواشيه: السيد محمد رشيد
 رضا، الطبعة السادسة، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، مكتبة محمد علي صبيح - القاهرة،
 وتحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م،
 مكتبة سعدالدين - دمشق.

وكذلك: قرأه وعلق عليه: أبو فهر، محمود شاكر، لا تاريخ، مكتبة الخانجي
 بالقاهرة، وسنة الإيداع: ١٩٨٤.

.....
 الرسالة الشافية في إعجاز القرآن، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن،
 للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله
 ومحمد زغلول سلام، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، دار المعارف بمصر.
 عبدالكريم الأصيل:

الشعر في بلاد الشام خلال القرن الخامس للهجرة، رسالة ماجستير مرقونة،
 قدمت وأجيزت في قسم اللغة العربية، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٧٤م.
 عبدالواحد لؤلؤة:

أزمة المصطلح النقدي، تجربة شخصية، مقالة في مجلة (علامات) الصادرة
 عن النادي الأدبي في جدة، عدد خاص "المصطلح، قضايا وإشكالاته"، مج ٢،
 ج ٨ (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، ص (١٦١-١٧٦).

عبده عبدالعزيز قلقيلة:

معجم البلاغة العربية: نقد ونقض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، دار
 الفكر العربي بالقاهرة.

عبيد بن الأبرص الأسدي (نحو ٧٧ هـ):

ديوانه، نشر: حسين نصار، ١٩٥٧م، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (٢١٠هـ):
النقائض، نشره: أنتوني بيفان، نسخة مصورة عن طبعة بريل ١٩٠٥-١٩١٢م،
لايدن - هولندا.
- عثمان موافي:
موقف عبدالقاهر الجرجاني من قضية المعنى، مقالة في مجلة "الدارة" العدد
الثالث السنة ١٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص (٢٠-٤٢).
- عدي بن زيد العبادي (نحو ٣٥ ق.هـ):
ديوانه، جمعه ونشره: محمد جبار المعبيد، ١٩٦٥م، وزارة الثقافة والارشاد -
بغداد.
- ابن العديم، كمال الدين أبو القاسم عمر (٦٦٠هـ):
زبدة الحلب في تاريخ حلب، ج ١-٣ تحقيق سامي الدهان، ١٩٥١-١٩٦٣
المعهد الفرنسي للدراسات العربية - دمشق.
- عز الدين إسماعيل:
أما قبل، افتتاحية عدد مجلة "فصول" عن قضايا المصطلح الأدبي، مج ٧،
ع ٣+٤، ابريل - سبتمبر ١٩٨٧م.
-
قراءة في معنى المعنى عند عبدالقاهر الجرجاني، مجلة "فصول" تصدرها
الهيئة المصرية العامة للكتاب، مج ٧، ع ٣-٤، ص (٣٧-٤٥)، ابريل - سبتمبر
١٩٨٧م، القاهرة.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (بعد ٣٩٥هـ):
الصناعتين، نشره: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم، ١٩٥٢م، دار
احياء الكتب العربية - القاهرة.
- علي القاسمي:
مقدمة في علم المصطلح، ١٩٨٥م - الموسوعة الصغيرة، ١٦٩، وزارة
الثقافة والاعلام - بغداد.

- علي مهدي زيتون:
ابن سنان الخفاجي ناقدًا وشاعراً، مقالة منشورة في حوليات معهد الآداب الشرقية، فرع الآداب، مج ٣، لسنة ١٩٨٤-١٩٨٥م، - جامعة القديس يوسف - بيروت.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحى بن أحمد (١٠٨٩هـ):
شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ١-٨، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، مكتبة القدسي - القاهرة.
- عمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبدالله المخزومي (٩٣هـ):
ديوانه، شرح: محمد محي الدين عبدالحميد، ط ٣، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م، مطبعة المدني - القاهرة.
- عنتر بن شداد العبسي (نحو ٩ ق. هـ):
ديوانه، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، ١٩٧٠م، المكتب الاسلامي - بيروت.
- فتحي أحمد عامر:
نظرية العلاقات عند عبدالقاهر الجرجاني، مقالة في: مجلة الفكر العربي، العدد ٥٥، شباط ١٩٨٩م، ص (٧٠ وما بعدها).
- فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ):
نهاية الايجاز في دراية الاعجاز، تحقيق وتقديم الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور محمد بركات أبو علي، ١٩٨٥م، دار الفكر للنشر، عمان - الأردن.
- الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب (١١٤هـ):
ديوانه، عني بجمعه: عبدالله اسماعيل الصاوي، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة.
- القاضي الجرجاني، أبو الحسن علي بن عبدالعزيز (٣٩٣هـ):
الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، الطبعة الرابعة ١٩٦٦م، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

- ابن قتيبة، أبو عبدالله بن مسلم الدينوري (٢٧٦هـ):
الشعر والشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، ١٩٦٤م، دار المعارف بمصر.
- قدامة بن جعفر، أبو الفرج (٣٣٧هـ):
نقد الشعر، نشره: كمال مصطفى، ط٢، ١٩٦٣م، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي (٦٤٦هـ):
إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١-٤، دار
الكتب المصرية - القاهرة.
- كثير عزة، أبو صخر بن عبدالرحمن (١٠٥هـ):
ديوانه، تحقيق: احسان عباس، ١٩٧١م، دار الثقافة - بيروت.
- كلثوم بن عمرو العتابي (٢١٨هـ):
حياته وما تبقى من شعره، تأليف: ناصر حلاوي، ١٩٦٩م، دار الطباعة
الحديثة - البصرة. (مستل من مجلة المربد، العدد ٢-٣، جامعة البصرة).
- كمال، أبو ديب:
نظرية الجرجاني في الصورة الشعرية، صدر باللغة الانجليزية، وترجم فصولاً
منه: فخري صالح، نشرها في صحيفة الدستور الأردنية:
عدد يوم الجمعة ١٩٩٠/٦/٢٩، ص ١٠، بعنوان: الجرجاني والتراث العربي
الحديث.
- عدد يوم الجمعة ١٩٩٠/٩/٢٨، ص ٩، بعنوان: نظرية الجرجاني في النظم.
- عدد يوم الجمعة ١٩٩٠/١٠/٥، ص ٩، بعنوان: نظرية الجرجاني في النظم.
- الكميت بن زيد الأسدي (١٢٦هـ):
شعره، تحقيق: داود سلوم، ج١-٣، ١٩٦٩-١٩٧٠م، مكتبة الأندلس-بغداد.
- المنتبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (٣٥٤هـ):
ديوانه، شرح العكبري: التبيان في شرح الديوان، تحقيق: السقا والاباري
وشلبي، ج١-٤، ط٢، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة.

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة:
- المعجم الوسيط، طبعة غير مؤرخة وعليها دار إحياء التراث العربي - بيروت
والمكتبة العلمية - طهران.
- محمد إسماعيل بصل:
- نحو رؤية لسانية لوضع المصطلح، مقالة ضمن "مجلة البحرين الثقافية"، ٦٤،
أكتوبر ١٩٩٥م، ص (١٤٥-١٥١).
- محمد أنوار الحق الخطيبي:
- الامام عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ/ ١٠٧٨م) وآثاره العلمية، مقالة منشورة
في مجلة "الدراسات الإسلامية"، المجلد ٢٨، العدد ٢، الصيف: شوال - ذو
الحجة، ١٤١٣هـ/ أبريل-يونيو ١٩٩٣م، ص (٧٥-٩٩).
- محمد بركات حمدي أبو علي:
- معالم المنهج البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني، الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، دار الفكر، عمان - الأردن.
- محمد جابر الفياض:
- البلاغة والفصاحة: لغة واصطلاحاً، دراسات بلاغية/ ٢، الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، دار المنارة - جدة.
- محمد زغلول سلام:
- تاريخ النقد العربي، ج ١ إلى القرن الرابع الهجري، ج ٢ من القرن الخامس إلى
العاشر الهجري ١٩٦٤م، دار المعارف بمصر.
- محمد علي الشوابكة وأنور أبو سويلم:
- معجم مصطلحات العروض والقافية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، دار البشير، عمان -
الأردن.
- محمد الكتاني:
- الصراع بين القديم والجديد في الأدب العربي الحديث، ج ١-٢، ١٩٨٢م، دار
الثقافة - الدار البيضاء.

- محمد مصطفى هدارة:
مشكلة السرقات في النقد العربي، ١٩٥٨، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة.
- محمود السمرة:
القاضي الجرجاني الأديب الناقد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي (نحو ١٣٠ هـ):
شعره، صنعة نوري حمودي القيسي، ضمن كتاب: شعراء أمويون، القسم الثاني، ١٩٧٦م، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - الموصل.
- المرزباني، أبو عبيدة محمد بن عمران (٣٨٤ هـ):
الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، نشر: محمد علي البجاوي، ١٩٦٥م، دار نهضة مصر - القاهرة.
- المزرد بن ضرار الغطفاني (نحو ١٠ هـ):
ديوانه، تحقيق: خليل ابراهيم العطية، ١٩٦٢، مطبعة أسعد - بغداد.
- مسلم الزبيق:
دعوة إلى دراسة المصطلح النقدي، مقالة ضمن مجلة اتحاد الكتاب التونسيين "المسار"، العدد ٢٤-٢٥، مزدوج، جوان (يونيو/حزيران) ١٩٩٥م.
- ابن المعتز، أبو العباس عبدالله (٢٩٦ هـ):
ديوانه، دراسة وتحقيق: محمد بديع شريف، ج ١-٢، ١٩٧٧-١٩٧٨م، دار المعارف بمصر.
- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبدالله (٤٤٩ هـ):
اللزوميات، لزوم ما لا يلزم، مجلد ١-٢، ١٣٨١هـ/١٩٦١م، دار صادر - بيروت.
- المفضل الضبي، أبو العباس (أبو عبدالرحمن) بن محمد (١٧٨ هـ):
المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هرون، ط ٢، ١٩٥٢م، دار المعارف بمصر.

- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد (٥٧١١هـ):
لسان العرب، ج ١-٦ مع ثلاثة أجزاء فهارس عامة، ١٩٨٦م، دار المعارف
بمصر.
- ابن ميادة، أبو شرحبيل الرماح بن أبرد (١٤٩هـ):
شعره، جمع وتحقيق: محمد نايف الدليمي، ١٩٧٠م، مطبعة الجمهورية -
الموصل.
- النابغة الجعدي، أبو ليلي حسان بن قيس (٦٥هـ):
شعره، نشر: عبدالعزيز رباح، ١٩٦٤م، المكتب الإسلامي - دمشق.
- النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (نحو ١٨ ق. هـ):
ديوانه، صنعة ابن السكيت، تحقيق: شكري فيصل، ١٩٦٨م، دار الفكر -
بيروت.
- ناصر الحاني:
المصطلح في الأدب الغربي، ١٩٦٨، دار المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.
- ابن نباتة السعدي، أبو نصر عبدالعزيز بن عمر (٤٠٥هـ):
ديوانه، دراسة وتحقيق: عبدالأمير مهدي عبدالحميد الطائي، مج ١-٢،
١٩٧٧م، وزارة الاعلام - بغداد.
- نصر محمد عارف:
الحضارة، الثقافة، المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم: تقديم طه
جابر العلواني، ط ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، المعهد العالمي للفكر الاسلامي -
واشنطن.
- نصيب، أبو محجن بن رباح (نحو ١٠٨هـ):
شعره، تحقيق: داود سلوم، ١٩٦٨م، مطبعة الارشاد - بغداد.
- أبو نواس، الحسن بن هاني (١٩٩هـ):
ديوانه، نشر: أحمد عبدالمجيد الغزالي، ١٩٥٣م، مطبعة مصر - القاهرة.

- ياقوت الحموي الرومي (٦٢٦هـ):

معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، ج ١-٧، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، دار الغرب الاسلامي-بيروت.

- Abu Deeb, Kamal:

Al-Jurjani's Theory of Poetic Imagery, Aris and Phillips Ltd, Warminster, Wilts. England. 1979.

The Rhetorical and Critical Terminology
of
Ibn Sinan Al-Khafaji and Abdul Qahir Al-Jurjani

A comparative Study

Submitted By

Salim Suleiman Hasan Al-Ansari

Supervised By

Dr. Mohammed Barukat Abu Ali
Professor of Rhetoric and Literary Criticism

Faculty of Graduate Studies
University of Jordan

December 1996

ABSTRACT

The Rhetorical and Critical Terminology of Ibn Sinan Al-Khafaji and Abdul Qahir Al-Jurjani *A comparative Study*

By
Salim Suleiman Hasan Al-Ansari

Supervisor
Dr. Mohammed Barakat Abu Ali

The present study examines by way of contrast the rhetorical and critical terminology used by Ibn Sinan Al-Khafaji in his classic book *Sirr Al-Fasaha* (The Secret of Eloquency) and by Abdul Qahir Al-Jurjani in his well-known *Dalael Al-I'jaz* (The Signs of Inimitability) and *Asrar Al-Balagha* (The Secrets of Rhetoric).

These famous contemporaneous scholars have had the greatest impact not only on the age in which they lived (11th century), but also on the generations that followed. In fact, their works are still subject for critical, evaluative studies, and they were undoubtedly ahead of their time. Al-Khafaji was primarily interested in the eloquency of individual lexical items arguing that some words are inherently eloquent, while others not. Al-Jurjani was interested basically in the meaning of words in context. Nevertheless both men are great, if not the greatest, scholars of rhetoric and literary criticism.

٤٨٠٥٩١

This study defines, assesses, and contrasts the terminology each of these two scholars use, and highlights the similarities and dissimilarities

between them, and attempts to find out whether or not their age had an impact on them, and if yes, to what extent.

The thesis adopts what can be called the complementary approach, i.e., an approach which combines the historical, inductive, statistical and contrastive approaches in order to present a vivid, clear picture of the topic.

The study consists of an introduction, four chapters, and a conclusion.

The introduction puts into relief the importance of the topic and points out the difficulties the researcher encounters in his thesis.

Chapter one introduced to the reader the two scholars and defines what's meant by "terminology". Chapter two and Chapter three deal with the terminology of Ibn Sinan and Al-Jurjani, respectively. Chapter four contrasts the terminology of both scholars.

The conclusion sums up the finding of the dissertation. These findings are:

First. There are significant differences between the two scholars with regard to the way each one of them views rhetoric and literary criticism.

Second. Al-Jurjani gave more attention to criticism terminology than Ibn Sinan did; but the latter give more attention to the terminology of rhetoric. Nevertheless, the former's common terms which applied both to rhetoric and criticism were deeper and more comprehensive.

Third. The terminology of both rhetoric and criticism in the 11 century. This shows that that century witnessed the birth literary criticism and rhetoric.